المحاضرة الاولى

مدخل إلى علم الإقتصاد

محاور المحاضرة

- **مفهوم علم الإقتصاد**
- **الحاجات البشرية ووسائل إشباعها**
- **علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأُخرى**

تمهيد

علم الإقتصاد هو دراسة كيفية تخصيص الناس للموارد الشحيحة للإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل فردي وجماعي. فهناك نوعان رئيسيان من علم الإقتصاد هما **الإقتصاد الجزئي** الذي يركز على سلوك المستهلكين والمنتجين الأفراد ، **والإقتصاد الكلي** الذي يدرس الإقتصادات الشاملة على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي. إذ يهتم الإقتصاد بشكل خاص بالكفاءة في الإنتاج والتبادل ويستخدم النماذج والإفتراضات لفهم كيفية خلق الحوافز والسياسات التي من شأنها زيادة الكفاءة.

أولاً: مفهوم علم الإقتصاد

علم الإقتصاد هو علم إجتماعي يهتم بإنتاج وتوزيع وإستهلاك السلع والخدمات ، فهو بذلك يدرس كيفية إتخاذ الأفراد والشركات والحكومات والدول خيارات حول كيفية تخصيص الموارد. يركز الإقتصاد على تصرفات البشر بناءً على إفتراضات أن البشر يتصرفون بسلوك عقلاني ويبحثون عن المستوى الأمثل للفائدة أو المنفعة. إن اللبنات الأساسية للإقتصاد هي دراسات العمل والتجارة ، ونظراً لوجود العديد من التطبيقات الممكنة للعمل البشري والعديد من الطرق المختلفة للحصول على الموارد ، فإن مهمة علم الإقتصاد هي تحديد الأساليب التي تحقق أفضل النتائج. يمكن تقسيم الاقتصاد عموماً إلى الإقتصاد الكلي والذي يركز على سلوك الإقتصاد ككل ، والإقتصاد الجزئي الذي يركز على الأفراد والشركات.

فهم الإقتصاد

يعد المزارع/الشاعر اليوناني (هسيود) من أوائل المفكرين الإقتصاديين المسجلين في القرن الثامن قبل الميلاد والذي كتب أن العمالة والمواد والوقت بحاجة إلى تخصيصها بكفاءة للتغلب على الندرة. أما تأسيس علم الإقتصاد الغربي الحديث فقد حدث بعد ذلك بوقت طويل ويُنسب إليه الفضل عموما في نشر كتاب الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث عام 1776 تحت عنوان "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". إن مبدأ (ومشكلة) علم الإقتصاد يتجسد في أن البشر لديهم

رغبات غير محدودة ويحتلون عالماً من الوسائل المحدودة. لهذا السبب فإن مفهومي الكفاءة والإنتاجية يحتلان الصدارة من قبل الإقتصاديين والذين يجادلون بأن زيادة الإنتاجية والإستخدام الأكثر كفاءة للموارد يمكن أن يؤدي إلى مستوى معيشة أعلى.

أنواع الاقتصاد

تنقسم دراسة الإقتصاد عموماً إلى تخصصين.

- يركز الإقتصاد الجزئي على كيفية إتخاذ الأفراد والشركات للقرارات ، يمكن لوحدات إتخاذ القرار الفردية هذه أن تكون فرداً أو أُسرة أو شركة/منظمة أو وكالة حكومية. عند تحليل جوانب معينة من السلوك البشري يحاول الإقتصاد الجزئي شرح كيفية إستجابتهم للتغيرات في الأسعار ولماذا يطلبون ما يفعلونه عند مستويات أسعار معينة. يحاول الإقتصاد الجزئي شرح كيف ولماذا يتم تقييم السلع المختلفة بشكل مختلف ، وكيف يتخذ الأفراد القرارات المالية ، وكيف يتاجر الأفراد وينسقون ويتعاونون بشكل أفضل مع بعضهم البعض. تتراوح موضوعات الإقتصاد الجزئي من ديناميكيات العرض والطلب إلى الكفاءة والتكاليف المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات ، وتشمل أيضاً كيفية تقسيم العمل وتوزيعه ، كيف يتم تنظيم وعمل الشركات التجارية ، وكيف يتعامل الناس مع عدم اليقين والمخاطر ونظرية اللعبة الإستراتيجية.
- يدرس الإقتصاد الكلي الإقتصاد الكلي على المستويين الوطني والدولي بإستخدام بيانات ومتغيرات إقتصادية مجمعة للغاية لنمذجة الإقتصاد. يمكن أن يشمل تركيزها منطقة جغرافية مميزة أو بلد أو قارة أو حتى العالم بأسره. المجالات الأساسية لدراستها هي الدورات الإقتصادية المتكررة والنمو الإقتصادي الواسع والتنمية. تشمل الموضوعات التي تمت دراستها في الإقتصاد الكلي كل من التجارة الخارجية ، والسياسة المالية والنقدية للحكومة ، ومعدلات البطالة ، ومستوى التضخم وأسعار الفائدة ، ونمو إجمالي ناتج الإنتاج كما تنعكس في التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، ودورات الأعمال التي تؤدي إلى التوسعات ، الإزدهار والركود والكساد.

بناءً على ما تقدم إن الإقتصاد الجزئي والكلي متشابكان ، أي إن ظواهر الإقتصاد الكلي الإجمالية هي بشكل واضح تكون مجموع ظواهر الإقتصاد الجزئي ، ومع ذلك فإن هذين الفرعين من الإقتصاد يستخدمان نظريات ونماذج وطرق بحث مختلفة للغاية ، والتي يبدو أحياناً أنها تتعارض مع بعضها البعض.

أنواع الأنظمة الإقتصادية

نظمت المجتمعات مواردها بعدة طرق مختلفة عبر التاريخ وقررت كيفية إستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف الفردية والمشتركة فتلك الأنظمة هي على النحو الآتي:.

- **البدائية:** في المجتمعات الزراعية البدائية يميل الناس إلى الإنتاج الذاتي لجميع إحتياجاتهم ورغباتهم على مستوى الأسرة أو القبيلة. تبني العائلات والقبائل مساكنها الخاصة ، وتزرع محاصيلها الخاصة ، وتبحث عن لعبتها الخاصة ، وتصمم ملابسها الخاصة ، وتخبز خبزها بنفسها ، وما إلى ذلك. يتم تعريف هذا النظام الإقتصادي من خلال تقسيم ضئيل جداً للعمل ، مما ينتج عنه إنخفاض الإنتاجية بدرجة عالية من التكامل الرأسي لعمليات الإنتاج داخل الأسرة أو القرية من أجل السلع المنتجة ، والتبادل المتبادل القائم على العلاقات داخل وبين العائلات أو القبائل بدلاً من معاملات السوق. في مثل هذا المجتمع البدائي غالباً ما يتم تطبيق مفاهيم الملكية الخاصة وإتخاذ القرار بشأن الموارد على مستوى أكثر جماعية للملكية العائلية أو القبلية للموارد الإنتاجية والثروة المشتركة.
- **الإقطاعية:** في وقت لاحق مع تطور الحضارات ظهرت إقتصادات قائمة على الإنتاج من قبل الطبقة الإجتماعية مثل الإقطاع والرق. تنطوي العبودية على إنتاج من قبل أفراد مستعبدين يفتقرون إلى الحرية الشخصية أو الحقوق ويعاملون على أنهم ملك لمالكهم. كان الإقطاع نظاماً إمتلكت فيه طبقة من النبلاء المعروفة باسم اللوردات ، جميع الأراضي وأجروا قطعاً صغيرة للفلاحين لزراعتها ، مع تسليم الفلاحين الكثير من إنتاجهم إلى اللورد. في المقابل قدم رب العمل أو اللورد للفلاحين السلامة والأمن النسبيين بما في ذلك مكان للعيش والطعام للأكل.
- **الرأسمالية:** ظهرت الرأسمالية مع ظهور التصنيع. تعرف **الرأسمالية** على أنها نظام إنتاج يقوم بموجبه أصحاب الأعمال (رواد الأعمال أو الرأسماليون) بتنظيم الموارد الإنتاجية بما في ذلك الأدوات والعمال والمواد الخام لإنتاج سلع للبيع من أجل تحقيق ربح وليس للإستهلاك الشخصي. في الرأسمالية يتم تعيين العمال مقابل أجر ، ويتم دفع إيجارات لمالكي الأراضي والموارد الطبيعية مقابل إستخدام الموارد ، كذلك دفع فائدة لأصحاب الثروة التي تم إنشاؤها سابقاً للتخلي عن إستخدام بعض ثرواتهم بحيث يمكن لأصحاب المشاريع إقتراضها لدفع الأجور والإيجارات وشراء الأدوات لاستخدام العمال المعينين. إن نظام أسعار السوق والربح والخسارة هذا بإعتباره آلية الإختيار لمن سيقرر كيفية تخصيص الموارد للإنتاج هو ما يحدد الإقتصاد الرأسمالي. تمثل هذه الأدوار (العمال وأصحاب الموارد والرأسماليون ورجال الأعمال) وظائف في الإقتصاد الرأسمالي وليست طبقات منفصلة أو

متنافية من الناس. عادةً ما يؤدي الأفراد أدواراً مختلفة فيما يتعلق بالمعاملات الإقتصادية المختلفة والعلاقات والمنظمات والعقود التي هم طرف فيها. يمكن وصف الولايات المتحدة الأمريكية وجزء كبير من العالم المتقدم اليوم بإقتصاديات السوق الرأسمالية على نطاق واسع.

- **الاشتراكية:** هي شكل من أشكال إقتصاد الإنتاج التعاوني. الاشتراكية الإقتصادية هي نظام إنتاج حيث توجد ملكية خاصة محدودة أو هجينة لوسائل الإنتاج (أو أنواع أخرى من الملكية الإنتاجية) ونظام الأسعار والأرباح والخسائر ليس هو المحدد الوحيد المستخدم لتحديد من يشارك في الإنتاج ، ماذا ننتج وكيف ننتجه. بل هو تكتل تتجمع فيه شرائح المجتمع معاً لتقاسم هذه الوظائف. يتم إتخاذ قرارات الإنتاج من خلال عملية صنع القرار الجماعية ، وداخل الإقتصاد يتم مشاركة بعض الوظائف الإقتصادية وليس كلها من قبل الجميع. قد تشمل هذه الوظائف الإقتصادية الإستراتيجية التي تؤثر على جميع المواطنين. تحتوي الإشتراكية الحديثة على عناصر معينة من الرأسمالية ، مثل آلية السوق ، وكذلك بعض السيطرة المركزية على بعض الموارد.

ثانيا: الحاجات البشرية ووسائل إشباعها

يعد نظام الحاجات من الأنظمة الملازمة للوجود الإنساني ، حيث أن الإنسان في مختلف أطواره وأدواره لا يمكنه أن يستغني عن نظام الحاجات ، وذلك لإشباع رغباته وسد حاجاته ومتطلباته. إذ لا يمكننا أن نتصور كائناً بشرياً لا يتواصل مع هذا النظام ، ولكن التمايز البشري يكمن في طبيعة التعامل مع هذا النظام وسبل توفير الحاجيات والضروريات بالنسبة إلى الإنسان الفرد والجماعة. إن الإنسان ككائن حي، تتوفر لديه بشكل بيولوجي ومعاشي وإقتصادي بعض الحاجيات والضرورات الذي يعتبر توفيرها وإشباعها ضمن الأطر المشروعة والمعقولة سبباً أساسياً لبقاء الإنسان على وجه هذه البسيطة. على هذا الأساس إن الحاجة في المنظور الاقتصادي "**هي الرغبة لإشباع ما هو ضروري للإنسان**". فالحاجة وفق لذلك المفهوم من خلال المنظور الإقتصادي هي "**شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور ، ومن ثم يؤدي لإشباع حاجاته بإستخدام بعض الموارد الإقتصادية**" حيث أن الملايين من سكان العالم يبحثون عن سد الحاجة الإقتصادية لديهم من طعام وأدوات والتي يحتاجوها في حياتهم اليومية. تُشير الكثير من الأبحاث التي تم اجراؤها في العقد الأخير أن معظم حاجات السكان تكون عبارة عن حاجات غذائية في المقام الاول وبعد ذلك الرعاية الصحية ومن ثم التعليم ويُلاحظ من هذه الحاجات أنها مرتبطة ببعضها فتوفر التعليم يوفر رعاية طبية سليمة والأهم من ذلك هو توفر الإحتياجات الغذائية .

يقول علماء الإقتصاد إن الحاجة تتميز بالخصائص التالية:.

1. **قابليتها للتغير**: حيث تنمو وتزداد كلما تطور الإنسان وتنوعت طموحاته ورغباته وتقدمت أساليب معيشته.
2. **قابليتها للإشباع**: حيث تبرز هذه الخاصية في حاجات الإنسان الفطرية كالغذاء والماء والكساء. ولهذا تبقى الحاجة إلى النقود غير محددة لكنها قوة شرائية تمكن الإنسان من الحصول على حاجات عديدة بواسطتها وتزداد حاجته إليها كلما ترقت وتقدمت حضارته وتنوعت واتسعت طموحاته.
3. **قابليتها للاستبدال**: حيث يتمكن الإنسان من إستبدال سلعة بأخرى أو يستعيض عنها بسلعة بديلة تؤدي نفس الخدمة أو الغرض.
4. **علاقة الحاجات ببعضها بصورة متكاملة**: فالحاجة إلى شيء تقود إلى الحاجة إلى أشياء أخرى. والحاجات الإنسانية هي جزء من الشأن الإنساني والإجتماعي الذي يتناول جميع وجوه النشاط المادي والنفسي ، لهذا فإنه مهما كان نوع التنظيم الإقتصادي والإجتماعي الذي يمارسه الإنسان في أي مجتمع فإن ذلك لا يتنافى مع سعي الإنسان الحثيث للعمل والإنتاج لتلبية حاجاته بشتى الطرق والأساليب.

تأسيساً لما تقدم فإننا لا نتصور في أي نظام إقتصادي وإجتماعي أن تنتفي حاجات الإنسان لأنها ملازمة لوجوده ولا تزول إلا بزواله ، وأن دور التنظيمات الإقتصادية والإجتماعية هو تأطير هذه الحاجات وتوفير الأوعية الممكنة والمتاحة لتلبية حاجات الإنسان المختلفة. وبفعل حالة التنافس بين الحاجات الأساسية والحاجات البديلة يتوجه الإنسان إلى عملية المفاضلة بين عدة حاجات ورغبات وإعطاء الأولوية لبعضها وفقاً لمستوى رغبته أو إمكانياته. فيواجه بذلك مشكلة اقتصادية دائمة ناجمة عن عملية الإختيار والمفاضلة نظراً لتعدد حاجاته وإستمرارها من جهة ، وإمكانياته المحدودة من جهة أخرى ، وبالتالي إضطراره إلى تكييف موارد ثروته المحدودة لكي تتلاءم مع تعدد حاجاته وتنوعها وديمومتها. إن مفهوم السلع إقتصادياً هي الأشياء التي تلبي حاجات الإنسان ورغباته، وإرضاء متطلبات حياته المادية والنفسية باستمرار ، فهناك السلع الإستهلاكية التي تلبي حاجات الإنسان الفطرية المباشرة ، والسلع الإنتاجية المستعملة في شتى مراحل الإنتاج ، مروراً بالسلع الإستعمالية. ولعل حجر الزاوية في الرؤية السليمة لمفهوم الحاجة هو رفض النظرة الأحادية للإنسان ومتطلباته لأنها نظرة تؤدي إلى التركيز على إشباع بعض الحاجات العضوية والمعاشية مثلا وإغفال الحاجات المعنوية. لهذا نرى أن حجر الزاوية في هذه المسألة هو النظر إلى مفهوم الحاجة بشكل متكامل فكما الإنسان يحتاج إلى إشباع غرائزه بالطرق المشروعة هو كذلك بحاجة إلى إشباع حاجاته المعنوية والعقلية. وعلى هذا الأساس لا يمكن المقايضة بين حاجات الإنسان المادية وحاجاته المعنوية لأنه يتقوم بهما ولا يمكنه أن يعيش حياة كريمة وسعيدة إلا بهما. فالإنسان لا يمكنه أن يعيش حياة سليمة إلا برعاية وتلبية

حاجاته المادية والمعنوية بدون فصل بينهما لأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش كلاً على غيره ، كما لا يمكنه أن يعيش بالمادة وحدها ، فالإنسان لا يحيا بالخبز وحده. من هنا ينبغي أن تتكامل شخصية الإنسان ويبذل الجهود لإشباع حاجاته المادية كما المعنوية. وفي إطار إشباع الإنسان لحاجاته المختلفة لابد من التأكيد على الأمور التالية:.

- ضرورة إنتخاب الوسائل المشروعة في إشباع الحاجات. فلا يبرر الإشباع الضروري للحاجات إتخاذ وسائل غير مشروعة. إن أمام كل حاجة مادية ومعنوية للإنسان ثمة طرق مشروعة للإشباع ، وثمة طرق غير مشروعة لا يجوز اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة القصوى ضمن الضوابط الفقهية (الضرورات تبيح المحظورات).
- لا يمكن بأي شكل من الأشكال فصل حاجات الإنسان المادية والمعنوية عن السياق الثقافي والشروط الموضوعية حتى تكون تلبية الحاجات منسجمة وأهداف البناء والتنمية ، وفي هذا الإطار لا معنى للرغبات الحرة ، والدوافع الاستهلاكية التفاخرية التي ينساق إليها الناس تحت ضغط شهوات الشراهة أو الطمع أو ما أشبه.
- الاعتدال في الاستهلاك. في كل الأحوال الإنسان السوي مطالب بالتوازن في التعامل مع النعم والثروات لأن الإشباع المجحف من شأنه أن يؤدي إلى نتائج ضارة ليس فقط على المستوى الشخصي وإنما على الصعيد الاقتصادي العام. فالماء والكهرباء نعم في متناول يد الإنسان وإن الإسراف فيهما يؤدي بالضرر على الإقتصاد الوطني برمته وهكذا بقية الأمور.

ومن هنا ينبغي أن نهتم بمسائل التنمية الذاتية ، إذ تضبط الحاجات في (الوسائل التنموية الإقتصادية للتغيير) بالأمور التالية:.

- وفق المعايير والضوابط الشرعية.
- وفق مستوى الحياة الإجتماعية وما تقدره إدارة التنمية بحسب الظروف العامة وأولويات الحاجة وأسبقياتها.
- وفق مقتضيات الإستقلال والتحدي الحضاري وهكذا تتم تلبية حاجات الإنسان بطريقة تنسجم ومتطلبات الإنسان البيولوجية والنفسية والإقتصاد الوطني.

إن هذه العملية بطبيعة الحال تتطلب وعياً عميقا بضرورة مشاركة كل مواطن ومن مواقعهم الطبيعية في دعم الإقتصاد الوطني ، كذلك المحافظة على ثروات الوطن والنعم التي حبانا الله بها. هذا الوعي العميق هو الذي يترجم إلى خطوات تنفيذية وعملية توائم بين متطلبات الإنسان الطبيعية للحاجات ومقتضيات الإقتصاد الوطني. وبهذا يتحول كل مواطن إلى طاقة متحركة باتجاه تعظيم ثروات الوطن ونعمه من جهة ، وإلى حارس أمين على نعم الوطن من جهة أخرى. وبهذا تتحقق المعادلة المطلوبة وهي الإستفادة من ثروات الوطن دون تبديدها والسعي الجاد

لتنمية هذه الثروات والنعم وتعظيمها حتى يتسنى للأجيال القادمة الاستفادة من هذه الخيرات والثروات.

كيف تؤثر الإحتياجات على حياة الأشخاص في رأي "ماسلو"؟

يعد هرم "ماسلو" نظرية أساسية في علم النفس ، إلا أنها ليست مجرد نظرية بعيدة عن التطبيق. فهذه النظرية التي وضعها "إبراهام ماسلو" عام 1943 مفيدة في الحياة اليومية للأشخاص. قسم ماسلو الإحتياجات الإنسانية إلى 5 إحتياجات أساسية من خلال تسلسل هرمي تشتمل قاعدته على الحاجات الأساسية التي لا يمكن للإنسان البقاء بدونها مثل الطعام والماء والنوم والتي إذا

لم يتم تلبيتها فمن الصعب الوصول إلى الإحتياجات الأعلى في الهرم والتي يأتي على رأسها الحاجة إلى تحقيق الذات. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك شخص يتضور جوعاً فمن الصعب بل من المستحيل أن يفكر في الإحتياجات الأعلى مثل إحترام الآخرين. ويجيب هرم ماسلو عن التساؤل الخاص بأسباب عدم شعور الشخص بالسعادة عندما يتوافر لديه كل شيء ، ذلك لأن الشخص قد يكون لبى إحتياجاته الأساسية والضرورية للحياة ولكنه لم يقم بتلبية إحتياجاته الأعلى. ولا يزال هرم ماسلو أداة مستخدمة وشائعة ليس فقد لدى الأخصائيين النفسيين ، ولكن أيضا في قطاع الإدارة والإقتصاد والإعمال.

ترتيب الإحتياجات الإنسانية وفقًا لهرم ماسلو

1. **الحاجات الفسيولوجية:** هي الإحتياجات الإنسانية الأساسية التي تأتي في قاعدة هرم "ماسلو" والتي لا يمكن العيش بدونها مثل (الماء والهواء والطعام والمأوى). فمن المهم تلبية جميع الإحتياجات الأساسية حتى يمكن الإنتقال إلى مستوى متقدم من الإحتياجات في

الهرم. فعلى سبيل المثال يصعب الشعور بالإنتماء الإجتماعي إذا كان الشخص يعاني من الجوع.

2. **الحاجة إلى الأمان:** تأتي الحاجة إلى الشعور بالأمان مباشرة بعد الحاجات الفسيولوجية لأنها تتعلق بالصحة والسلامة الجسدية بما في ذلك الحماية من العنف والأمن المالي وتوافر الرعاية الصحية. وبشكل عام فإن تلبية هذه الحاجة يعني أن الشخص لا يخاف بشكل دائم من التعرض لحادث أو الإصابة بمرض خطير أو مواجهة صعوبات مالية. ولا تتعلق تلبية هذه الحاجة بالعيش في بلد آمن بمعايير إجتماعية جيدة فقط ، ولكنها تتعلق بالشعور بالأمان في كل مكان مثل مكان العمل أو المدرسة ، فالتعرض للتنمر في مثل هذه الأماكن يعني أنه لم يتم تلبية هذه الحاجة إلى الأمان.

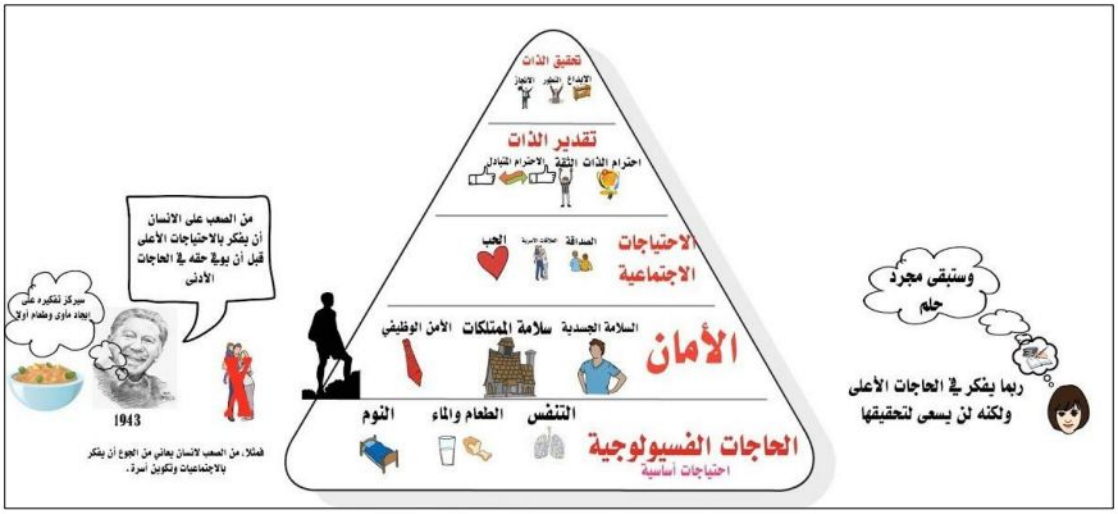

3. **الإنتماء الاجتماعي:** يتم وصف هذه الحاجة في هرم "ماسلو" بالإنتماء والحب والتي يمكن أن تكون أكثر دقة ، فالإنسان بحاجة إلى الصداقات والعلاقات العائلية والعاطفية. ويلبي الأشخاص هذه الحاجة بطرق مختلفة ، فبعضهم يلبيها من خلال التواجد مع عائلته ، والبعض الآخر من خلال القيام بالأنشطة المجتمعية ، بينما يلبيها آخرون من خلال تكوين صداقات عديدة.
4. **الحاجة إلى التقدير:** ذكر ماسلو أن الحاجة إلى التقدير تأتي في شكلين ، الشكل "الأقل" هو الحاجة إلى الشعور بالتقدير من جانب الآخرين ، فالإنسان يحتاج إلى الشعور بأن أصدقاءه وزملاءه يحترمونه ويقدرون العمل الذي يقوم به ، بينما يتمثل الشكل "الأعلى" في تقدير الذات وإحترامها ، وهي حاجة أعلى لأن الأشخاص الذين لديهم تقدير للذات يلبون هذه الحاجة حتى في تلك الظروف التي لا يتلقون فيها تقديرًا ممن حولهم.
5. **الإحتياجات المعرفية:** تضمن هرم ماسلو 5 مستويات فقط ، إلا أنه قام بتطويره على مدى سنوات وأضاف إليه مستويين آخرين ، إلا أنه تم إدراج الإحتياجات المعرفية تحت ترقيم "4"

حفاظاً على الترتيب الأصلي لهرم ماسلو، وتمثل الإحتياجات المعرفية أهمية كبيرة في هرم ماسلو فهي تعني الفضول والرغبة في الإستكشاف والتعلم ، ولا يعني ذلك قضاء ساعات طويلة في المكتبة ولكن يعني السعي وراء المعرفة.

6. **الحاجة إلى الجمال والفن:** يمكن تلبية ذلك من خلال الذهاب إلى الحدائق للاستمتاع بالطبيعة أو من خلال مشاهدة لوحة جميلة أو قراءة قصيدة أو رواية أو الإستمتاع بالفن والإبداع بشكل عام.

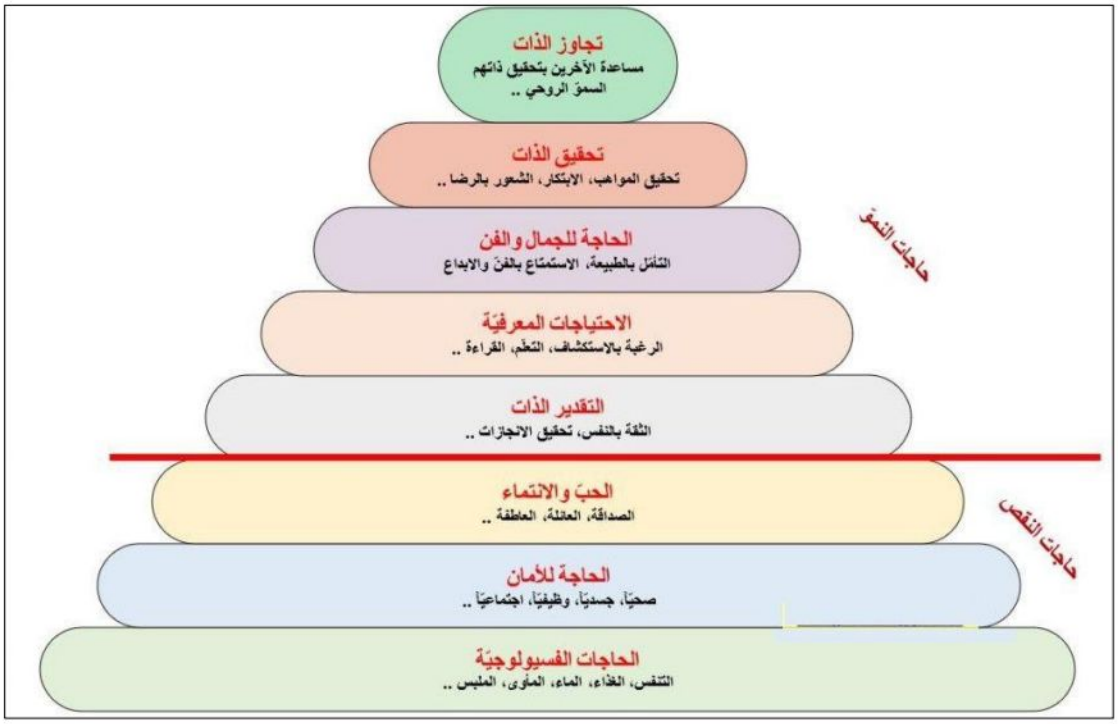

7. **تحقيق الذات:** تأتي هذه الحاجة على قمة هرم ماسلو ، وهي الأصعب من حيث التعريف لأنها تعني أشياء مختلفة للأشخاص ، وبشكل عام فهي الحاجة إلى تعزيز إمكانات الشخص وقدراته في المجالات التي تهمه ، فهذه الحاجة لا تعتمد على الآخرين ولكنها تعتمد على أن يعرف الشخص أكثر الأشياء أهمية بالنسبة له ويحققها ويشعر بالرضا نتيجة لذلك. ولا يمكن تلبية هذه الحاجة دون تلبية الإحتياجات الأساسية في هرم ماسلو ، وقد شعر ماسلو أن هذه الحاجة نادراً ما يتم تلبيتها لأن أهداف الأشخاص نادرًا ما تتوافق مع حياتهم.
8. **تجاوز الذات:** تنتقد كتابات ماسلو الأخيرة فكرته الأولى المتعلقة بأن تحقيق الذات هو أعلى مستوى في الإحتياجات الإنسانية ، وقد وجد أن أعلى مستوى يتمثل في السمو الذاتي أو تجاوز الذات والذي ينطوي على مساعدة الآخرين في تحقيق الذات.

ما الذي يمكن تعلمه وإستنتاجه من هرم ماسلو؟

يمكن أن يكون هرم ماسلو مفيداً للأشخاص على مستوى حياتهم الشخصية ، فمن خلال التعرف على الإحتياجات الأساسية يستطيع الشخص أن يحدد ما ينقصه بالضبط في حياته ، سواء كان ما ينقصه هو الأصدقاء أو الحاجة المعرفية أو غيرهما من الحاجات. وعلى مستوى القيادة والإدارة يحتاج الأشخاص الذين يتولون مناصب قيادية إلى التأكد من أنهم يلبون كافة إحتياجات هرم ماسلو لموظفيهم ، فعلى سبيل المثال قد يلبي المدراء الحاجات المعرفية للموظفين من خلال توفير فرص تدريبية ، لكن إذا عقدت هذه التدريبات في أماكن خطيرة ، فهم في هذه الحالة لا يلبون الحاجة إلى الأمان. كما يُذكر هرم ماسلو الأشخاص بأهمية السعي لتحقيق الذات بدلاً من التورط بشدة مع تفاصيل الحياة اليومية التي تعطل الكثيرين عن تحقيق أعلى مستويات الإحتياجات الإنسانية.

الفرق بين الحاجات والرغبات (أمثلة وحالات)

يقول جاك إنها التاسعة مساءً حين بدأت تصفح موقع (Booking.com) بين نقرات ونقرات نظرت للساعة مجدداً إنها الواحدة ليلاً. مرت 4 ساعات في رحلة البحث عن الغرفة المناسبة في أحد الجزر ، كنت متردداً بين غرفتين الفارق بينهما (إطلالة جميلة مع 250 دولاراً إضافياً). كل ذلك الوقت ويداي تتنقل سريعاً بين خصلات شعر رأسي ، ثم أفرش أصابعي على لحيتي المنتفشة كحكيم يوشك أن يفوه بأمر يقض مضجع العالمين. (250 دولار وإطلالة جميلة أم أكتفي بالغرفة الأرخص). لابد لي أن أجرب ، إنها رحلة ، إستمتع يا جاك أُحدث نفسي والحماس يملؤني. أخيراً وقع القرار على الغرفة ذات الإطلالة ، وفعلتها ولأول مرة في حياتي ، ومنذ ذلك اليوم وأنا أختار الغرف المطلة على حديقة أو بحر أو أي شيء جميل ، أفعل ذلك مع كثير من ذكرياتي والقهوة. **كم مرة حدث مثل هذا التردد معك شخصياً؟ كل ما كان يحتاجه جاك هو غرفة يستقر فيها في سفره ، لكن العرض المغري فتح له رغبات جديدة ومع الوقت تحولت تلك الرغبة الأولى إلى حاجة مستمرة عند جاك.**

يذكر مارك في ذات السياق عندما أهدتني زوجتي ساعة أبل لم أكن في حاجة لها فعليا. أستطيع العيش بدونها ولكن بالتأكيد كنت أرغب في استخدامها ، كانت لدي رغبة كبيرة لتجربتها على الأقل. بعد عدة أسابيع من الإستخدام وإعتمادي عليها في الإطلاع على الإشعارات والوقت ومعدل النشاط اليومي بت ملتزماً في إرتدائها ، بل أشعر بأن شيئاً ينقصني بدونها خاصة عند ممارسة المشي.

في المقابل كم مرة رغبت بشراء شيء ما ، وإعتقدت بأن ذلك سيؤثر في حياتك ، وأنك محتاج له وبعد الشراء لم تستخدمه حتى كل ما حدث هو أنك توهمت الحاجة بفعل السحر التسويقي

وأشبعت رغبتك. هكذا أمر وغيره يحدث مع أغلبنا ، لأننا بطبيعتنا نملك قلوباً تميل وترغب ، ونملك عقولاً تفكر بمنطق الحاجة. لو كنا نتخذ قرارات الشراء وفق منطق الحاجة لكسد السوق وقنع الكثيرون بالقليل ، لكنها الرغبة تفعل الأعاجيب في المتاجر المنتشرة حولنا حيث نشتري ما نحتاجه وما لا نحتاجه ، وفي المواقع الإلكترونية إذ يسهل الإقناع ويسهل الشراء أيضا. **بعد كل ما تقدم لعلك تسأل إذاً ما الفرق بين الحاجة والرغبة؟** الحاجات الأساسية حددها ماسلو في هرمه فلديك حاجاتك الفسيولوجية (تجوع فتحتاج الطعام ، تظمأ فتحتاج الماء ، وتحتاج التنفس ، ونحتاج الجنس...الخ). حاجتك إلى الأمان (تخشى من أي مكروه يصيب جسدك ، تخشى على ممتلكاتك ، وتحتاج للشعور بأمان وجود مال وموارد لديك لتعيش...الخ). حاجاتك الإجتماعية (تحتاج لأسرة ، تحتاج لحنان وحب ، تحتاج لصداقة ، تحتاج الانتماء لفئة من الناس...الخ). حاجتك للتقدير (أن تقدر ذاتك ، أن يقدرك الآخرون ، أن يحترمك الآخرون ويقدرون إنجازاتك...الخ). حاجتك لتحقيق الذات (تشعر بحاجتك للعب دور فاعل في الابتكار ، حل المشاكل ، النمو بذاتك ، تحقيق أهميتك في الوجود...الخ).

إذن ما هي الرغبة؟

المفهوم الأول للرغبة هي الخيارات الثرية والعاطفية فوق الحاجة يمكن الإستغناء عنها ولكننا نتمناها. قد تحتاج للمطعم ، ولكن مطعماً من فئة نجمة أم ثلاثة نجوم أم خمسة نجوم؟ وقد تحتاج لشراء سيارة فهل تشتري سيارة رخيصة تفي بالغرض أم سيارة مرتفعة الثمن وخيارات واسعة من الرفاهية. كثيرة تلك الأشياء التي نرغب فيها لو كان بإمكاننا الحصول عليها كوننا نرغب بتفاصيل أكثر وتجارب تضفي لحياتنا معانٍ جميلة وممتعة ومفيدة. عادة ما ترتبط الرغبات هنا بالجوانب العاطفية ، فقد نفضل شراء منتج على آخر لأنه يشبع جانباً عاطفياً لدينا أكثر من المنتج الآخر ، كمثال حذاء رياضي من Nike يقدم لي شعوراً بالحيوية والتحدي مقارنة

بحذاء آخر لا يحتوي على أي عاطفة. كثيرة تلك العلامات التجارية التي ترتبط بالعوطف الإنسانية كالفخامة والحب والأمان والحيوية والصحة والأبوة. قد نجد أن هذا المفهوم هو الأكثر تداولاً في التفريق بين الحاجات والرغبات ، ولكن قد تسأل نفسك كثيراً هل يمكن أن تتحول الرغبة لحاجة؟.

المفهوم الثاني للرغبة هي التجربة الجديدة لمنتج (أو خدمة) لم تتبين حاجته لدى الجمهور المستهدف. إن الخيارات الثرية التي عرفناها في المفهوم الأول بأنها رغبات ستبدو بأنها حاجات حقيقية ، فإختيارك لغرفة 7 نجوم ، وسيارة فارهة إنما يأتي لإشباع حاجات أخرى تتصل تماماً بالحاجات التي ذكرها ماسلو، فسواء كان شراؤك للسيارة الثرية من باب المباهاة فهي تأتي لإشباع حاجة الشعور بالتقدير ، ولو إشتريتها لخيارات الأمان المرتفعة فهذا يعني بأنك محتاج لتشبع حاجة الأمان لديك ، وإختيارك الدرجة الأولى دائما في رحلات الطيران لأنك تخشى من ضياع الوقت في طوابير الإنتظار وتركز على الإنتاجية ويعني بأنك تشبع حاجة تحقيق الذات.

والسؤال يأتي هنا أين ذهبت الرغبة؟ أين هو موقعها؟ يبدو لنا بأن عمر الرغبة قصير جداً في حياة البشر فهي تتعلق بأشياء لم يختبرها الناس بشكل كافٍ (على إعتبار أن الكثيرين يرغبون بشراء أشياء حصلت على توصية كبيرة من كثير من الناس أو الخبراء) ، وعادة ما يتم تجريب الرغبة لأول مرة ، كمثال على ذلك (الساعات الذكية وأجهزة الواقع الافتراضي) ، فهي تجربة جديدة لدى مجموع البشر، أولئك الذين يشترونها باكراً غير متأكدين كفاية إن كانوا محتاجين لها في حياتهم ، ولكنهم يرغبون بتجربتها. مع الوقت أظهرت الساعات الذكية أهميتها في الصحة والرياضة ، وبالتالي ظهرت الحاجات المتنوعة لها. إننا نتكلم عن التجربة الجماعية التي كانت رغبة ثم تحولت لحاجة. من يقرر الآن شراء ساعة ذكية من المؤكد بأن لديه خبرة كافية حصل عليها من مجموع تجارب الآخرين ، حين ذلك فشراءه للساعة يعني حاجته لها (سواء كانت حاجة الأمان الصحي (تطبيقات الصحة في الساعة) أو حاجة إجتماعية (تطبيقات المراسلة وإرسال المشاعر) أو حاجة التقدير (برستيج ، أناقة ، مظهر). **باختصار الرغبة تتعلق بالخيارات التي لم تتبين الحاجة فيها بعد فتقول أرغب بتجربة المنتج الفلاني فإذا تبينت الحاجة تقول نعم أحتاجه. إذاً هل قراراتنا مبنية على الحاجة أم الرغبة؟** من المؤكد بأنه يهم أصحاب الأعمال التجارية والمختصين في التسويق والتأثير إذا أخذنا بالمفهوم الأول ، فالناس تتخذ قراراتها غالباً وفق رغباتها ، من يشتري شيئاً أكثر من حاجاته إنما يتطلع لخيارات أوسع تشبع رغباته العاطفية وهذا الجانب تبدع فيه أكثر العلامات التجارية المرتبطة بالأناقة ، لذا ركز على تسويق الرغبات الثرية. تلك الخيارات التي تجعل جماهيرك يشعرون بثراء تجربة المنتج لا تكتفي بالخيارات الأولية المتوقعة والتي يحتاجها العميل فالكل يشترك فيها. لكن بالمفهوم الثاني فالناس غالباً تتخذ قراراتها وفق منطق الحاجة حتى لو سلمنا بأن المنتج يصدر لأول مرة عالميا ، فشراء المنتج لا

يرتبط فقط بالمنتج ذاته وإنما بالعلامة التجارية أيضاً. الملايين من الأشخاص الذين إشتروا ساعة آبل في الأسابيع الأولى من صدورها كانت لديهم الثقة والتجربة القديمة مع العلامة التجارية "آبل" ، وبالمثل يحدث مع بقية العلامات التجارية في صعيد السيارات وغيرها. لكن لو أصدرت علامة تجارية ناشئة منتجاً جديداً ، فسيتطلب ذلك بعض الوقت (مدة إختبار الرغبة) ليتبين إن كان الناس محتاجين له وحينها سيحكم على المنتج بالإستمرار أو التوقف. لذلك فمن يريد النجاح عليه أن يصنع رغبة جديدة (تجربة جديدة) ويقدمها على أنها حاجة أساسية ومع الوقت سيختبر الناس هذه التجربة ويكتشفون حاجتهم فيها.

تأسيساً على ما تقدم يمكن بيان أهم الفروقات الجوهرية بين "الحاجات والرغبات" من وجهة نظر علم الإقتصاد وكما مبين فيما يلي.

- **الحاجات:** تلك المتطلبات الضرورية للغاية لكي يعيش الإنسان حياة جيدة. فهي إحتياجات شخصية ونفسية وثقافية وإجتماعية وغيرها التي تعتبر مهمة لكائن حي من أجل البقاء. ففي العصور القديمة كانت الإحتياجات الأساسية الثلاثة للرجل تتلخص فى الغذاء والملبس والمأوى ولكن مع مرور الوقت أصبح التعليم والرعاية الصحية جزء لا يتجزأ من الإحتياجات لأنها تعمل على تحسين نوعية الحياة. فهي تمثل الأولوية للشخص كما أنها الأشياء التي تبقى الفرد آمناً. لذلك إذا لم يتم تلبية الإحتياجات في الوقت المناسب قد يؤدي ذلك إلى المرض وعدم القدرة على العمل بشكل صحيح أو يصل التدهور إلى الموت.
- **الرغبات:** هي الشيء الذى يرغب الشخص في إمتلاكه إما على الفور أو في وقت لاحق. فالرغبات هي الحاجة التي تتسبب فى أن تنتج الأنشطة التجارية المنتجات والخدمات التي يطلبها الاقتصاد. فهي إختيارية أي أن الفرد سيبقى حتى و إن لم يتم تلبية هذه الرغبات. وعلاوة على ذلك ، قد تختلف الرغبات من شخص لآخر ومن وقت لآخر. ونحن نعلم جميعاً أن رغبات البشر غير محدودة والوسائل اللازمة لتلبية تلك الرغبات محدودة وبالتالي لا يمكن تلبية جميع رغبات الفرد ويجب أن يسعوا إلى الحصول على بدائل.

1. الحاجات هي المتطلبات الأساسية للفرد التي يجب تلبيتها من أجل البقاء. يتم وصف الرغبات على أنها السلع والخدمات التي يرغب الفرد فى الحصول عليها.
2. الحاجات الفردية محدودة بينما الرغبات غير محدود.
3. الحاجات هي شيء يجب أن تحصل عليه من أجل العيش. وفى المقابل الرغبات هي الشيء الذي ترغب في الحصول عليه لإضافة المزيد من وسائل الراحة لحياتك.
4. تمثل الحاجات الضروريات ، بينما تمثل الرغبات الأمنيات.
5. الحاجات مهمة للبقاء. وفي المقابل لا تقل الرغبات أهمية عن الاحتياجات لأن الشخص يمكن أن يعيش بدون الرغبات / الأمنيات.

6. الحاجات هي تلك البنود، التي تتطلبها الحياة ولا يتغير مع مرور الوقت. وفي المقابل الرغبات هى تلك العناصر التي يتمناها الفرد إما الآن أو في المستقبل. لذلك قد تتغير الرغبة بمرور الوقت.
7. الحاجات ضرورية للحياة فإن عدم تلبيتها قد يؤدي إلى المرض أو حتى الموت. في المقابل الرغبات ليست ضرورية للعيش وعدم تلبيتها لا يكون له تأثير كبير على حياة الشخص ولكن قد يكون خيبة الأمل بالنسبة للفرد.

تأسيساً لما تقدم أن الحاجات والرغبات هي قوى منفصلة تجبرك على إتخاذ إجراءات من أجل تلبيتهم. إذا لم يتم تلبية الحاجات في الوقت المحدد قد يتعرض الشخص إلى التهديد بالبقاء ، في حين أن الرغبات هي الشيء الذي يتمناه الفرد وليس لها صلة ببقاء الفرد إن لم يتم تلبيتها. لذلك يمكن تمييز الحاجات عن الرغبات بناءً على مستوى أهميتها وبالتالي فمن الضروري التمييز بين ما هو مطلوب وما هو مرغوب.

هل نسوق الرغبات أم الحاجات؟

إذا أخذنا بالمفهوم الأول فإننا سندعم بذلك تسويق الرغبات ، فالناس يدفعون لأشياء فوق حاجتهم بمبالغ أعلى مقارنة بالحاجات الأولية. هذا لا يعني بأن منتجك يكون ضمن الفئات الراقية ، ولكن المقصود هو إضافة مزايا ثرية تميز منتجك عن المنافسين وتشبع رغبات عملائك العاطفية. أما إذا أخذنا بالمفهوم الثاني فهنا يتطلب التركيز على الإبتكار، إبتكار تجربة جديدة كلياً تجعل من منتجك فريداً من نوعه. تجربة غير متوقعة تضيف ثراءً لحاجات الناس المتنوعة الذين سيرغبون بداية بإختبار منتجك وإذا ما إكتشفوا أهميته وحاجتهم له فسيكون في قائمة إختياراتهم ، وإلا فمنتجك سيبقى رغبة في طي النسيان.

ثالثاً: علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأُخرى

علم الاقتصاد هو أحد فروع العلوم الإجتماعية كما تقدم ، والعلوم الإجتماعية هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الإجتماعية التي تتغير من زمان إلى زمان. تتعدد فروع المعرفة التي تختص بدراسة الظواهر الإجتماعية والعلوم الطبيعية وغيرها ، ورغم تمايز كل علم في طبيعته وإختصاصه عن غيره من العلوم غير أننا لا يمكننا القول بإستقلال كل علم استقلالاً تاماً عن غيره من العلوم الأخرى. إذ تترابط تلك العلوم فيما بينها وتتلاقى في نقاط معرفية ما ، الأمر الذي يجعلها تتكامل فيما بينها. إن سعي علم الاقتصاد هو حل المشكلة الإقتصادية وفهم الظواهر الإقتصادية المرتبطة بها فإنه يستخدم غيره من العلوم الأخرى من أجل فهم وتفسير تلك الظواهر. وفيما يلي نعرض علاقة علم الإقتصاد بغيره من فروع المعرفة الأخرى:.

1. **علاقة علم الإقتصاد بالإدارة:** إن هدف علم الإقتصاد هو إستغلال الموارد البشرية والمادية بأقصى درجة لإشباع الحاجات الإنسانية ، وهذا الهدف يلتقي مع الهدف المتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد. يدرس علم الإقتصاد المشكلة الإقتصادية المتمثلة في مشكلة الندرة ، وهي ندرة الموارد المتاحة في مقابل حاجات إنسانية واجتماعية متعددة ، ويدرس هذا العلم الإجتماعي كيفية توزيع الموارد النادرة على الحاجات المتعددة بأقصى كفاية ، والسمة الغالبة على هذا العلم هو تناول الموضوع من الناحية الكلية. وإذا ما نظرنا إلى الإدارة فنجد أن دورها مكمل لدور الإقتصاد وليس مستقلاً عنه أو مناقضاً له. فالإقتصاد عندما يعمل على حل المشكلة الإقتصادية فإن أداته في ذلك هي الإدارة ، كما أن المفاهيم الإقتصادية تشكل أحد الأسس في العمل الإداري.
2. **علاقة علم الإقتصاد بالمحاسبة:** يعرف علم المحاسبة بأنه علم يبحث في المفاهيم اللازمة لخلق المعلومات المالية الخاصة بالمشروع (سجلات ، ممتلكات المشروع ، إلتزامات المشروع ، الإيرادات والنفقات). إن خلق المعلومات هي عبارة عن عملية قياس وتسجيل وتحليل وتلخيص ومن ثم عرض هذه النتائج على إدارة المشروع أو صاحب المشروع الأمر الذي يساعد على إتخاذ القرارات الإقتصادية ، فالبيانات والتقارير المحاسبية تساعد في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة ، كما أن النظريات الإقتصادية والمتغيرات الإقتصادية تنعكس على المتغيرات المحاسبية التي ترجع جذورها لعلم الإقتصاد ومنها الدخل والإيرادات والتكاليف والأرباح وغيرها.
3. **علاقة علم الإقتصاد بالقانون:** للإقتصاد علاقة وثيقة بالقانون ، فأي نشاط إقتصادي يحتاج إنشائه ونجاحه إلى فهم الإطار القانوني والقواعد القانونية المنظمة للأنشطة الإقتصادية له ، وبالتالي فأي محاولة للقيام بدراسة إقتصادية لفهم ودراسة تلك الأنشطة الإقتصادية تتطلب الإلمام بالقانون المنظم لها.
4. **علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسة:** إن علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسية هي علاقة وثيقة الصلة ، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ، فالإقتصاد كثير ما يؤثر في عملية إتخاذ القرار السياسي ، وكثير ما تكون للقرارات السياسية أثرها على الوضع الإقتصادي. مثال ذلك تدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد يؤدي لمشكلات سياسية بالدولة قد ينتهي بإشتعال الثورات ، من ناحية أخرى قد يؤدي التغير في عالم السياسية بالتأثير على الأحوال الإقتصادية المحلية أو العالمية. مثال ذلك تغير أسعار النفط نتيجة الحروب أو الإضطرابات السياسية. تجدر الإشارة أنه ونظراً للعلاقة التداخلية بين علم الإقتصاد وعلم السياسة والترابط الشديد بينهم فقد ظهر ما يعرف "الإقتصاد السياسي" وهو المصطلح الذي ظل لصيقاً بعلم الإقتصاد لفترة طويلة.

5. **علاقة علم الإقتصاد بعلم الإحصاء:** يقدم الإحصاء إحصائيات وبيانات إحصائية تفيد علم الإقتصاد في سبيل سعيه لتقديم دراسة إقتصادية وافية عن ظاهرة إقتصادية ما. فلا سبيل لدراسة إقتصادية ناجحة سوى بإستخدام الأساليب والأدوات الإحصائية من قياس وتحليل وبيانات رقمية. يستخدم علم الإقتصاد الاساليب الإحصائية لقياس معدل النمو أو تتبع نمو الدخل وغير ذلك من الظواهر الإقتصادية ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم. على هذا الأساس ظهر فرع متخصص من فروع الإقتصاد يسمى بالإقتصاد القياسي وهو أحد أشكال المعرفة الإقتصادية التي تُعني بالدراسات الإحصائية وتعمل على توظيفها توظيفاً إقتصادياً لتفسير الظاهرة الاقتصادية. من هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين علم الإقتصاد والاحصاء.
6. **علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع:** علم الإجتماع هو العلم الذي يختص بدراسة الظواهر الإجتماعية وتفسيرها والتنبؤ بها ، لا شك أن إعداد دراسة إقتصادية ما لدراسة مجالات الإقتصاد المختلفة مثل دراسة نمو الدخل أو الناتج القومي أو معدل التضخم وغيرها من الدراسات الإقتصادية يتطلب في حد ذاته دراسة بعض الظواهر الإجتماعية المرتبطة بمجال الدراسة مثل دراسة (النمو السكاني ، التركيبة السكانية ، معدل البطالة ، درجة الفقر في المجتمع) ، وهو شكل من أشكال التقاء العلوم حيث يتقاطع علم الإقتصاد مع علم الإجتماع في هذا المجال لتنتج دراسة إقتصادية معبرة عن المجتمع الذي يدرسه في زمن ما.
7. **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** يقوم علم النفس على دراسة سلوك الأفراد ومحاولة فهم وتفسير دوافعهم للقيام بسلوك معين ، وبالتالي عند القيام بدراسة إقتصادية ما لفهم السلوك الإستهلاكي للفرد مثلًا ، فإنه من الضرورة بمكان أن يستعين الباحث الإقتصادي بعلم النفس لفهم وتفسير هذا السلوك. في العام 1929 حدث إنخفاض في بورصة نيويورك مما أدى لتخوف الناس على أموالهم ، وإنتشرت الشائعات عن الأثر السلبي لذلك على ودائعهم ، مما أدى لإتجاه الناس لسحب ودائعهم من البنوك وإستبدالها بشراء الذهب ، أدى ذلك لإنخفاض سعر الدولار وبالتالي أثر سلباً على الوضع الإقتصادي الأمريكي. لا شك أن دراسة هذه الحالة وما يشابهها إقتصادياً تتطلب إستخدام أدوات علم النفس لفهم وتفسير ذلك السلوك الجمعي للمودعين ، وهكذا تظهر العلاقة بين علم الإقتصاد وعلم النفس.
8. **علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ:** لا شك أن أي دراسة إقتصادية فعالة تحتاج لإستخدام الأدوات المعرفية المختلفة ومنها دراسة المنهج التاريخي والرجوع للظواهر التاريخية وتتبعها في الماضي. فلا شك أن دراسة الظواهر التاريخية لأي ظاهرة إقتصادية قد يساعد كثيراً على فهم طبيعة تلك الظاهرة في الوقت الحالي ، بل والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل ، فالباحث في علم الإقتصاد يحتاج لدراسة تاريخ الإقتصاد وتطور الأمم في

المجالات الإقتصادية وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في تلك الحقب التاريخية الماضية والإستفادة منها في فتح مجالات جديدة. فعلى سبيل المثال لن نفهم أسباب نمو التجارة في القرن السادس عشر سوى بدراسة الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا آنذاك ، بل ولن نتفهم نمو الإتجاه الإستعماري للدول الأوربية تجاه العالم سوى بالبحث تاريخياً في أسبابه مثل الحاجة لفتح أسواق جديدة لكي تستوعب ذلك النمو في الإنتاج ، وكذلك للبحث عن موارد جديدة ، وبذلك يتلاقى علم الإقتصاد بالدراسات التاريخية الإقتصادية.

9. **علاقة علم الإقتصاد بالمنطق:** يستفيد علم الإقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الإقتصادية ، فيستفيد الإقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات إستنباط وإستقراء لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة إقتصادية ما.

المحاضرة الثانية

المشكلة الإقتصادية

محاور المحاضرة

- **المشكلة الإقتصادية**
- **طبيعة المشكلة الإقتصادية في النظم الإقتصادية**
- **أركان المشكلة الإقتصادية**
- **المشكلات الإقتصادية الأساسية**
- **أنماط حل المشكلة الإقتصادية**

تمهيد

تعترض المشاكل طريقنا كنتيجة طبيعية لوجود تعارض أو إختلاف بين توجهاتنا أو آراؤنا. تظهر المشاكل أيضاً عندما لا نتوقع ظهورها ، إما لتجعلنا نتمسك أكثر بإختياراتنا أو لتؤكد لنا أن هناك أمر قد فقدناه في رحلة البحث أو أن غفلنا عنه. فالمشكلة بشكلها العام هي عبارة عن عارض مفاجيء أو ظهور غير محسوب لنتيجة فعل ما أو تغافل عن إدراك ما قد يجعلنا نتوقف لفترة من الزمن لحلها وفقاً لدرجة تعقيدها. هي كل موقف غير معهود لا يكفي لحلهِ الخبرات السابقة والسلوك المألوف ، والمشكلة بحد ذاتها هي عائق في سبيل هدف منشود ، ويشعر الفرد أزاؤها بالحيرة والتردد والضيق مما يدفعه للبحث عن حل للتخلص من هذا الضيق وبلوغ الهدف المنشود والمشكلة شيء نسبي فما يعده الصغير مشكلة قد لا يكون مشكلة عند البالغ الكبير. فالمشكلة هي الحالة التي يشعر بها الفرد بعدم التوازن وبعدم توفر خبرة سابقة لديه تفيده في إعادة حالة التوازن. فهي بذلك تكون عبارة عن موقف مثير يتعرض له الفرد ولم يكن قد تعرض له سابقاً وبالتالي لا يوجد لديه إستجابة جاهزة له. **من ذلك نستخلص عناصر أساسية تصف المفهوم العام للمشكلة منها:**

أولاً: وجود موقف يمثل عائقاً يحاول الفرد التغلب عليه.

ثانياً: تفرض المشكلة وجود هدف يسعى الفرد للوصول إليه وهو حل المشكلة.

ثالثاً: وجود مشكلة يولد لدى الفرد نوعاً من التوتر والقلق يدفعانه للوصول إلى الحل.

رابعاً: تؤلف المشكلة موقفاً جديداً يتعرض له الفرد ولا يكون لديه خبرة سابقة أو حل جاهز يمكنانه من مواجهة الموقف مباشرة.

وهنا لابد من الإشارة أن أي مشكلة تنشأ نتيجة لوجود عناصر جديدة غير مألوفة تكتنفها علاقات لم يسبق للفرد إن كان على علم بها. وكما يبدو فأن المشكلات التي يتعرض لها

الإنسان ليست واحدة بل متنوعة ، ويمكن أن تختلف تبعاً للطريقة التي تنظر بها إلى المشكلة أو الطريقة التي تصنف بها المشكلات.

أولاً: مفهوم المشكلة الإقتصادية

المشكلة الإقتصادية عرفت بعدم إمكانية الموارد الإقتصادية المحدودة (المتناقصة عادة أو المتزايد بعضها بنسبة بسيطة) من تلبية كافة الإحتياجات المتزايدة بإضطراد وفق قانون تزايد الحاجات. أي أن جوهر المشكلة الإقتصادية هو الندرة النسبية للموارد ، فلو توفرت الموارد بالقدر الذي يحتاجه الإنسان لإشباع حاجاته لما كانت هناك مشكلة إقتصادية ، إذ أن الحاجات التي يحسها الإنسان بعضها تتوفر وسائل لإشباعها في الطبيعة بكميات يمكن للأفراد الحصول عليها دون جهد أو بدون مقابل مادي مثل (الهواء والشمس). إلا أنه هناك حاجات ليست كذلك ، أي أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة لا تصلح بصورتها الأولية لإشباع مثل هذه الحاجات ، ولابد من إجراء بعض العمليات عليها (أي تحويلها من حاله إلى أُخرى) لكي يستطيع الإنسان إستعمالها والإستفادة منها لإشباع حاجاته. وبذلك تتمثل المشكلة الإقتصادية في ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية. تتمركز أهم أسباب المشكلة الإقتصادية في الندرة النسبية للموارد الإقتصادية الموجودة في الطبيعة وتعدد الحاجات البشرية ، كما أن المشكلة الإقتصادية تختلف عن المشكلة التكنولوجية ، فالمشكلة الإقتصادية تنشأ من تقابل حاجات بشرية غير محدودة مع موارد طبيعية نادره ومحدودة ، أما المشكلة التكنولوجية فإنها تتعلق بطرق الإنتاج وحلها (أي أن حل المشكلة التكنلوجية) يتوقف على درجه التقدم التكنولوجي أو التقني. بناءً على ما تقدم يمكن تعريف المشكلة الإقتصادية بأنها:.

- **عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع إحتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج. أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها أو حدة هذه المشكلة دون غيرها وآثارها السلبية.**
- **كما تعرف على أنها "محدودية الموارد وكثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الإختيار ووضع الأولويات ومن ثَم التضحية. فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة، والمتنوعة، والمتجددة عبر الزمن".**

فالمشكلة الإقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الإقتصادية المتاحة على إختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كلِ دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة بإستمرار. ومن هنا فإنه يمكن النظر إلى أن موضوع المشكلة الإقتصادية وعلاجها هو موضوع الإقتصاد كله ممثلًا في ضرورة "كفاية الإنتاج ، وتكافؤ التبادل ، وسلامة

التوزيع ، وترشيد الإستهلاك". **وبشكل عام إن المشكلة الإقتصادية هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان وذلك من عدة وجهات منها:.**

1. حين يفرط في الإستهلاك بشكلٍ لا قيود له فيغرق في الترف والإسراف والتبذير في الأمور التي لا تضيف له قيمة إغناء الحاجات الضرورية.
2. حينما تسود الأثرة والظلم والطغيان فيحدث نهب الدول والإستيلاء على خيراتها وإستعمارها وقهرها ومنع حدوث أي تنمية بها.
3. حين يركن الإنسان إلى الكسل والخضوع وترك العمل.

تأسيساً على ما تقدم بالإمكان تحديد أهم نقطتين يمكن من خلالهما تلخيص المشكلة الإقتصادية في علم الإقتصاد وهي على النحو الآتي:.

- وجود حاجات متعددة للإنسان تتصف بأنها لا نهائية مع وجود ثروات محدودة من الموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات أي الندرة النسبية للموارد في كل أماكن تواجد الإنسان وهو ما يؤدي إلى نشوء المشكلة الاقتصادية.
- معظم الموارد (المتوفرة والنادرة) لا تصلح في شكلها الأولي لإشباع حاجات الإنسان الأمر الذي يدعو لتدخل الإنسان للقيام بالعمل والجهد الإنساني من أجل تعديل تلك الموارد وجعلها تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية.

كما يمكن تحديد أهم خصائص المشكلة الإقتصادية من خلال الآتي:.

1. **مشكلة النسبية:** من أهم خصائص المشكلة الإقتصادية في علم الإقتصاد هي أنها ذات طابع نسبي بسبب أن ندرة الموارد تعتبر نسبية وذلك لأنها تتوقف على العلاقة بين مدى توفر الموارد والحاجات اللازم إشباعها وليس على كميتها المطلقة ، فالمياه الصالحة للشرب قد تتوفر بكميات هائلة في مجتمع ما ومع ذلك تظل سلعة نادرة وهو ما قد يخلق مشكلة إقتصادية في هذا المجتمع لأن الحاجة للمياه تفوق الكميات المتوفرة على الرغم من ضخامتها. كما أن خاصية النسبية تتعلق أيضا بالأفراد وسلوكهم في إشباع حاجاتهم. فالحاجة إلى الغذاء مثلاً تختلف من شخص إلى آخر ، وبالتالي تختلف المشكلة الإقتصادية من شخص إلى آخر. ومن جانب آخر يمكن إعتبار المشكلات الإقتصادية مشكلات نسبية تختلف من فترة زمنية وأخرى ، فالمشكلة التي قد تكون موجودة في فترة كساد في أحد المجتمعات قد لا تكون موجودة في فترات أخرى تتصف بالرواج.
2. **مشكلة الإختيار:** ومن الصفات الأُخرى للمشكلة الإقتصادية أنها مشكلة إختيار ، وذلك حيث أن سبب نشوءها هو الندرة النسبية للموارد ، وهو ما يؤثر على طرق الإختيار لما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وتحديد كمياتها المناسبة ، وكذلك إختيار كيفية إنتاج السلع والخدمات المختلفة وأخيراً إختيار كيفية التوزيع وكلها تجعل المشكلة الإقتصادية تأخذ طابع المشكلات

التي فيها تعدد للخيارات والطرق المتاحة لوضع الحلول المناسبة للمشكلة الإقتصادية وذلك من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من مواد وثروات طبيعية وبشرية ورفع كفاءة الإنتاجية بالإضافة للعمل على تنمية الموارد بشكل مستمر وبمعدلات مرتفعة.

ثانياً: طبيعة المشكلة الإقتصادية في النظم الإقتصادية

إن المشكلة الإقتصادية تشكل جزءًا من المشكلة الإنسانية العامة ، إذ الإقتصاد يمثل جانباً من شؤون حياة الإنسان لا كلها ، غير أن تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة كانت ولازالت نقطة إختلاف بين المذاهب والنظم المختلفة.

1. **الإقتصاد الرأسمالي:** يرى أن سبب المشكلة الإقتصادية هم الفقراء أنفسهم سواءً لكسلهم أو لسوء حظهم بشح الطبيعة أو قلة الموارد ، أي أن قضية الفقر في نظره هي أساساً قضية قلة إنتاج. وقد رتب الفكر الإقتصادي الرأسمالي على ذلك أن على الدولة أَن تبيح الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيدٍ أو شرط ، وأن على من خانه الحظ أَن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله له.
2. **الإقتصاد الإشتراكي:** يرى أن سبب المشكلة الإقتصادية هم الأغنياء أنفسهم وذلك بإستئثارهم بخيرات المجتمع دون الأغلبية الكادحة ، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع. فقضية الفقر في نظره هي أساساً قضية سوء توزيع. وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.
3. **الإقتصاد الإسلامي:** يرى أن مرد المشكلة ليس هم الفقراء أو قلة الموارد كما ذهب إليه الإقتصاد الرأسمالي ، كما أنه ليس سببها الأغنياء أو التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما ذهب الإقتصاد الإشتراكي وإنما هي:

- مشكلة القصور في إستغلال الموارد الطبيعية لا قلة هذه الموارد وهو ما عبرت عنه الآية ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾.
- مشكلة أثرة الأغنياء وسوء التوزيع قال الله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

وخلاصة القول فإن هناك إختلافاً جوهرياً بين طبيعة المشكلة الإقتصادية من منظور الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي في توصيف المشكلة الإقتصادية ، بينما هناك إتفاق حول وجود المشكلة الإقتصادية على المستوى الكوني. فأهم نقاط الإختلاف بين طبيعة المشكلة الإقتصادية من منظور الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي هو سبب هذه المشكلة ، فبينما يرى

الإقتصاد الرأسمالي أن السبب هو بخل الطبيعة وندرة الموارد ، يرى الإقتصاد الإسلامي أن السبب هو الإنسان وذلك بإبتعاده عن الكفاءة في إستخدام الموارد والعدالة في توزيعها.

ثالثاً: أركان المشكلة الإقتصادية

أشارت الكثير من كتب الإقتصاد إلى أن المشكلة الإقتصادية مرتبطة بثلاث مفاهيم رئيسية سيتم عرضها بالتفصيل تباعاً وهي (الندرة ، الاختيار ، والتضحية).

1. **الندرة النسبية للموارد الإقتصادية:** تشير كافة تعريفات علم الإقتصاد إلى أن الندرة هي أحد المحاور الرئيسية التي يدور حولها علم الاقتصاد ، فهو العلم الذي يهتم بكيفية تخصيص وإستغلال الموارد النادرة بين الحاجات والرغبات غير المحدودة بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف وتعظيم الإشباع لدى الفرد والمجتمع. ومن أسباب الندرة عدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وقابلية بعض الموارد للنضوب ، والتزايد المستمر في الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان. وفي هذا المجال لا بد من توضيح خصائص هذه الظاهرة. وأول هذه الخصائص أن الندرة فكرة نسبية يقصد بها عدم القدرة على إنتاج كافة السلع والخدمات التي تلبي كافة إحتياجات الفرد والمجتمع ، فمهما كانت كمية الموارد كبيرة وهائلة فإنها غير قادرة على إنتاج ما يلبي رغبات المجتمع اللامحدودة، وهذا ما يسمى بالندرة النسبية للموارد. وثانيها أن الندرة لا تعني القلة أو الشح أو الفقر وهذا تأكيد على مفهوم الندرة النسبية أي ندرة الموارد مقارنة بالرغبات والحاجات. وثالثها أن ظاهرة الندرة هي ظاهرة مستمرة متجددة لا يمكن التغلب عليها مهما إزدادت الموارد وذلك بسبب أن الرغبات ستزيد كذلك. وتشتمل بعض كتب الاقتصاد على تقسيمات عديدة للموارد بالاعتماد على ملكيتها أو نوعها أو استخدامها.
2. **الإختيار:** تعتبر عملية الإختيار نتيجة حتمية لندرة الموارد وتعدد الرغبات والحاجات الإنسانية ، حيث يجد الفرد أو المجتمع نفسه مجبراً على تلبية بعض رغباته وعدم القدرة على تلبية البعض الآخر ، مما يعني وجود شكل من أشكال الخسارة وهي خسارة بديل بسبب إختيار بديل آخر ، وهو ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية.
3. **التضحية:** في ضوء ما سبق يجد الفرد أو المجتمع نفسه مجبراً على المفاضلة بين الحاجات والرغبات وإختيار بعض هذه الحاجات والرغبات وإعطائها الأولوية ، وهنا تستخدم الموارد المتاحة لتلبية هذه الحاجات التي من المفترض أن تؤدي إلى تعظيم الإشباع وتحقيق الأهداف إذا ما كان قرار عملية المفاضلة عقلانيا. وتعتبر هذه العملية مشكلة بحد ذاتها لأنها تتطلب التضحية ببعض الرغبات. وتنتج عملية التضحية عن قيام الفرد أو المجتمع

بإستخدام مورد إنتاجي لإشباع حاجة ما مما يعني التضحية بحاجات أخرى كان يمكن أن يساهم هذا المورد في تلبيتها. ويشار إلى البديل الذي يتم التخلي عنه بتكلفة الفرصة البديلة. **وتعرف تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة بأنها "قيمة أفضل بديل يتم التخلي عنه عند اتخاذ قرار معين". كما يمكن أن تعرف بأنها "التكلفة الخاصة بالحصول على كمية معينة من سلعة ما مقاسة بحجم ما يجب التنازل عنه من السلع الأخرى".**

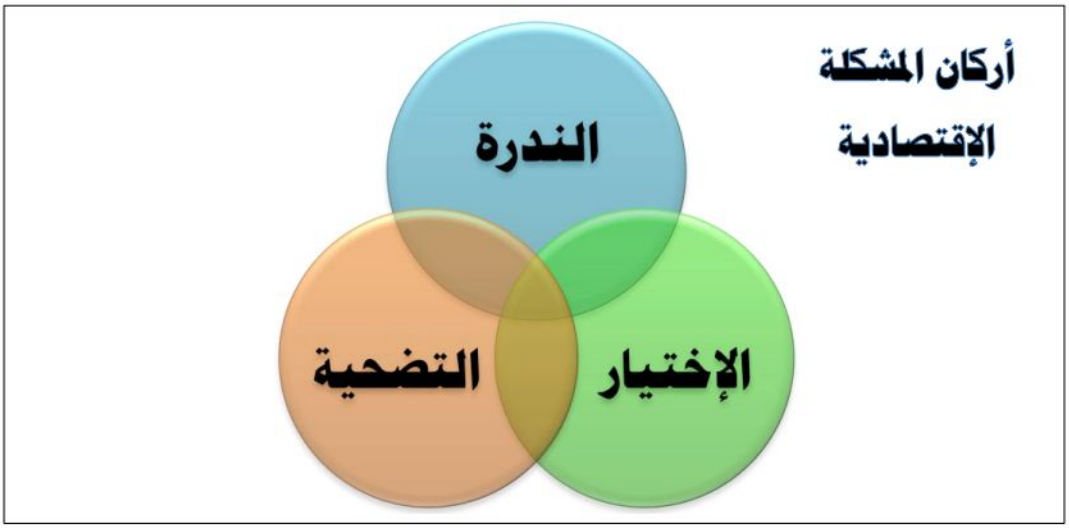

مثال حول الندرة والإختيار

يمتلك أحد الأشخاص مبلغ 100 دولار ولديه أربعة حاجات ورغبات على النحو المبين في الجدول.

الحاجات	التكلفة / دولار
شراء الكتب المدرسية للأبناء	100 دولار
شراء هدية	100 دولار
شراء هاتف نقال	100 دولار
شراء مواد غذائية	100 دولار

نستطيع القول أن هذا الشخص لا يستطيع تلبية الحاجات الأربعة لأنها تحتاج إلى 400 دولار ، وإنما يستطيع تلبية أحد هذه البدائل فقط ، فإذا إشترى هدية فإنه لن يستطيع شراء الكتب ولا المواد الغذائية ولا الهاتف النقال لأن ما يملكه (100 دولار) إستخدمت لشراء الهدية. ولكن السؤال، ما هي الفرصة البديلة أو الضائعة نتيجة إنفاق 100 دولار لشراء هدية؟ إن ما ضحى به هذا المستهلك والذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة وهو البديل الثاني الذي كان سيختاره لو لم يختار شراء الهدية. فإذا كانت خيارات المستهلك تشير إلى أنه لو لم يشتري الهدية فإنه كان سيشتري الكتب المدرسية للأبناء ، تكون الكتب المدرسية هي ما تم التضحية به. وتجدر الإشارة

إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لا تقتصر على المستهلك وقراراته ، وإنما تتعلق بالمنتج وقراراته والحكومة وقراراتها ، وأنه كلما زاد مستوى العقلانية عند إتخاذ قرار المفاضلة بين البدائل والحاجات والرغبات كلما كانت تكلفة الفرصة البديلة أقل ، وهذا ما تسعى النظريات الإقتصادية التي يتضمنها علم الإقتصاد إلى تحقيقه.

رابعاً: المشكلات الإقتصادية الأساسية

يمكن حصر المشكلات الإقتصادية الأساسية بالأسئلة الآتية:.

1. **المشكلة الأُولى: ما السلع التي تنتج وما كميتها؟ (ماذا تنتج):** السؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلة الإختيار. بمعنى آخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الإستخدامات المختلفة ، وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد. وكما سبق القول فان جهاز الثمن يعد الأداة في توزيع الموارد بين الإستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل هذه المهمة الى الأجهزة التخطيطية في الإقتصادات الإشتراكية.
2. **المشكلة الثانية: ما هي طرق انتاج هذه السلع؟ (كيف تنتج):** يعكس هذا السؤال إن هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما. فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في إستخدام الماكنات والآلات الزراعية أم إنتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل بإستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المزرعية المختلفة ، وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟.
3. **المشكلة الثالثة: كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن):** إن توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى بإهتمام الإقتصاديين وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل. وقد ينعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل. وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.
4. **المشكلة الرابعة: هل الموارد الإقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟:** إن عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي إلى ضياع الثروة على المجتمع. قد يبدو ذلك غريباً بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل؟. إن إحدى خصائص إقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث ، ولهذا قد تسود في هذه الإقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالاً يرغبون في العمل ولا يجدونه.
5. **المشكلة الخامسة: ما مدى الكفاية في إستخدام الموارد الاقتصادية؟:** هذا يعني هل الإنتاج كافٍ؟ وهل التوزيع كافٍ؟ وهي المسألة مرتبطة بإمكانية إعادة تلخيص الموارد للحصول

على إنتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابق إستخدامها دون التأثير في إنتاج السلع الاخرى. كما أن الإجابة عن مشكلة التوزيع تشير إلى هل بالإمكان إعادة توزيع الإنتاج الحالي بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي إلى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الإضرار أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟.

6. **المشكلة السادسة: هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أم أنها تتسم بالتضخم؟:** المقصود بالتضخم الإرتفاع المستمر في الأسعار وإرتفاع الأسعار معناه إنخفاض القوة الشرائية للنقود. إن أحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الإقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.
7. **المشكلة السابعة: هل يتزايد الإنتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟:** المقدرة الإنتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأُخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول. يمكن القول أن المشكلات الإقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن إحداها أعمق في تأثيرها من الأُخرى في الإقتصاد القومي ، فالمجتمعات التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الإشتراكية على شكل علاقات الإنتاج ومشكلة التوزيع.

خامساً: أنماط حل المشكلة الإقتصادية

يتم حل المشكلة الإقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف (بجهاز الثمن) ، كما يتم حلها في النظام الإشتراكي عن طريق (جهاز التخطيط) أما في النظم الإقتصادية المختلطة فيتم حلها بشكل خليط عن طريق جهاز الثمن وعن طريق جهاز التخطيط.

1. **حل المشكلة الإقتصادية وفق النظام الرأسمالي:** بعد إنهيار النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى وتزايد إنتشار فكرة القومية عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية كان على الفكر الإقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة إقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي. وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي. وبشكل عام يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات هي:.

- **تدني دور الدولة:** نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن. أما النشاط الإقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.
- **الحرية:** وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي. فكل فرد حر في هذا النظام. حر في أن يتملك ما يشاء وقتما شاء وبأي قدر. حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه

وبالشروط الذي يرضى عنها. حر في إنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها.

- **الدافع الفردي:** يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولاً ومصلحة الجماعة أخيراً حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الأخريين. فالمستهلك يريد الحصول على أقصى إشباع ممكن ، والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن. ولذلك فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصاً دافع الربح.
- **المنافسة الحرة:** المنافسة الحرة كما تخيلها منظروا الرأسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق ، وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وإن كان مستحيلاً ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الإحتكارية والتي قد تصل إلى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الإقتصادية عن طريق ميكانيكية **(جهاز الثمن)**. ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب). ويتم التعرف على (ماذا تنتج) عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات الإستهلاكية. فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها. ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها يرتفع ثمنها الأمر الذي يغري المنتجين إلى إنتاج المزيد منها والعكس صحيح. كما يتم التوصل الى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الإستهلاكية (والتي تعكس إيرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الإنتاجية (والتي تعكس تكاليف الإنتاج) وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي. وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الإنتاجية النادرة بين الإستخدامات البديلة الأكثر كفاءة والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع. أما بالنسبة لضمان الإستمرار في النمو الإقتصادي فان جهاز الثمن يلعب أيضا دوراً في هذا الصدد. فالنمو الإقتصادي يتطلب ضرورة وجود جبهة عريضة من الإستثمارات تقود عملية التقدم الإقتصادي. غير أن هذه الإستثمارات تحتاج بدورها إلى رصيد ضخم من رأسمال لتمويلها وتنفيذها. وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئياً من الداخل ، وجزئيا من العالم الخارجي. غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها في النهاية محدودة. وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على إمكاناتها الذاتية. وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة. وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دوراً في محاولة تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة الإدخار المحلي.

2. **حل المشكلة الإقتصادية وفق النظام الإشتراكي:** يقوم النظام الإشتراكي على فلسفة إجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة ، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية. فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو بنسب عالية جداً للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الشخصية. كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الإقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الإستخدامات المختلفة المرغوبة فضلاً عن عملية تنميتها. أي أنها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الإقتصادية عن طريق ما يعرف بإسم **(جهاز التخطيط)**. قد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا. ويقوم جهاز التخطيط بدراسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على إقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ. إن جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعياً وكمياً تلك السلع والخدمات المزمع إنتاجها في الفترة التالية لإشباع رغبات المستهلكين. كما أنه يقوم بتنظيم عملية الانتاج من حيث تعبئة الموارد الإقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة ، كذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف إستخداماتها البديلة. فضلاً عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافآت التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات. أخيراً يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الإنمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها إلى ضمان النمو الإقتصادي للمجتمع. كما أن هذا النظام يهدف إلى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل). الكفاية بمعنى حسن إستغلال الموارد الإقتصادية النادرة المتاحة ، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

تأسياً على ما تقدم يمكن تلخيص طرق حل المشكلة الإقتصادية من خلال التوضيح الآتي:.

- في النظام الرأسمالي يتم فيه حل المشكلة الإقتصادية عن طريق ألية السوق أو العرض والطلب ، حيث يتم تحديد الإنتاج بناءً على طلب المستهلك وهذا ما يسمى بسيادة المستهلك.
- في النظام الإشتراكي يتم فيه حل المشكلة الإقتصادية عن طريق التخطيط المركزي ، أي التخطيط الشامل للإقتصاد وأن الدولة لا تحدد الإنتاج بناءً على رغبة المستهلك وإنما يحدد الإنتاج حسب ما تراه الدولة مناسباً.
- في النظام الإقتصادي المختلط يتم فيه حل المشكلة الإقتصادية من خلال الجمع بين ما جاء في النظامين السابقين إي بين ألية السوق (قوى العرض والطلب) وبين التدخل الحكومي (التخطيط المركزي).

المحاضرة الثالثة

الطلب

محاور المحاضرة

- **مفهوم الطلب**
- **العوامل المؤثرة في الطلب**
- **أنواع الطلب**
- **جدول الطلب**
- **قانون الطلب**

تمهيد

غالباً ما تنفق الشركات مبالغ كبيرة من المال لتحديد مقدار الطلب لدى الجمهور على منتجاتها وخدماتها وما مقدار البضائع التي سيتمكنون من بيعها بالفعل بأي سعر معين؟ تؤدي التقديرات غير الصحيحة إما إلى ترك الأموال على الطاولة إذا تم التقليل من الطلب أو الخسائر إذا تم المبالغة في تقدير الطلب. الطلب هو ما يساعد على تغذية الإقتصاد وبدون ذلك لن تنتج الشركات أي شيء. إذاً فالطلب وثيق الصلة بالعرض. فبينما يحاول المستهلكون دفع أقل الأسعار الممكنة للسلع والخدمات ، يحاول الموردون تعظيم الأرباح. إذا فرض الموردون رسوماً أكثر من اللازم تنخفض الكمية المطلوبة ولا يبيع الموردون منتجاً كافياً لكسب أرباح كافية. إذا كان الموردون يتقاضون رسوماً قليلة جداً فإن الكمية المطلوبة تزداد ولكن الأسعار المنخفضة قد لا تغطي تكاليف الموردين أو تسمح بتحقيق أرباح معقولة. تشمل بعض العوامل التي تؤثر على الطلب جاذبية السلعة أو الخدمة ، وتوافر السلع المنافسة ، وتوافر التمويل ، والتوافر المتصور لسلعة أو خدمة.

أولاً: مفهوم الطلب

الطلب هو مبدأ إقتصادي يشير إلى رغبة المستهلك في شراء السلع والخدمات والإستعداد لدفع ثمن سلعة أو خدمة معينة. مع ثبات جميع العوامل الأخرى ، فإن الزيادة في سعر السلعة أو الخدمة ستقلل من الكمية المطلوبة ، والعكس صحيح. كما أن طلب السوق هو إجمالي الكمية المطلوبة من جميع المستهلكين في السوق لسلعة معينة. إجمالي الطلب هو إجمالي الطلب على جميع السلع والخدمات في الإقتصاد. غالباً ما تكون هناك حاجة إلى إستراتيجيات تخزين متعددة للتعامل مع الطلب. الطلب يمكن إعتباره هو كمية السلع التي يمكن شراءها من قبل الأفراد (كمستهلكين) أو المشاريع بأسعار معينة وفي وقت معين بافتراض ثبات العوامل الأُخرى

(كالدخل والذوق وأسعار السلع الأُخرى). إن الطلب وفقاً لما جاء في تعريفه فإنه يتكون من عنصرين هما (الرغبة والحاجة ، القدرة على الشراء). أي لكي يكون هنالك طلب يجب أن تكون هنالك رغبة وحاجة وهذه الرغبة والحاجة يجب أن تكون مصحوبة بقدرة شرائية ، كما أن الرغبة غير المصحوبة بقدرة شرائية لا تعد طلباً. كما أن العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها. بشكل عام وبناءاً على ما تم ذكره يمكن تعريف الطلب بأنه "**الكمية التي يمكن أن تُشترى فعلاً من سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة عند أثمان إفتراضية مختلفة وذلك خلال فترة زمنية معينة بتأثر تفاعل مجموعة من العوامل المحددة**".

يمكن تحديد أهم الملاحظات المستوحاة من تعريفنا للطلب من خلال النقاط الآتية:.

1. عندما نقول أنها الكمية التي يمكن أن تُشترى فعلا فإن هذا يعني وجوب التفرقة بين مجرد الأُمنية والرغبة المجردة وبين الرغبة الحقيقية في الشراء التي يقف وراءها قدرة على دفع ثمن السلعة.
2. وعندما نقول أنها الكمية التي يمكن أن تُشترى فعلاً من سلعة أو خدمة معينة فإن هذا يعني وجوب أن تكون الوحدات من هذه السلعة أو الخدمة متجانسة أي تشتمل على نفس الخصائص والصفات التي تمكنها من إشباع حاجة بعينها فعندما نتحدث عن السيارات مثلاً يلزم التفرقة بين سيارات نقل الأفراد وبين سيارات نقل البضائع ، وداخل الطائفة الأولى نفرق بين سيارات النقل الجماعي والسيارات الخاصة...الخ. ذلك لأنه عندما نتحدث عن الطلب على السيارات يكون من غير المقبول ترك هذه الكلمة السيارات على إطلاقها.
3. وعندما نتحدث عن كمية يمكن أن تُشترى فعلاً من سلعة معينة يجب أن يتعلق الأمر بسوق معينة وتكون هذا أمام بعد مكاني للسوق أي هل هذه السوق تقتصر على جزء من إقليم الدولة أم كل الاقليم.
4. يتحدث التعريف عن كميات يمكن أن تُشترى من سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة عند أثمان إفتراضية مختلفة وهذا يعني أننا أمام كميات مختلفة يمكن أن تُشترى عند أثمان مختلفة وهذا يصعب تحققه في ظل سوق المنافسة الكاملة.
5. يضاف إلى ما سبق أنه يجب أن تكون الكمية التي يمكن أن تُشترى فعلاً من سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة عند أثمان إفتراضية مختلفة يجب أن يحدث ذلك كله خلال فترة زمنية معينة وليس من المهم طول هذه الفترة أو قصرها المهم أن تكون هناك فترة زمنية حتى نكون أمام تيار مستمر من الطلب وليس أما طلب واحد منفرد وهو ما يتفق مع المنطق الذي يقضي بأن الكميات التي يمكن أن تطلب أو تُشترى من سلعة معينة تختلف من حيث كثرتها أو قلتها بإختلاف طوال الفترة الزمنية أو قصرها.

6. وصلنا الآن إلى العبارة الأخيرة في التعريف ذات الدلالة على ان الطلب بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره من ضوابط يتوقف في كمية على عدد من العوامل المحددة وتثير هذه العبارة فكرة العلاقة الدالة والتي مقتضاها أن التغير الذي يحدث في متغير ما يكون نتيجة تغير حدث في متغير أخر أو متغيرات أخرى وعليه نكون أمام متغيرين أحدهما تابع وهو الذي يحدث فيه التغير بتأثير التغيير الذي يحدث في متغير أخر ، والآخر مستقل وهو الذي يحدث فيه التغير إبتداءً. وبتطبيق ذلك على ما نحن بصدده الآن وهو موضع الطلب نجد أننا نتحدث عن تغير ممكن أن يحدث في كمية بضوابط معينة سبق ذكرها بتأثير تفاعل مجموعة من العوامل المحددة فالتغيير هنا في الكمية بتأثير مجموعة من العوامل ومجموعة العوامل هنا هي المتغير المستقل الذي يؤثر في الكمية وبعبارة أخرى يمكن القول أن التغير الذي يمكن أن يحدث في الكمية يتوقف على التغير الذي يمكن أن يحدث في العوامل الأخرى.

ثانياً: **العوامل المؤثرة في الطلب** (**محددات الطلب**)

من خلال ما جاء ذكره في التعريف التي تناولت مفهوم الطلب من الناحية الإقتصادية يمكن لنا تحديد بعض المحددات الهامة للطلب والتي يمكن لها التأثير في زيادته أو إنخفاضه وكما مبين في أدناه:.

1. **سعر المنتج:** يستخدم الناس السعر كمعامل لإتخاذ القرارات إذا ظلت جميع العوامل الأُخرى ثابتة أو متساوية. وفقاً لقانون الطلب فإن هذا يعني أن الزيادة في الطلب تأتي بعد إنخفاض السعر ويتبع إنخفاض في الطلب زيادة في سعر السلع المماثلة. يساعد منحنى الطلب وجدول الطلب على تحديد كمية الطلب عند مستوى السعر. يشير الطلب المرن إلى كمية تغيير قوية مصحوبة بتغير في السعر. وبالمثل فإن الطلب غير المرن يعني أن الحجم لا يتغير كثيراً حتى عندما يكون هناك تغيير في السعر. وبشكل عام يمكن تقسيم أسعار السلع أو المنتجات والخدمات إلى:.

- **أسعار السلع أو الخدمات البديلة (المنافسة):** هنالك الكثير من السلع التي يمكن أن تحل أحدهما محل الأُخرى في إشباع الحاجه ، ولهذا تؤثر أسعار بعض السلع على الكمية المطلوبة من سلعة أخرى. مثلاً إذا إرتفع سعر الشاي يزداد الطلب على القهوة إذا بقي سعرها ثابت لأنها ستكون أرخص من الشاي. أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع البديلة أو المنافسة لها هي علاقة طردية.
- **أسعار السلع أو الخدمات المكملة:** وهي السلع التي يجب شراءها جنباً الى جنب ، فمثلاً لا يمكن إستخدام السيارة بدون بانزين ، فالبانزين سلعة مكملة للسيارة أو الشاي والسكر.

فالتغيرات التي تطرأ في إسعار البانزين لابد أن تنعكس على الكميات المطلوبة من السيارات ، فإذا إرتفع سعر البانزين ينخفض الطلب على السيارات وهو عكس السلع البديلة (أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأسعار السلع المكملة لها علاقة عكسية).

2. **دخل المستهلكين:** يؤدي إرتفاع الدخل إلى إرتفاع عدد السلع التي يطلبها المستهلكون ، وبالمثل يصاحب إنخفاض الدخل إنخفاض مستويات الإستهلاك. (أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ودخل المستهلك علاقة طردية).
3. **توقعات المستهلك:** إذا توقع المستهلك ان سعر سلعة معينة سوف يرتفع فإن هذا التوقع سيدفعه إلى زيادة الطلب عليها وخاصة إذا كانت السلع قابلة للخزن ، بينما يحصل العكس إذا توقع أن سعر سلعة معينة سوف ينخفض فانه سيقلل طلبه عليها وهنا تكون العلاقة طردية.
4. **عدد المشترين في السوق:** عدد المشترين له تأثير كبير على إجمالي أو صافي الطلب. فمع زيادة عدد المشترين يرتفع الطلب. علاوة على ذلك هذا صحيح بغض النظر عن التغيرات في أسعار السلع.
5. **ذوق المستهلك:** تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما بتغير ذوق أو رغبة المستهلك في الحصول عليها فقد يغير المستهلك طلبه على سلعة معينة ليس بسبب تغير سعر السلعة أو بسبب تغير دخله ، وإنما بسبب تغير ذوقه نتيجة لظهور سلعة جديدة مثلاً تحول طلب المستهلك من التلفزيون العادي إلى التلفزيون الملون وهذا التحول في الذوق يؤدي إلى تقليل الطلب على التلفزيون العادي وزيادته على التلفزيون الملون.

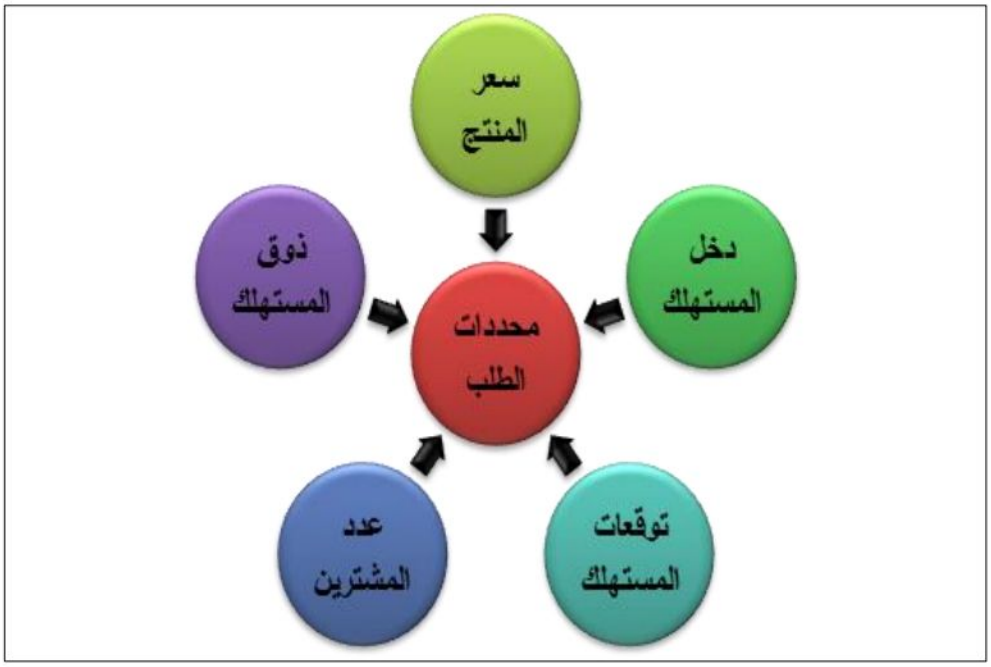

العوامل المؤثرة في الطلب (محددات الطلب)

ثالثاً: أنواع الطلب

يمكن تحديد بعض من أنواع الطلب والتي تختلف حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الطلب على مستوى الإقتصاد الجزئي أو من زاويا أُخرى وكما يلي:.

1. **الطلب الفردي:** وهو يمثل طلب الفرد على سلعة معينة.
2. **الطلب الكلي (طلب السوق):** ويتكون أو يمثل مجموع طلبات الأفراد على سلعة معينة.
3. **الطلب المشتق:** يطلق إسم الطلب المشتق على سلعة معينة عندما يكون نتيجة للطلب على سلعه أُخرى. مثال ذلك إن الطلب على الحنطة هو طلب مشتق من الطلب على الخبز (أي إشباع الحاجه من الخبز).
4. **الطلب المشترك:** ويطلق إسم الطلب المشترك عندما تطلب سلعتان أو أكثر معاً في نفس الوقت مثال ذلك عندما تطلب الإسمنت والرمل والحصى لعمل الخرسانة.
5. **الطلب المركب:** هو الطلب الكلي على سلعة معينة عندما تطلب هذه السلعة لعدة أغراض مثال ذلك الطلب على الفحم هو طلب مركب لان الفحم يمكن إستخدامه في التدفئة وفي النقل وفي توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من الإستخدامات.

رابعاً: جدول الطلب

هو توضيح لقانون الطلب بجدول يسمى جدول الطلب والذي يظهر فيه أنه كلما إرتفع السعر إنخفضت الكمية المطلوبة من سلعة ما كما في المثال الآتي:.

سعر السلعة A / دينار	الكمية المطلوبة من السلعة A / غم
1000 دينار	2500 غم
2000 دينار	2000 غم
3000 دينار	1500 غم
4000 دينار	1000 غم

وهذا الجدول يسمى بجدول الطلب ويظهر منه أنه كلما إرتفع السعر إنخفضت الكمية المطلوبة من سلعه ما . فعندما كان سعر السلعة 1000 دينار كانت الكمية المطلوبة 2500 غم ، وعندما أصبح السعر 2000 دينار إنخفضت الكمية المطلوبة إلى 2000 غم ، وهكذا. ومن ذلك يتضح أن السعر يؤثر على الكمية المطلوبة تأثيراً عكسياً.

خامساً: قانون الطلب

يُعتبر قانون الطلب أحد المفاهيم الرئيسية في علم الإقتصاد. من خلال العمل مع قانون العرض يستطيع قانون الطلب أن يشرح كيف تخصص إقتصاديات السوق الموارد وتحدد أسعار السلع والخدمات التي نستخدمها في حياتنا اليومية. وينص قانون الطلب على أن الكمية المشتراة

تتناسب عكسياً مع الأسعار ، بمعنى أنه عندما يكون السعر مرتفعاً تكون الكمية المطلوبة منخفضة ، بالإضافة إلى أن المستهلكين يستخدمون الوحدة الأولى من السلعة الإقتصادية لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم الأكثر ضرورة ، وتستخدم كل وحدة إضافية من السلعة لإشباع الحاجات أو الرغبات الأقل ضرورة.

قانون الطلب هو العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من سلعة ما (بإفتراض ثبات العوامل الأُخرى وهي كل من (الدخل ، الذوق ، أسعار السلع الأُخرى البديلة) وهذه العلاقة يؤثر فيها السعر (كمتغير مستقل) على الكمية المطلوبة من سلعة ما (كمتغير تابع) وليس العكس.

❖ فهم قانون الطلب

يهتم علم الإقتصاد بدراسة كيف يستخدم الأفراد موارد محدودة لتلبية إحتياجاتهم غير المحدودة. يُركز قانون الطلب على هذه الإحتياجات غير المحدودة. من الطبيعي أن يُعطي الأفراد لرغباتهم الأكثر إحتياجاً الأولوية على الأقل إحتياجاً ، وبناءً على تصرفاتهم التي تتم وفقاً لتفضيلاتهم الإقتصادية يختار الأفراد من بين الموارد المحدودة أمامهم ، ووفقاً لأي سلعة إقتصادية تُعتبر الوحدة الأولى من السلعة هي من تُستخدم لإشباع الرغبات الأكثر إحتياجاً. على سبيل المثال ، على إفتراض أن هناك شخصاً وحيداً على جزيرة ولديه ستة زجاجات مياه صالحة للشرب. سوف يستخدم الزجاجة الأُولى لإشباع أكثر رغباته إلحاحاً وضرورة وهي أن يروي ظمأه لكي يتجنب الموت عطشاً. أما الزجاجة الثانية سوف يستخدمها للإغتسال للحفاظ على نفسه من الأمراض وذلك يُعتبر شيئاً ضرورياً ولكن أقل ضرورة من سابقتها. ثم تأتي الزجاجة الثالثة سوف تُستخدم لإشباع الحاجات الأقل ضرورة مثل إستخدامها في طهو بعض الأسماك للحصول على وجبة ساخنة. وبهذا نجد أنه سوف يستخدم كل الزجاجات الباقية لإشباع حاجاته الأقل ضرورة في الأقل.

في مثالنا السابق كل زجاجة مياه إضافية تستخدم لإشباع رغبة أقل ضرورة بالنسبة لهذا الشخص ، لذلك يمكن القول إن كل زجاجة إضافية تعتبر أقل قيمة عن التي تسبقها. بالمثل نجد هذا يحدث في الأسواق عندما يقوم المستهلكون بعمليات الشراء ، يستخدمون كل وحدة إضافية من أي سلعة أو خدمة في إشباع إحتياجات أقل ضرورة عن الإحتياج الذي يسبقه ، لذلك يمكن القول أنهم يعتبرون كل وحدة إضافية أقل في القيمة عن التي تسبقها. لذلك هم يرغبون في دفع مبلغ أقل في كل وحدة إضافية ، ثم دفع سعر أقل في الوحدة التي تليها.

يأخذ منحنى الطلب بعين الإعتبار مجموعة من النقاط ، إذ إن كل نقطة توضح عدد الوحدات من السلعة التي يفضل المستهلكون شرائها عند سعر معين. ويعتبر منحنى هبوطياً كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. فكل نقطة على المنحنى (A, B, C) تشير إلى الكمية المطلوبة Q عند كل سعر معين P. على سبيل المثال عند النقطة A الكمية المطلوبة (Q1) تكون منخفضة ويكون السعر للوحدة الواحدة (P1) مرتفع. لذلك عند الأسعار المرتفعة يطلب المستهلكون وحدات أقل من السلعة ، أما عند الأسعار المنخفضة يطلبون مزيداً من الوحدات من السلعة.

منحنى الطلب إذ يتم من خلاله توضيح العلاقة بين الكميات المطلوبة وأسعار السلع.

وفقاً للمعتقد الإقتصادي من الضروري التفرقة بين (الكمية المطلوبة) وظاهرة (الطلب) نفسها. في الرسم البياني نجد أن مصطلح الطلب يشير إلى الخط الأزرق المستقيم (A, B, C) ، ويوضح العلاقة بين إحتياجات المستهلك وعدد الوحدات المتاحة للسلعة الإقتصادية. عندما يتغير الطلب ينتقل منحنى الطلب بالكامل ليُعبر عن التغير في نمط تفضيلات المستهلكين في ظل الموارد المتاحة. من الناحية الأخرى مصطلح أن الكمية المطلوبة يُشار له بنقطة على المحور الأفقي ، وتعكس التغيرات في الكمية المطلوبة التغيرات التي تحدث في الأسعار، وذلك مع ثبات نمط تفضيلات المستهلكين كما هي دون تغيير. ويعبر عن التغير في الكمية المطلوبة بسبب التغير في السعر بالتحرك على طول منحنى الطلب. ولكن هناك خطئاً شائعاً وهو الإعتقاد السائد بأن التغير في الأسعار صعوداً أو نزولاً قد يعنى زيادة أو إنخفاض في الطلب نفسه ، بمعنى أنه يؤدي إلى نقل منحنى الطلب بالكامل ، ولكن الحقيقة أن التغير في الأسعار يغير الكمية المطلوبة صعوداً أو نزولاً فقط.

يظهر من الشكل العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من سلعة معينة (بشرط ثبات العوامل الأُخرى) ، ويظهر فيه منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ، أي أن إنحداره سالب. وهذا الإنحدار يدل على أنه كلما إنخفض سعر سلعة معينة إزدادت الكمية

المطلوبة منها ، والعكس صحيح. هنالك سببان لتفسير هذه العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة وهما (أثر الدخل أي دخل الفرد ، وأثر الإحلال (السلعة البديلة) أي إحلال سلعة بدل سلعة أُخرى).

- ✓ ففي حالة إرتفاع سعر السلعة (مع إفتراض ثبات الدخل النقدي) يجد المستهلك نفسه في وضع لا يسمح له الا بشراء كمية من هذه السلعة أقل من السابق لان دخله الحقيقي قد إنخفض. وبالعكس في حالة إنخفاض سعر السلعة (مع إفتراض ثبات الدخل النقدي) فان المستهلك يجد أن دخله النقدي يسمح له بشراء المزيد من تلك السلعة ، لان إنخفاض السعر يعني إرتفاع دخله الحقيقي وهذا يطلق عليه (أثر الدخل).
- ✓ أما في حالة إرتفاع سعر السلعة الأصلية (مع افتراض ثبات السلع البديلة) هذا يجعل السلع البديلة أرخص نسبياً من السلع التي إرتفع سعرها مما يجعل المستهلك يقلل إستهلاكه للسلعة الأصلية (التي إرتفع سعرها) والإتجاه لشراء السلع البديلة (كالشاي والقهوة). أما في حالة إنخفاض سعر السلعة الأصلية (مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) فان السلع البديلة تصبح أغلى نسبياً من السلع التي إنخفض سعرها مما يجعل المستهلك يسعى للحصول على المزيد من السلعة الأصلية التي إنخفض سعرها والتقليل من السلع البديلة وهذا ما يطلق عليه مصطلح (أثر الإحلال).
- ✓ ملاحظة: يكون منحنى الطلب على شكل خط مستقيم عندما يكون التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما متساوياً مثل (2500 – 2000 – 1500) وهكذا حيث كان التغير بمقدار 500 وحدة في كل مرة وكذلك يكون التغير في السعر بمقدار وحدة واحدة أيضاً في كل مرة مثلاً (1000 – 2000 – 3000) ، ويكون على شكل كيرف إذا لم تكن كذلك.

❖ الإستثناءات من قانون الطلب

- **سلع المفاخرة والمباهات (مثل المجوهرات الثمينة):** وهي السلع التي يزداد الطلب عليها كلما إزداد سعرها وتسمى بسلع المفاخرة أو المباهات ، والسبب في ذلك أن السعر المرتفع يعطي أهمية خاصة للسلعة في نظر المستهلك وخاصة ذوي الطبقات الراقية او المترفة معتقداً أن السعر المرتفع دال على الجودة العالية للسلعة.
- **السلع الدنيا (مثل الخبز):** وهي السلع التي كلما إزداد سعرها يزداد الطلب عليها أيضاً لأنه لا يمكن الإستغناء عنها وخاصة من قبل العوائل الفقيرة أو ذات الدخل المحدود ، ولكن يكون ذلك على حساب السلع الأُخرى. مثلاً تقوم هذه العوائل بتقليل الشراء من السلع غير الضرورية أو السلع الكمالية ، لتركز على السلعة الضرورية وهي الخبز.

المحاضرة الرابعة

مرونة الطلب

محاور المحاضرة

- **مرونات الطلب وكيفية إحتسابها**
- **مفهوم مرونة الطلب**
- **مرونة الطلب السعرية**
- **مرونة الطلب التقاطعية**
- **مرونة الطلب الدخلية**

أولاً: مفهوم مرونة الطلب

هي مدى إستجابة المتغير التابع للتغير في العوامل المستقلة والمؤثرة فيه. وتعبر مرونة الطلب بوجه خاص عن مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في أحد العوامل المؤثرة فيها والمتمثلة في المتغيرات المستقلة القابلة للقياس (السعر ، الدخل ، أسعار السلع البديلة والمكملة ، وأذواق المستهلكين). مرونة الطلب تشير أيضاً إلى مدى حساسية الطلب على السلعة بالنسبة للمتغيرات الإقتصادية الاخرى مثل "السعر ودخل المستهلك" ، فإذا كان التغير البسيط في السعر يصاحبه تغير كبير في كمية الطلب فذلك يشير إلى أن السلعة تستجيب للمتغيرات الإقتصادية الاخرى مثل الأسعار وهنا سوف تظهر مرونة المنتج أو السلعة. وخلافاً لذلك إذا كان التغير الكبير في السعر لم يرافقه تغير في الطلب فإن ذلك يشير إلى أن المنتج لا يستجيب للمتغيرات الخارجية أي أن المنتج غير مرن.

أن مرونة الطلب يمكن لها أن تساعد الشركات على صياغة التغير المحتمل في الطلب بسبب التغيرات في سعر السلعة وتأثير التغيرات في أسعار السلع الاخرى والعديد من عوامل السوق المهمة. فإذا كان الطلب على السلعة أكثر مرونة في الإستجابة للتغيرات في العوامل الإقتصادية الاخرى يجب على الشركات توخي الحذر عند رفع الأسعار.

بشكل عام يمكن لنا أن نحسب مرونة الطلب من خلال الصيغة الآتية:.

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في السعر}}$$

- إذا كانت قيمة مرونة الطلب تساوي صفر فإن المنتج غير مرن إطلاقاً.
- إذا كانت قيمة مرونة الطلب بين الصفر والواحد فإن الطلب قليل المرونة.
- إذا كانت قيمة مرونة الطلب أكبر من الواحد فإن الطلب مرن تماماً.

ثانياً: أنواع مرونة الطلب

1. **مرونة الطلب السعرية:** تشير مرونة الطلب السعرية إلى درجة إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر ، وتحسب بقسمة نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة على نسبة التغير في سعرها. فهي تعني بذلك قابلية الطلب للتغير عند تغير السعر ، وهي الأكثر شيوعاً بين الأنواع الثلاثة يمكن التعبير عن مرونة الطلب السعرية بالصيغة الرياضية التالية:.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في السعر}}$$

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير في الطلب}}{\text{التغير في السعر}} * \frac{\text{السعر الأساسي}}{\text{كمية الطلب الأساسية}}$$

- ✓ **التغير في الطلب**= الكمية الجديدة للسلعة المطلوبة – الكمية القديمة للسلعة المطلوبة
- ✓ **التغير في السعر**= السعر الجديد للسلعة – السعر القديم للسلعة
- ✓ **السعر الأساسي**= السعر القديم للسلعة
- ✓ **كمية الطلب الأساسية**= الكمية القديمة للسلعة المطلوبة

تسمى هذه النسبة بمعامل المرونة وتشير مرونة الطلب السعرية إلى قابلية تعديل المستهلكين لرغباتهم من السلعة ، أي درجة إستجابتهم للتغير في سعر السلعة ، وبما أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة من سلعة ما عكسية فإن معامل المرونة يكون سالباً ليعكس قانون الطلب ، **ولكي نتجنب التعامل مع القيمة السالبة نأخذ القيمة المطلقة لغرض تفسيرها** ، وتتراوح قيمتها بين الصفر وما لا نهاية ، ويمكن توضيح درجات مرونة الطلب السعرية كما يأتي:.

- **الطلب المرن:** يعرف الطلب المرن إذا كان التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير نسبي أكبر في الكمية المطلوبة ، ويُطلق على السلعة ذات الطلب المرن بأنها **(سلعة كمالية)** ، وتكون قيمة المرونة أكبر من واحد. مثال ذلك: إذا ارتفع سعر سلعة ما من **(100)** دينار إلى **(110)** دينار ، وأدى ذلك إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من **(1000)** وحدة الى **(600)** وحدة. فإن مرونة الطلب السعرية تساوي.

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{100}{1000} * \frac{1000-600}{100-110} = \frac{-40000}{10000} = 4$$

- **الطلب غير المرن:** يقال ان الطلب غير مرن إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر ، وتعرف السلعة بأنها سلعة ضرورية ، وتكون قيمة معامل المرونة أقل من واحد وأكبر من صفر بالقيمة المطلقة. مثال ذلك: إذا إنخفض سعر سلعة

معينة من (200) دينار إلى (150) دينار ، وأدى ذلك إلى زيادة الكمية المطلوبة من (1000) وحدة إلى (1050) وحدة ، فإن مرونة الطلب السعرية تساوي:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{200}{1000} * \frac{1000-1050}{200-150} = \frac{10000}{-50000} = 0.2$$

- **الطلب أحادي المرونة:** يعرف الطلب أحادي المرونة بأنه التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير نسبي معادل في الكمية المطلوبة.
- **الطلب تام المرونة:** الطلب تام المرونة (عديم المرونة) هو أي تغير نسبي في السعر لا يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة مثل الطلب على الدواء وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر.
- **الطلب لا نهائي المرونة:** يقال الطلب لا نهائي المرونة إذا كان تغير طفيف جداً في السعر يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة ، ويكون منحنى الطلب على شكل خط موازي للمحور الأفقي.

يمكن توضيح درجات مرونة الطلب السعرية من خلال الجدول الآتي:.

نوع الطلب	البيان	قيمة المرونة	المثال
الطلب المرن	نسبة التغير في الكمية المطلوبة (أكبر من) نسبة التغير في السعر	معامل المرونة > 1	الأجهزة الكهربائية
الطلب غير مرن	نسبة التغير في الكمية المطلوبة (أصغر من) نسبة التغير في السعر	معامل المرونة < 1	السلع الضرورية (الطحين وما شابه)
الطلب أحادي المرونة (متكافئ)	نسبة التغير في الكمية المطلوبة (تساوي) نسبة التغير في السعر	معامل المرونة = 1	القرطاسية وما شابه
الطلب عديم المرونة (تام)	نسبة التغير في الكمية المطلوبة (يساوي صفر) بينما يكون التغير في السعر غير محدد النسبة	معامل المرونة = 0	نوع معين من دواء لا بديل له
الطلب لا نهائي المرونة	الكمية المطلوبة تتغير بينما التغير في السعر (يساوي صفر)	معامل المرونة = ∞	موسم تنزيلات المحلات

2. **مرونة الطلب التقاطعية:** تشير مرونة الطلب التقاطعية إلى درجة إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في سعر سلعة أخرى ، فلو رمزنا للسلعة الأولى بالرمز **(x)** والثانية بالرمز **(y)** ، فإنه يمكن حساب معامل المرونة وفق الصيغة الرياضية الآتية:.

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة من السلعة x}}{\text{التغير في سعر السلعة y}} * \frac{\text{السعر الأساس للسلعة y}}{\text{الكمية الأساس للسلعة x}}$$

- ✓ **التغير في الكمية المطلوبة من السلعة x=**

  الكمية الجديدة المطلوبة من السلعة **x** – الكمية القديمة المطلوبة من السلعة **x**
- ✓ **التغير في سعر السلعة y=**

  السعر الجديد للسلعة **y** – السعر القديم للسلعة **y**
- ✓ **السعر الأساس للسلعة y=**

  السعر القديم للسلعة **y**
- ✓ **الكمية الأساس للسلعة x=**

  الكمية القديمة المطلوبة من السلعة **x**

وفقاً لذلك يمكن تحديد شكل العلاقة التي تفرزها مرونة الطلب التقاطعية بين السلعتين **(x,y)** من خلال النقاط الآتية:.

- إذا كان معامل المرونة التقاطعية سالباً فالعلاقة بين السلعتين **(x,y)** تظهر على أنهما سلعتين مكملتين.
- إذا كان معامل المرونة التقاطعية موجباً فالعلاقة بين السلعتين **(x,y)** تظهر على أنهما سلعتين بديلتان.
- إذا كان معامل المرونة التقاطعية صفراً فالعلاقة بين السلعتين **(x,y)** تظهر على أنهما سلعتين لا علاقة بينهما.

مثال ذلك: إذا إرتفع سعر السلعة (y) من (100) إلى (130) دينار ، وأدى ذلك إلى إرتفاع الكمية المطلوبة من السلعة (x) من (250) إلى (350) وحدة. فان المرونة الطلب التقاطعية تساوي.

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{250-350}{100-130} * \frac{100}{250} = \frac{10000}{7500} = 1.3$$

وبما أن معامل المرونة التقاطعية موجباً فإن العلاقة بين السلعتين (x,y) تظهر بأنهما سلعتين بديلتان.

3. **مرونة الطلب الدخلية:** تشير مرونة الطلب الدخلية الى أنه "كلما تزايد الدخل فان الطلب على معظم السلع سوف يتزايد ، وتبين مرونة الدخل إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل" ، ويتم تحديدها وفق الصيغة الآتية:.

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير في الطلب}}{\text{التغير في الدخل}} * \frac{\text{الدخل الأساسي}}{\text{كمية الطلب الأساسية}}$$

- ✓ **التغير في الطلب**= الكمية الجديدة المطلوبة من السلعة – الكمية القديمة المطلوبة من السلعة
- ✓ **التغير في الدخل**= الدخل الجديد – الدخل القديم
- ✓ **الدخل الأساس**= الدخل القديم
- ✓ **كمية الطلب الأساسية**= الكمية القديمة المطلوبة من السلعة

وفقاً لذلك يمكن تحديد شكل العلاقة التي تفرزها مرونة الطلب الدخلية بين كل من الدخل وحجوم الكميات المطلوبة من خلال النقاط الآتية:.

- السلع ذات المرونة الدخلية السالبة تسمى "بالسلع الدنيا" فكلما زاد الدخل فإن الطلب على السلع الدنيا سوف يتناقص.
- السلع التي يعتبرها المستهلكون كمالية تكون بصفة عامة ذات مرونة دخلية مرتفعة (أكبر من واحد) ولهذا فكلما تزايد الدخل فان الطلب على هذه المنتجات يتزايد بسرعة.

مثال ذلك: اذا حصل إرتفاع في الدخل من (200) دينار إلى (250) دينار ، وبالمقابل كان هناك إرتفاعاً في الكمية المطلوبة من سلعة ما من (20) وحدة إلى (30) وحدة. فكم سيكون معامل مرونة الطلب الدخلية.

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{20-30}{200-250} * \frac{200}{20} = \frac{2000}{1000} = 2$$

وعلى الأغلب تكون مرونة الطلب الدخلية موجبة ولكن هذا لا يمانع في بعض الحالات النادرة أن تكون هذه المرونة سالبة ، كما هو الحال بالنسبة لبعض السلع التي تسمى بالسلع الدنيا (مثل الخبز) لأن إرتفاع الدخل يؤدي إلى تقليل الطلب عليها وتوجيهه لشراء الفواكه واللحوم.....إلخ.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في مرونة الطلب

إن مرونة الطلب على السلع تختلف من سلعة إلى أُخرى ، وإن عوامل الإختلاف تلك هي:.

1. **وجود سلع بديلة:** فالسلعة التي يكون لها بدائل تكون مرونة الطلب عليها أكبر من السلع التي لا يوجد لها بدائل ، والسبب في ذلك هو سهولة إنتقال المستهلك للسلع البديلة في حال إرتفاع أسعار السلع الاولى (خاصة عندما تبقى أسعار السلع البديلة ثابتة) مثلاً مرونة

الطلب على لحم الغنم تكون كبيره وذلك لوجود الكثير من البدائل كلحم البقر والطيور والماعز والأسماك وغيرها. وهكذا الحال بالنسبة للخضروات مثلا.

2. **أهمية السلعة:** فإذا كانت السلعة ضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها تكون مرونة الطلب عليها منخفضة ، وإن الطلب عليها غير مرن وذلك لأن المستهلك يطلبها ولا يمكنه الإستغناء عنها بغض النظر عن سعرها. اما السلع الكمالية فتكون مرونة الطلب عليها عالية ، والطلب عليها مرن ، وإن الكمية المطلوبة منها تتأثر عند تغير أسعارها ، ويمكن للمستهلك الإستغناء عنها.
3. **نسبة الإنفاق على السلعة:** أي نصيب السلعة من ميزانية أو دخل المستهلك ، فإذا كان نصيبها أو يخصص لها من الدخل قليل ولا يمكن الإستغناء عنها فيكون الطلب عليها غير مرن كالملح ، أما إذا كان نصيب السلعة من الدخل كبير ويمكن الإستغناء عنها فيكون الطلب غير مرن كالأثاث والمواد المنزلية أو الكهربائية الاخرى التي يمكن الإستغناء عنها عند إرتفاع الأسعار.
4. **الزمن:** كلما طالت الفترة الزمنية فانه من المحتمل أن يتحول الطلب غير مرن إلى طلب مرن ، لأنه بمرور الزمن يمكن للمستهلك تغير نمط حياته أو إستهلاكه للسلع خاصة إذا كانت مرتفعة الثمن والبحث عن سلع بديلة ربما تكون أرخص نسبياً.

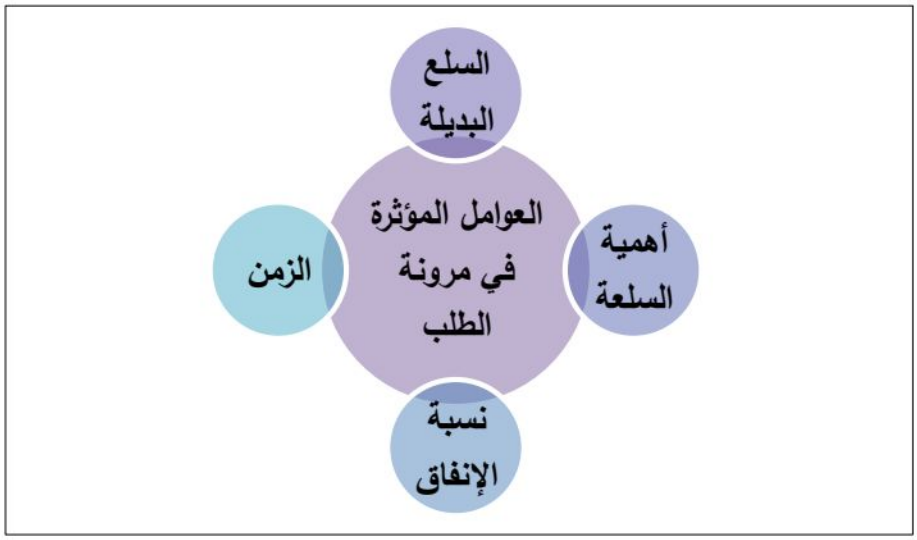

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب

المحاضرة الخامسة

العرض

محاور المحاضرة

- **مفهوم العرض**
- **العوامل المؤثرة في العرض**
- **جدول العرض**
- **قانون العرض**

تمهيد

هل تساءلت يوماً عن السبب وراء إرتفاع أسعار بعض السلع كالسلع الكمالية الذهب والماس وإنخفاض أسعار سلع أخرى رغم كونها أكثر حيوية كالطعام والملابس والمياه؟ وهل تأملت يوماً ما تشهده الأسواق من إندثار سلع وظهور سلع أخرى؟ إن الأمر كله يتعلق بالندرة والوفرة ، العرض والطلب اللذان في ضوئهما يتم تخصيص الموارد النادرة بين الأطراف المتنافسة في السوق. فلولا التنافس لما كان هناك عرض وطلب ، ولو أن هناك بائع واحد ومشترٍ واحد ، لما وجد مفهوم السوق. تقوم الأسواق التنافسية على مبدأ حرية الإختيار والتبادل الطوعي. فالمستهلك يعرف أن أمامه أكثر من مُنتج للإختيار من بينهم والمُنتِج يدرك أنه يقدم مُنتجاً مماثلاً لما يقدمه منتجون آخرون. وبالتالي فسعر وكمية أي مُنتج لا يتحكم فيها مُنتِج أو مستهلك بعينه. فالأسعار تتحدد وفقاً للتفاعل بين المنتجين والمستهلكين ، أي وفقاً للطلب (ما يطلبه المستهلك) والعرض (ما يعرضه المُنتِج).

أولاً: مفهوم العرض

العرض هو مفهوم إقتصادي أساسي يصف المبلغ الإجمالي لسلعة أو خدمة معينة متاحة للمستهلكين. يمكن أن يرتبط العرض بالمبلغ المتاح بسعر محدد أو المبلغ المتاح عبر نطاق من الأسعار إذا تم عرضه على الرسم البياني ، إذ يرتبط هذا المفهوم إرتباطاً وثيقاً بالطلب على سلعة أو خدمة بسعر محدد مع تساوي كل شيء. يرتفع العرض الذي يقدمه المنتجون إذا إرتفع السعر لأن جميع الشركات تتطلع إلى تعظيم الأرباح. تشكل إتجاهات العرض والطلب أساس الإقتصاد الحديث. سيكون لكل سلعة أو خدمة محددة أنماط العرض والطلب الخاصة بها بناءً على السعر والمنفعة والتفضيل الشخصي. إذا طلب الناس سلعة وكانوا على إستعداد لدفع المزيد مقابل ذلك ، فإن المنتجين سيضيفون إلى العرض. مع زيادة العرض سينخفض السعر عند نفس مستوى الطلب. من الناحية المثالية ستصل الأسواق إلى نقطة التوازن حيث يكون العرض

مساوياً للطلب (لا يوجد فائض في العرض ولا يوجد نقص) لنقطة سعر معينة في هذه المرحلة يتم تعظيم منفعة المستهلك وأرباح المنتج. مفهوم العرض في الإقتصاد معقد مع العديد من الصيغ الرياضية والتطبيقات العملية والعوامل المساهمة. في حين أن العرض يمكن أن يشير إلى أي شيء مطلوب يتم بيعه في سوق تنافسي ، فإن العرض يستخدم في الغالب للإشارة إلى السلع أو الخدمات أو العمالة. أحد أهم العوامل التي تؤثر على العرض هو سعر السلعة. بشكل عام إذا إرتفع سعر السلعة فزداد ذلك العرض. يؤثر سعر السلع ذات الصلة وسعر المدخلات (الطاقة والمواد الخام والعمالة) أيضاً على العرض لأنها تساهم في زيادة السعر الإجمالي للسلعة المباعة. تأسيساً لما تقدم عندما يكون سعر المنتج منخفضاً يكون العرض منخفضاً. عندما يكون سعر المنتج مرتفعاً يكون العرض مرتفعاً. هذا الأمر منطقي لأن الشركات تسعى لتحقيق الأرباح في السوق. هم أكثر عرضة لإنتاج منتجات بسعر أعلى وإحتمال تحقيق أرباح من عدمه. وبهذا يمكن تقديم تعريف للعرض على أنه "**تلك الكمية من السلعة التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها في السوق بسعر معين وفي زمن معين (مع إفتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى)**".

مصادر العرض: هي كل من **الإنتاج الجاري** (الذي يعتمد على الأسعار والتكاليف والتكنولوجيا) **والخزين من السلع المنتجة.**

ثانياً: العوامل المؤثرة في العرض (محددات العرض)

تتأثر الكمية المعروضة من سلعة معينة بعوامل متعددة بالإضافة الى سعر السلعة المعروضة وهذه العوامل هي:.

1. **سعر السلعة نفسها:** تعتبر الزيادة أو الإرتفاع في سعر السلعة في السوق حافزاً للمنتجين على زيادة إنتاجها لأنه يحقق لهم ربح أكبر.
2. **أسعار السلع الأخرى:** إن إرتفاع أسعار السلع الأخرى مع بقاء سعر السلعة ثابتاً يغري منتجي السلعة إلى التحول نحو إنتاج تلك السلع لأنها أكثر ربحاً من السلعة التي ينتجونها ، والأثر لذلك سيكون إنخفاض عرض السلعة التي كان هؤلاء المنتجون ينتجونها قبل تحولهم عنها ، ويحصل العكس عند إنخفاض أسعار السلع الأخرى مع ثبات سعر السلعة ، فان ذلك يعني توافد منتجين جدد للسلعة الأمر الذي سيزيد من عرضها ، وبالتالي فان العلاقة بين تغير أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة من سلعة معينة هي علاقة عكسية.
3. **أسعار عوامل الانتاج:** تتأثر تكاليف الإنتاج بأسعار عوامل الإنتاج ، فإرتفاع بعض أو كل أسعار عوامل الإنتاج يقود إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج. إن ذلك الإرتفاع في ظل سيادة سعر معين للسلعة المنتجة يعني تقليل الأرباح ، وهذا ما يدفع المنتجين إلى تقليل عرض السلعة ،

ويحصل العكس عند إنخفاض أسعار عوامل الإنتاج ، إذ تقل التكاليف عند السعر المعين فتزداد الأرباح ، ما يدفع المنتجين الى زيادة عرض تلك السلعة.

4. **المعرفة والمستوى التكنلوجي:** يؤثر المستوى الفني للإنتاج من خلال سريان تأثيره إلى تكاليف إنتاج السلعة ، ومنذ القدم وحتى الوقت الحاضر كانت التكنولوجيا سبباً في زيادة عرض السلع.
5. **رغبة المنتجين في الإحتفاظ بالسلعة:** إن زيادة رغبة المنتجين في الإحتفاظ بالسلعة يعني تقليل عرضها ، وتبرز هذه الرغبة في القطاع الزراعي ، في حالة السلع التي يود المزارعون المنتجون لها في الاحتفاظ بها لاستهلاكهم الذاتي ، لذا فان عرض السلعة يتناسب تناسباً عكسياً مع رغبة المنتجين في الإحتفاظ بها.
6. **الإعانات والضرائب:** إن رغبة الحكومة في التأثير على عرض سلعة معينة يدفعها إلى التدخل من خلال الضرائب والإعانات التي تفرض أو تقدم لمنتجيها ، فإذا رغبت الحكومة بزيادة عرض السلعة ، فإنها تعمد إلى تقديم إعانات لمنتجيها ، وبالتالي فالحكومة تتحمل جزء من التكاليف التي تضاف الى الأرباح التي يحصل عليها منتجو تلك السلعة ، وهو ما يعني أن عرض السلعة سوف يزيد مع زيادة الإعانات المقدمة لمنتجي سلعة معينة. أما إذا رغبت الحكومة في تقليص عرض سلعة معينة ، فإنها تعمد الى زيادة الضرائب المفروضة على منتجي تلك السلعة ، وهو ما يعني زيادة التكاليف وتقليص الأرباح المتحققة من إنتاج تلك السلعة ، وبالتالي فان المنتجين سيقللون من عرضهم عند عدم إرتفاع سعرها.
7. **الزمن:** تحتاج بعض السلع إلى مرور مدة زمنية معينة لإنتاجها ، مثل معظم المحاصيل الزراعية ، لذا فان عرض السلعة لا يستجيب مباشرةً في حالة إرتفاع سعرها.

العوامل المؤثرة في العرض (محددات العرض)

ثالثاً: **جدول العرض**

هو العلاقة بين الأسعار وكميات سلعة معينة في سوق معينة وفي مدة زمنية معينة ، وتكون الكمية معتمدة على السعر ، وإن المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الكمية تبقى ثابتة ، ومن هذه العوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان أسعار السلع القريبة ذات العلاقة بالسلعة التي نحن بصددها ، فعرض اللحوم مثلاً يتأثر بأسعار العلف ، وعموماً فان عرض منتوج ما يتأثر بأسعار السلع الأخرى ، كما يمكن لعرض السلعة أن يتأثر بواسطة توقعات البائعين للأسعار المستقبلية ، وخلال الأجل الطويل تسبب التغيرات التكنلوجية تغيرات في التكاليف التي بدورها تؤثر على العرض ، كما أن عرض الكثير من السلع تتأثر بقوى مثل المناخ والأحداث العرضية المؤقتة كما في المنتجات الزراعية.

جدول العرض	**السعر (دينار)**	1000	900	800	700	600	500	400
	الكمية (قطعة)	7	6	5	4	3	2	1

في جدول العرض السابق ، نرى بأنه كلما كان سعر السلعة منخفضاً كانت الكمية المعروضة منها من قبل المنتج أقل ، إن هذه العلاقة مباشرة بين السعر والكمية تنعكس في الميل الموجب لمنحنى العرض كما في الشكل البياني المعروض أدناه.

إن منحنى العرض يرتفع من اليسار الى اليمين ليعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع وسعرها كمتغير مستقل ، وعندها يكون العرض دالة متزايدة للسعر ، ويكون ميل منحنى العرض هو ميل موجب ، ويطلق على العلاقة الطردية بين العرض والسعر ، والتي يجسدها هندسياً منحنى العرض تعبير " قانون العرض". ويوضح إرتفاع منحنى العرض الحد الأدنى للسعر الذي يقبل عنده المنتجون عرض كمية معينة من السلعة ، وتقويم الموارد المستخدمة في إنتاج الوحدة الحدية من السلعة ، وهذا الحد الأدنى لسعر العرض الذي يبدأ عنده المنتجون عرض منتجاتهم يكون مرتفعاً (أو منخفضاً) إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لعرض الوحدة الحدية من السلعة مرتفعة (أو منخفضة). وفي بعض الحالات الإستثنائية يأخذ منحنى العرض شكلاً مخالفاً لشكله العادي ، فينحدر من أعلى اليسار الى أسفل اليمين ليعبر عن علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها ، ويتحقق هذا على الأخص عندما يريد المنتج أو البائع أن يحصل على دخل معين نتيجة لبيعه سلعته في السوق ، فلو وجد أن السعر المتحقق فعلاً أقل من ذلك الذي كان يتوقعه فأنه يعمد إلى زيادة الكمية التي يعرضها للبيع ، وذلك بالقدر الضروري كي يحصل على الدخل الذي يريده نفسه ، وكلما إزداد إنخفاض السعر كلما زادت الكمية التي يعرضها من السلعة ، وغالباً ما تتحقق هذه الحالة الإستثنائية لمنحنى

العرض عندما تكون السلعة المعروضة هي المصدر الوحيد أو الأساسي لحصول المنتج أو البائع على دخله ، كما هو الحال بالنسبة الى العامل مثلاً.

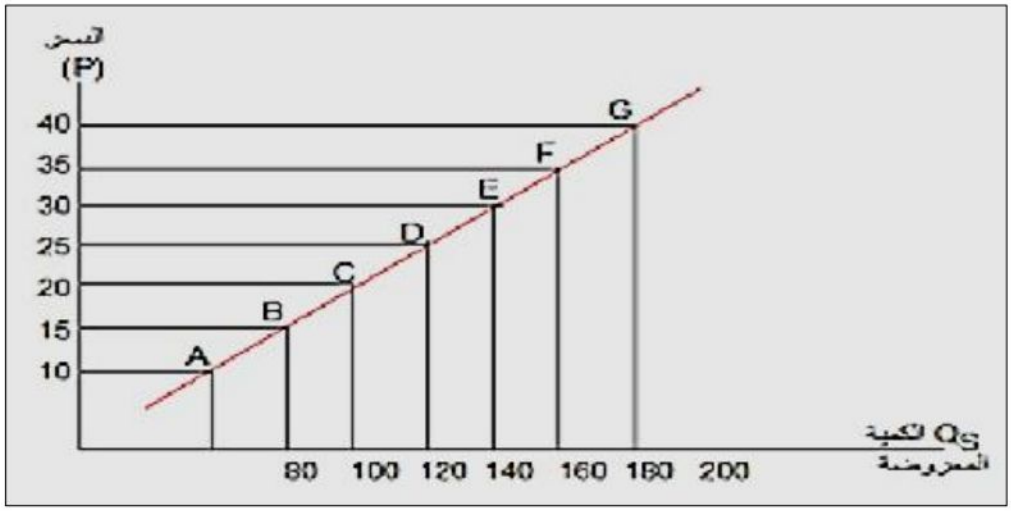

شكل منحنى العرض (الحالة الطبيعية)

رابعاً: قانون العرض

هو مبدأ أساسي للنظرية الإقتصادية ينص على أنه تؤدي الزيادة في السعر إلى زيادة الكمية المعروضة مع الحفاظ على ثبات العوامل الأخرى. بمعنى آخر هناك علاقة مباشرة بين السعر والكمية. أي تستجيب الكميات في نفس إتجاه تغيرات الأسعار.

هو قانون الإقتصاد الجزئي الذي ينص على أنه مع إرتفاع سعر السلعة أو الخدمة ، ستزداد كمية السلع أو الخدمات التي يقدمها الموردون والعكس صحيح ، مع إعتبار جميع العوامل الأخرى متساوية. يقول قانون العرض أنه مع إرتفاع سعر السلعة سيحاول الموردون تعظيم أرباحهم عن طريق زيادة الكمية المعروضة للبيع. إذ تشكل إتجاهات العرض والطلب أساس الإقتصاد الحديث ، حيث أن لكل سلعة أو خدمة أنماط عرض وطلب خاصة بها ، وذلك إعتماداً على السعر والمنفعة والتفضيلات الشخصية. فإذا طلب عدد من الأشخاص سلعة معينة وكانوا مستعدين لدفع مبلغ أكبر مقابل هذه السلعة فعندئذ يضيف المنتجون قيمة إلى العرض. وعندما يرتفع العرض ينخفض السعر عند نفس مستوى الطلب. إذ تصل الأسواق إلى نقطة توازن يكون فيها العرض مساوياً للطلب عند سعر محدد ، بحيث لا يكون هناك فائض ولا نقص في العرض وعند هذه النقطة تزداد منفعة المستهلك ويحقق المنتجون النسبة العليا من الأرباح.

خامساً: إفتراضات قانون العرض

إن قانون العرض الذي ينص على أن كمية العرض تزداد عند زيادة سعر السلعة أو الخدمة يفترض ثبات العوامل المؤثرة فيه لنجاحه ومن هذه العوامل:.

- ✓ **سعر المدخلات:** يحب أن يبقى سعر مدخلات الصناعة ثابتاً ، مثل المواد الخام والآلات ورأس المال وتكاليف الأيدي العاملة حتى لا يتأثر قانون العرض. فإذا ارتفع سعر المدخلات ستنخفض كمية العرض.
- ✓ **الوسائل التكنولوجية:** حتى يتحقق قانون العرض يجب أن يبقى المستوى التكنولوجي ثابتاً. ففي حال تقدم مستوى التكنولوجيا المستخدمة ستزداد كمية العرض والعكس صحيح.
- ✓ **السلع ذات العلاقة:** يجب أن يبقى سعر السلع المنافسة ثابتاً حتى يتحقق قانون العرض. فإذا إزداد سعر سلعة من نفس النوع تنخفض قيمة السلع الأخرى.
- ✓ **تكلفة النقل:** يفترض قانون العرض ثبات سعر تكلفة نقل البضائع من مكان توريدها إلى الأسواق. فإن إرتفاع تكلفة النقل بسبب إرتفاع سعر الوقود يؤثر في قانون العرض.
- ✓ **السياسات الحكومية:** تتمثل السياسات الحكومية هنا في الضرائب التي تفرضها الحكومة على السلعة ، فإذا إرتفعت قيمة الضريبة سوف تقل كمية العرض. أو قد تقوم الحكومة بإجبار المنتجين على تقديم السلع بالسعر السائد في الأسواق ، وبالتالي لن يستطيعوا زيادة السعر مما يؤدي إلى إنخفاض كمية العرض.
- ✓ **المنتجات البديلة:** في حال توفر سلعة بديلة في الأسواق تلبي حاجة المستهلكين فسيؤدي ذلك إلى إنخفاض سعر المنتج الموجود وبالتالي تقل كمية العرض. في هذه الحالة يقوم المنتج بتحويل الموارد التي لديه لإنتاج السلعة البديلة.
- ✓ **التجارة الخارجية:** وذلك يشير إلى إستيراد وتصدير السلع ، فيجب أن يبقى مستوى التجارة الخارجية ثابتاً حتى يتحقق قانون العرض. مثلًا (في حال إستيراد السلعة من الخارج ستتأثر السلع المحلية وينخفض سعرها مما يؤدي إلى إنخفاض كمية العرض).
- ✓ **ظروف المناخ:** يفترض قانون العرض ثبات المناخ. إذ تقل كمية العرض في حال حدوث تغير في المناخ مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الظروف المناخية التي تؤثر في الموارد الأساسية.

سادساً: الحالات المستثناة من قانون العرض

- **بيع السلع في المزاد العلني:** يحصل ذلك عندما يقع البائع في أزمة مالية ويريد الحصول على المال ، فيبيع البضاعة بأي سعر. إن هذه الحالة مستثناة من قانون العرض لأنه لا توجد علاقة بين كمية العرض والسعر.
- **تصفية البضائع:** يقوم البائع بالتخلص من البضاعة القديمة من أجل جلب سلع جديدة عن طريق بيع البضاعة القديمة بسعر أقل.

- **تأثر السلع بذوق الناس والموضة الدارجة:** إذا كان البائع يظن أن بيع السلع سيقل قريباً بسبب تغير ما يفضله الناس أو الموضة فلابد أنه سيقوم ببيع بضاعته بسعر أقل.
- **التوقعات المستقبلية لأسعار السلع:** يستطيع الموردون تقدير ما إذا كان سعر السلعة سيزداد في المستقبل مثلًا (يتوقع المنتجون إرتفاع الأسعار في شهر رمضان ، لذا بدلًا من عرض بضاعتهم الآن فهم ينتظرون شهر رمضان لبيعها بسعر أعلى وبالتالي تزداد كمية عرض تلك البضائع).
- **السلع سريعة التلف:** قد يضطر البائع في هذه الحالة إلى ببع بضاعته بأسرع وقت مهما كان السعر.

المحاضرة السادسة

مرونة العرض

محاور المحاضرة

- مفهوم مرونة العرض
- إحتساب مرونة العرض
- السعر التوازني

أولاً: مفهوم مرونة العرض

تعرف مرونة العرض بأنها درجة إستجابة الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة ، وتقاس بالتغير النسبي في الكمية المعروضة مقسوماً على التغير النسبي في السعر. وتسمى أيضاً (مرونة عرض السعر) وهي مقياس أو مؤشر للعلاقة بين التغير في الكمية المعروضة من منتج محدد والتغير في سعره. ويتم حساب مرونة العرض حسب المعادلة التالية:.

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

- إذا كانت قيمة مرونة العرض أكبر من (1) فذلك يدل على أن العرض مرن ، معنى ذلك أن أي تغير في السعر سيصاحبه تغير أكبر في الكمية المعروضة.
- إذا كانت قيمة مرونة العرض تساوي (1) فذلك يدل على أن العرض متكافئ المرونة ، معنى ذلك أن التغير الناتج في السعر سيصاحبه تغير بنفس المقدار في الكمية المعروضة.
- إذا كانت قيمة مرونة العرض أصغر من (1) فذلك يدل على أن العرض غير مرن تماماً ، معنى ذلك أن أي تغير في السعر مهما كان لن يغير قيمة الكمية المعروضة.

ثانياً: إحتساب مرونة العرض السعرية

تعني مرونة العرض السعرية درجة إستجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغير الذي يحدث في سعر تلك السلعة ، بمعنى آخر هي التغير النسبي في الكمية المعروضة نتيجة التغير في السعر. ويتم حساب معامل المرونة السعرية رياضياً كما يلي:.

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير في السعر}}$$

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير في العرض}}{\text{التغير في السعر}} * \frac{\text{السعر الأساسي}}{\text{كمية العرض الأساسية}}$$

تنقسم مرونة العرض السعرية إلى ثلاث درجات هي (عرض مرن ، عرض غير مرن ، عرض متكافئ المرونة). وفيما يلي عرض يوضح كل من الدرجات الثلاثة.

1. **العرض المرن:** يكون العرض مرناً (إذا زاد العرض زيادة كبيرة في حالة زيادة السعر زيادة قليلة. إذا إنخفض العرض إنخفاضاً كبيراً عند إنخفاض السعر إنخفاضاً قليلاً). وفى كلتا الحالتين تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح. مثال: بإفتراض أن سعر إحدى السلع إرتفع بمقدار 4% وأدى هذا الإرتفاع إلى زيادة الكمية بنسبة 5%.

معامل المرونة= (نسبة التغير في الكمية المعروضة ÷ نسبة التغير في السعر).
5÷4= 1.25 العرض مرن (معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح)

2. **العرض غير المرن:** يكون في حالة حدوث تغير في السعر بنسبة كبيرة مما يؤدى إلى تغير في الكمية المعروضة بنسبة أقل ، وفى هذه الحالة تكون قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح. مثال: بإفتراض أن سعر إحدى السلع إرتفع بمقدار 5% وأدى هذا الإرتفاع إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة 1%.

معامل المرونة= (نسبة التغير في الكمية المعروضة ÷ نسبة التغير في السعر).
1÷5= 0.2 العرض غير مرن (معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح)

3. **العرض متكافئ المرونة:** يكون في حالة حدوث تغير في السعر بنسبة محددة يقابلها تغير في الكمية المعروضة بنفس النسبة وفي هذه الحالة تكون قيمة المرونة تساوي واحد صحيح. مثال: بإفتراض أن سعر إحدى السلع إرتفع بمقدار 4% وأدى هذا الإرتفاع إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة 4%.

معامل المرونة= (نسبة التغير في الكمية المعروضة ÷ نسبة التغير في السعر).
4÷4= 1 العرض متكافئ المرونة (معامل المرونة يساوي الواحد الصحيح)

ثالثاً: السعر التوازني والكمية التوازنية

سعر التوازن في السوق هو السعر الذي تتساوى فيه الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة ويقع على نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وهذه النقطة تسمى بنقطة التوازن. أو هو سعر السلعة الذي يتحقق عندما تتساوى الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة. أي أن كميات المنتج المطلوبة من قبل المستهلكين مساوية للكميات التي تقوم الشركة المنتجة بطرحها في الأسواق. فإذا زاد الطلب عن العرض إرتفع سعر السلعة عن سعرها التوازني وإذا إنخفض الطلب عن العرض إنخفض سعر السلعة عن السعر التوازني. ويمكن توضيح بعض النقاط المتعلقة بسعر التوازن كما مبين في أدناه

- **نقطة التوازن:** هي نقطة تقاطع العرض مع الطلب أي عندما تتقابل الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة عند السعر ويسمى بسعر التوازن وعند كمية معينة وهي كمية التوازن.
- سعر التوازن: هو ذلك السعر الذي يتقاطع عنده منحنيا العرض والطلب.
- كمية التوازن: وهي الكمية التي يتقاطع عندها منحنيا العرض والطلب.
- زيادة الاسعار: يلاحظ أن أي سعر أعلى من سعر التوازن يؤدي لحدوث فائض فى العرض (نقص فى الطلب).
- إنخفاض الاسعار: يلاحظ أن أي سعر أقل من سعر التوازن يؤدي لحدوث نقص فى العرض (فائض فى الطلب).

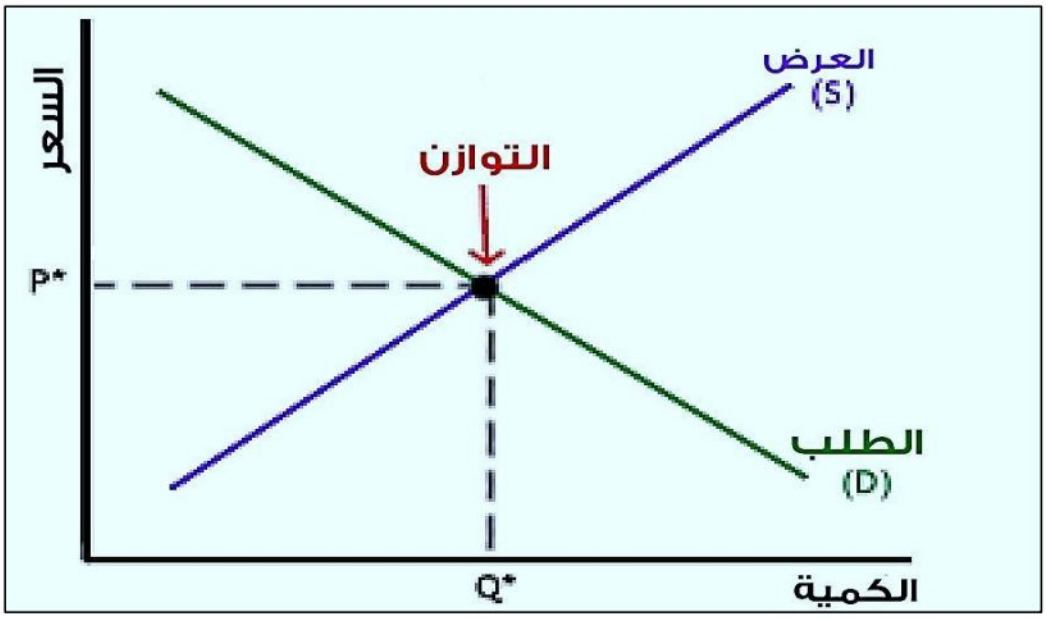

منحنى العرض والطلب (السعر التوازني والكمية المتوازنة)

أثر التغير فى الطلب والعرض على توازن السوق

هناك عوامل ومحددات خارجية تؤثر على منحنى الطلب ومنحنى العرض مثل:

- التغير في أسعار عناصر الإنتاج وتطور أساليب الإنتاج المستخدمة في الإنتاج.
- تغير عدد المشترين والبائعين وتغير أذواق وتفضيلات المستهلكين وتوقعاتهم.
- تدخل الحكومة فى السوق وتحديد سعر آخر غير سعر التوازن إما عن طريق تحديد سقف سعري أو تحديد أرضية سعرية.
- التغير فى كل من محددات الطلب ومحددات العرض.

إن التغير فى تلك العوامل أو بعضها يترتب عليه تغير فى سعر وكمية التوازن فى السوق. وهناك ثلاثة إحتمالات لتغيرات العرض والطلب هي على النحو الآتي:.

1. **تغير الطلب مع ثبات العرض:** بإفتراض أنه حدث تغير فى العوامل المحددة للطلب مثل عدد المستهلكين أو الأذواق أو التوقعات أو الدخول سوف يترتب عليه تغير في منحنى الطلب.

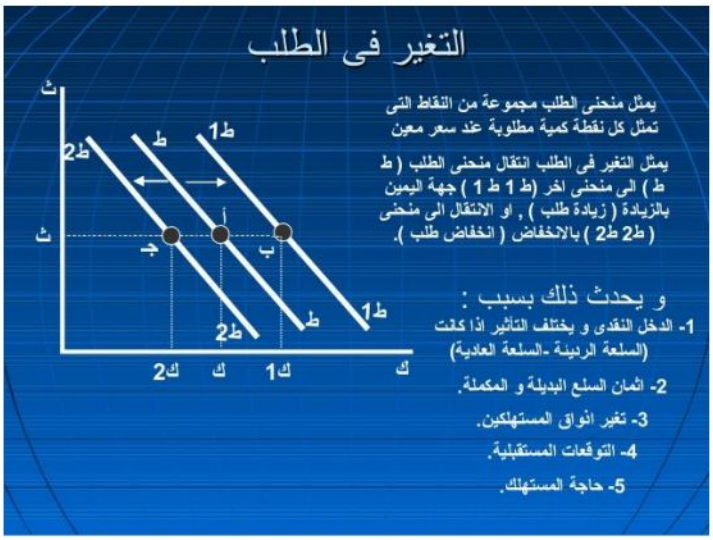

التغير في الطلب مع ثبات العرض

2. **تغير العرض مع ثبات الطلب:** هذه الحالة يمكن لها أن تتضمن إفتراضين هما:

- **زيادة العرض مع ثبات الطلب:** سيحدث إنخفاض فى السعر لأن زيادة الكمية المعروضة من السلعة ترتب عليها وجود فائض من السلعة وللتخلص من هذا الفائض يلجأ البائعون إلى إغراء المستهلكين بزيادة مشترياتهم من السلعة من خلال تخفيض السعر وسوف ينتقل منحنى العرض الى اليمين.
- **إنخفاض العرض مع ثبات الطلب:** في هذه الحالة العرض من السلعة يتجه نحو الإنخفاض بسبب إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج أو إنخفاض عدد البائعين بينما ظل الطلب على السلعة ثابت وينتقل منحنى العرض الى اليسار.

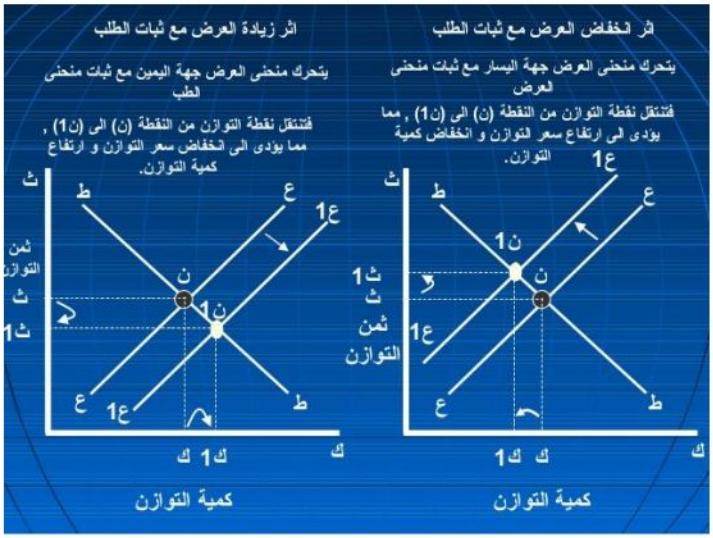

التغير في العرض مع ثبات الطلب

3. **تغير كل من العرض والطلب:** هناك أربعة حالات في هذا الإفتراض هي على النحو الآتي:.

- **زيادة العرض وزيادة الطلب:** إفترض أن نقطة التوازن هي (ن) فإذا زاد عدد المستهلكين أي أن الطلب زاد عندئذ ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى. إفترض أيضاً أن عدد البائعين زاد هذا يعبر عنه بإنتقال منحنى العرض إلى اليمين. يتضح مما سبق أن زيادة كل من العرض

والطلب يؤدي حتماً إلى زيادة الكمية التوازنية. أما السعر التوازني فإنه قد يرتفع أو ينخفض بحسب حجم التغير النسبي في العرض والطلب. فإذا زاد العرض بنسبة أكبر من زيادة الطلب فإن الكمية التوازنية سوف تزيد بينما ينخفض السعر التوازني. وإذا زاد الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض فإن كلا من الكمية التوازنية والسعر التوازني سوف يزيدان.

- **إنخفاض العرض وإنخفاض الطلب:** لو إفترضنا أن العوامل المحددة لكل من العرض والطلب قد تغيرت (إنخفاض الدخل ، إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج ، ...الخ) بحيث أدت إلى نقص العرض والطلب معاً ، فإن هذا النقص يعبر عنه بإنتقال منحنى العرض إلى اليسار ، وإنتقال منحنى الطلب إلى أسفل.
- **زيادة الطلب وإنخفاض العرض:** إذا زاد الطلب ونقص العرض فإن السعر التوازني حتماً سوف يرتفع ، أما الكمية التوازنية فإن الأمر يتوقف على حجم التغير في منحنى العرض ومنحنى الطلب فقد تزيد الكمية أو تنخفض أو تظل ثابتة. فمثلاً إذا زاد الطلب بنسبة أكبر من نقص العرض فإن الكمية التوازنية سوف تزيد.
- **إنخفاض الطلب وزيادة العرض:** إذا زاد العرض ونقص الطلب فإن السعر التوازني سوف ينخفض حتماً. أما الكمية التوازنية فسوف تأخذ أحد الاحتمالات الثلاثة إما الزيادة أو النقص أو الثبات ويتوقف الأمر على حجم التغير النسبي في العرض والطلب. فمثلاً إذا زاد العرض بنسبة أكبر من نقص الطلب فإن الكمية التوازنية سوف تزيد أما إذا زاد العرض بنسبة أقل من نقص الطلب فإن الكمية التوازنية سوف تنخفض.

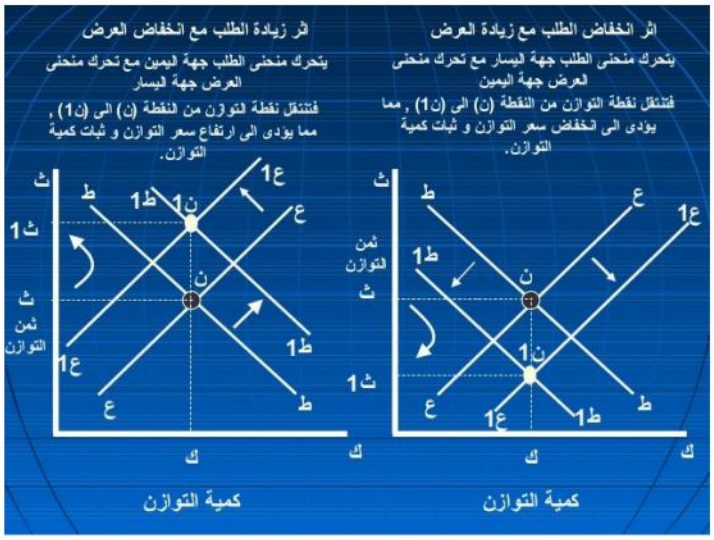

التغير في العرض والطلب

المحاضرة السابعة

الإنتاج

محاور المحاضرة

- **مفهوم الإنتاج**
- **عمليات الإنتاج**
- **أشكال الإنتاج**
- **عناصر الإنتاج**

تمهيد

يعتبر الإنتاج من أكثر النشاطات التي تساهم في دعم الإقتصاد المحلي للدول ، إذ يشمل الحصول على العديد من أنواع المنتجات مثل الزراعية ، والصناعية ، والخدمية. كما أن مفهوم الإنتاج يعتبر من المفاهيم الإقتصادية والإدارية القديمة والذي يؤدي إلى إبتكار منافع مفيدة للناس ، ويحتاج تطبيق الإنتاج في منشأة ما إلى وجود مجموعة من العمليات الإنتاجية والتي تساهم في تحقيق النتائج المطلوبة من الإنتاج بطريقة مُناسبة ويساعد ذلك في التعزيز من أهمية الإنتاج في بيئة العمل ، ويعتمد البدء في تنفيذ الإنتاج على وجود نموذج يتم إعداده مسبقاً مما يساهم في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأفضل الطرق وأكثرها نجاحاً.

أولاً: مفهوم الإنتاج

يرجع أصل مفهوم كلمة الانتاج إلى الفيلسوف وعالم الإقتصاد المشهور آدم سميث عام 1776 ، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشر في أغلب القطاعات الصناعية. وفي عام 1900 ربط العالم والمفكر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التخطيط بصفتها الوسيلة المباشرة للقيام بالأعمال الخاصة في الإنتاج. وفي عام 1915 تم الربط بين الإنتاج والمخزون بصفته من الوسائل التي تساهم في المحافظة على المنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكل صحيح. وبين عامي 1931-1935 تم العمل على تفعيل دور الرقابة على جودة الإنتاج مما ساهم في تعزيز مفهوم الإنتاج بشكل كبير وهكذا أصبح للإنتاج دور مهم في العديد من أنواع المنشآت الصناعية والخدمية.

الإنتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن إستغلال الموارد وذلك للحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجات والرغبات. فمن الممكن تعريف الإنتاج بتحويلات المواد الخام ومرورها بعدة مراحل من العمل للحصول على منتج أو سلعة تساهم في إشباع حاجات الانسان. ومن التعريفات الاخرى للإنتاج أنه كل عملية لها مدخلات ، ومخرجات ، وموارد تعمل على تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها

الأفراد في المجتمع. أخيراً يمكننا تعريف الإنتاج بأنه "ذلك الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات تؤدي لغايات خلق منفعة سواء كانت مادية أم معنوية غير مسبوقة الوجود أو زيادة قدر معين من المنفعة إلى منفعة موجودة مسبقاً وذلك لإشباع حاجات الأفراد". كذلك يُعرف الإنتاج بأنه محصّلة أي نشاط بشري يمارسه عدد من الأفراد باستغلال الموارد الطبيعية والمتاحة لإيجاد منفعة سواء كانت مادية أو معنوية لم يسبق وجودها، أو يمكن أن يكون إضفاء ميزة جديدة أو منفعة جديدة على شيء موجود مسبقاً، ويكون الإنتاج دائماً على هيئة سلع وخدمات وتكون الغاية منها إشباع رغبات الإنسان وحاجاته بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يمكن تعريفه بأنه عباره عن مرور المواد الخام اللازمة لإنتاج سلعة ما بعدة مراحل من العمل بالإعتماد على القوة البشرية في تحويلها للوصول بالنهاية إلى نتاج هذه العملية التحويلية وهي السلع والخدمات.

مفهوم الإنتاجية

هي تلك العلاقة التي تربط ما بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية الواحدة ، إذ تساهم في رفع مستويات الإنتاج من الموارد وتدفقها إلى المستخدم النهائي لها أو مستهلكها. تلعب الكفاءة الإنتاجية أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمع من الناحية الاقتصادية ، فتحفز الفرد على زيادة الإنتاج سعياً للحصول على مردود مادي عالٍ وبالتالي العيش بمستوى مرتفع ، كما يعود ذلك بالنفع على المنظم بتعزيز مركزها في حلبة التنافس بين المنظمات الأخرى وبالتالي إرتفاع المردود والأرباح المتوقعة ، أما فيما يتعلق من الناحية المجتمعية فيعود بالنفع عليه بتراجع الأسعار وإرتفاع المستوى الإنتاجي وبالتالي تحقيق حياة كريمة ورفاهية لأفراد المجتمع.

ثانياً: أنواع الإنتاج (الأشكال)

يقسم الإنتاج بشكل عام إلى شكلين أو نوعين (المادي الملموس ، المعنوي) وعلى النحو الآتي:

1. **الإنتاج المادي:** يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال كالإنتاج الزراعي ، وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها. أي بشكل عام أنه أي شيء ملموس يمكن الإستفادة منه.
2. **الإنتاج المعنوي:** أو المعروف بالإنتاج غير المادي ويشمل كافة السلع المنتجة سواء كانت إستهلاكية أم إنتاجية لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية البحتة كالتعليم والعلاج والتجارة.

ثالثاً: أهمية الإنتاج

يتميز الإنتاج بأهمية كبيرة سواءً على مستوى الأفراد في المجتمع أو الشركات التي تعتمد على المنتجات والخدمات ، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط الآتية:.

1. تطوير العديد من المجالات الحياتية العامة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الرفاهية عند الأفراد عن طريق إنتاج العديد من المنتجات والخدمات التي تساعد على توفير مجموعة من الأشياء المفيدة مثل أجهزة الحاسوب والهواتف المحمولة ....الخ.
2. المساهمة في ظهورِ التطور الصناعي العالمي الذي أدى إلى نمو العديد من أنواع الصناعات، وخصوصاً المُستحدَثة منها.
3. توفير الدعم المناسب للتنمية الإقتصادية عن طريق تزويد الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من الموارد التي تساعد على تنميته.
4. المساعدة في دعم العديد من القطاعات المهنية والزراعية التي كانت تعتمد في السابق على مهارات الأيدي العاملة فقط والتي أصبحت مع مرور الوقت تستخدم الأجهزة والآلات في تعزيز سير العمل الخاص بها.
5. العمل على تطوير التجارة والتي كانت في الماضي تعتمد على وسائل تقليدية ، فقد ساعد الإنتاج في جعلها أكثر نمواً من خلال الإستعانة بوسائل النقل البحرية والجوية التجارية.

رابعاً: نموذج الإنتاج

نموذج الإنتاج هو عبارة عن الإستراتيجية أو الخطة التي يتمُ تطبيقها في مؤسسة إنتاجية من أجل المساهمة في العمل على تحقيق الإنتاج ، ويشمل كل نموذج إنتاجي على مجموعة من المراحل وهي:.

1. دراسة وفهم طبيعة المنتجات من خلال معرفة طلبات المستهلكين أو عن طريق تحديد الخيارات المتاحة أمام الموردين الذين يتحكمون في الطبيعة الخاصة بالإنتاج.
2. المقارنة بين المتغيرات المتنوعة للإنتاج والتي تساهم في إستخدام أحدها من أجل المباشرة في تنفيذ العملية الإنتاجية.
3. بناء النظام الإنتاجي من خلال الإعتماد على الإختيار النهائي لنموذج الإنتاج والذي يتطلب وجود فهم مسبق في ضرورة التركيز على نوعية المواد التي تم إنتاجها.
4. قابلية تعديل النموذج: وهي القدرة على تطبيق أي تغيير أو مجموعة من التغيرات التي تساهم في إعادة صياغة نموذج الإنتاج حتى يتوافق مع أي تطورات حديثة في العملية الإنتاجية ، وقد تشمل هذه التطورات ظهور أفكار جديدة للإنتاج أو إستخدام مجموعة من الأدوات والأجهزة الحديثة.

خامساً: عمليات الإنتاج

حتى يتم تطبيق الإنتاج بطريقة صحيحة يجب أن يرتبط بمجموعة من العمليات المهمة وهي:.

1. **العملية الإنتاجية:** هي العملية الأولى من عمليات الإنتاج والتي تعتمد على إستخدام كافة الوسائل التي تساعد على تطبيقه بطريقة صحيحة ، وتشمل على الأيدي العاملة ، والقيمة المالية المُخصصة للإنتاج ، والوسائل الإنتاجية سواءً المرتبطة بالعمال أو الآلات الصناعية والتي تساهم في الحصول على المنتج النهائي.
2. **العملية التجارية:** هي الإعتماد على دور المنشأة التجاري في عرض المواد المنتجة سواءً أكانت سلعاً يتمّ توريدها إلى التجار أو تباع في الفروع الخاصة بالمنشأة ، أو خدمات يتم تقديمها من خلال المنشأة وفروعها ، وتساهم العملية التجارية في بيع إنتاج المنشأة إلى الأفراد المستهدفين منه.
3. **العملية النقدية:** هي التي تساهم في تحديد القيمة المالية لتكلفة الإنتاج والعمليات التشغيلية المستخدمة ومن ثم معرفة قيمة بيع المنتجات. تساعد هذه العملية القسم المالي في المنشأة في متابعة نتائج تحقيق الأرباح أو الخسارة من العملية الإنتاجية.
4. **العملية التسويقية:** هي إستخدام كافة الوسائل المتاحة والتي تساهم في تسويق المنتجات التي تم الحصول عليها من الإنتاج ، وكلما كانت العملية التسويقية قادرة على جذب الزبائن والمستهلكين إلى المنشأة ساهم ذلك في نجاح دور الإنتاج في الوصول إلى تحقيق الربح المطلوب.

سادساً: عناصر الانتاج

يهتم الإقتصاد بالدرجة الأولى بإشباع حاجات الأفراد في المجتمع ورغباتهم ، وحتى يتحقق هذا الإشباع لابد من إتخاذ إجراءات والقيام بعدة نشاطات حتى يتم ذلك ، أي أن إشباع الرغبات لا يأتي من الطبيعة وإنما يمكن الحصول عليه بالإنتاج ، أي خلق منفعة جديدة من خلال التحويل أو التغيير على مادة ما ويضم الإنتاج أربعة عناصر أساسية هي على النحو الآتي:.

1. **العمل:** هو تلك الممارسات والأنشطة والعمليات التي يقوم بها الأفراد سواء كان ذلك ذهنياً أو يدوياً للتوصل في النهاية إلى إنتاج سلعة أو خدمة ما ، ويطلق على العمل أحياناً الموارد البشرية ، ويعتبر العمل من أكثر عناصر الإنتاج أهمية إذ بدونه لا تتم العملية الإنتاجية. يصنف العمل إلى نوعين في العملية الإنتاجية وهما (العمل اليدوي وهو ذلك العمل الذي يتطلب بذل مجهود عضلي كبير ، والعمل الذهني وهو ذلك العمل الذي يعتمد على الذهن والمعرفة) ، وحتى يحقق العمل شروط الإنتاج لابد من توفر الخصائص التالية به وهي:.
   - يستلزم أن يكون العمل إرادياً حتى يتمكن الفرد من الإبداع به والانسجام معه.

- العمل مصدر للرفاهية والسعادة ، فتتحقق الرفاهية من خلال الحصول على المردود المادي الذي يسعى الفرد لجنيه من خلال العمل. كما يجب أن يكون العمل هادفاً.

2. **رأس المال:** هو تلك العناصر والوسائل التي ينتهجها الإنسان ويستخدمها في حياته العملية ويدخلها في العملية الإنتاجية لتساعده للوصول إلى إنتاج السلع والخدمات ، وقد يتمثل ذلك بالآلات والمعدات التي يطلق عليها إقتصادياً بالسلع الرأسمالية. أما فيما يتعلق بالسلع الإستهلاكية بهذا النطاق فهي تلك التي ينتجها الإنسان ليتم إستهلاكها بشكل شخصي كالغذاء والملبس ، أما رأس المال إقتصادياً فهو على الأغلب المال أو النقد المستخدم في تسيير العملية الإنتاجية والمخصص لها لتوفير كل ما تحتاجه من مواد خام وأيدٍ عاملة.
3. **الأرض:** يتباين مفهوم الأرض في الإقتصاد عن المفهوم الشائع في العامية ، إذ يشير إقتصادياً إلى أنه كل ما تحتويه الأرض في جوفها أو سطحها وكل ما يحيط بها من مسطحات مائية أو غابات أو أراضٍ قابلة للزراعة ويمكن أن تقدم الإفادة للعملية الإنتاجية ، لذلك يمكن إدراج مفهوم الأرض تحت مسمى الموارد الطبيعية التي يتم العثور عليها في البيئة المحيطة ولم يتدخل الإنسان في إيجادها إطلاقاً.
4. **التنظيم:** تعتبر العملية التنظيمية هي الرأس المدبر للعملية الإنتاجية كاملة ، حيث بدونها ستختلط الأمور على الأيدي العاملة وتصبح مشتتة وغير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة ، فبوجودها تلعب دوراً هاماً في توظيف عناصر الإنتاج السابقة كل حسب دوره للتوصل بالنهاية إلى تحقيق الهدف منها وهي السلع والخدمات.

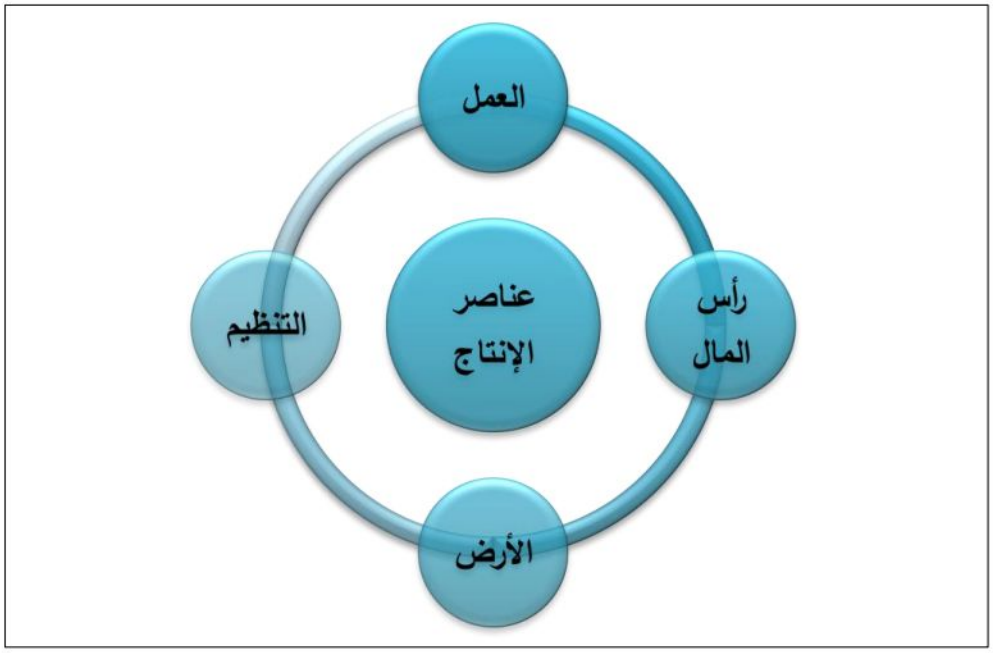

عناصر الإنتاج (عناصر العملية الإنتاجية)

المحاضرة الثامنة

تكاليف الإنتاج

محاور المحاضرة

- **مفهوم تكاليف الإنتاج**
  - ❖ **التكاليف الضمنية والصريحة**
  - ❖ **التكاليف الثابتة والمتغيرة**
- **متوسط التكاليف**
- **الكلفة الحدية**
- **صيغ الإحتساب**

تمهيد

تفترض نظرية العرض عند إتخاذ قرارات الإنتاج أن المشروعات تسعى لتعظيم أرباحها ، والربح يأتي من الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات ، فأما قيمة المخرجات فهي تمثل الإيراد الذي يحصل عليه المشروع من بيع قيمة منتجاته ، أما المدخلات فهي التكلفة التي يتحملها المشروع. فتكاليف الإنتاج هي التكلفة التي تتحملها المؤسسة عند تصنيع منتج أو تقديم خدمة للعملاء. وتشمل تكاليف الإنتاج مجموعة متنوعة من النفقات بما في ذلك العمالة والمواد الخام ولوازم التصنيع الإستهلاكية والنفقات الإضافية العامة وغيرها.

أولاً: مفهوم تكاليف الإنتاج

يتحدد عرض سلعة ما بتكاليف إنتاجها ، لذا فتحليل التكاليف يرتبط بنظرية العرض أي أنه يرتبط إرتباطاً وثيقاً بنظرية الإنتاج ، ونتيجة لذلك فإن مفهوم التكاليف عند الإقتصاديين يختلف عنه عند المحاسبين لذا فأنها تعرف عندهم "**بأنها التكاليف النقدية المختلفة التي تتحملها المنشأة خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) وتشمل تكاليف المواد الاولية ، الإجور ، الإيجارات ، الفوائد ، الإندثارات ، الصيانة.... الخ**" ، أما عند الإقتصاديين فيطلق عليها بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الإجتماعية أو تكلفة الإختيار وهي عبارة "**عن تكلفة الموارد التي يخصصها المجتمع لإنتاج سلعة ما على حساب سلعة أُخرى**" ويطلق عليها بالتكلفة الإجتماعية لأنه لو لم ننتج تلك السلعة لحولنا الموارد لإنتاج سلعة أُخرى بدلاً منها. إن تكاليف الإنتاج هي التكاليف المتعلقة بتصنيع أو شراء السلع التي تدر الدخل للشركة. تشير أيضاً إلى المبلغ الإجمالي للمال المطلوب لإنتاج كمية معينة من المنتج. نظراً لأن هدف الشركات هو تعظيم

الأرباح ، فمن المهم فهم مكونات هذه الأرباح. من ناحية أخرى تمتلك الشركات دخلاً وهو مقدار الأموال التي تأتي من المبيعات. من ناحية أخرى فإن الشركات لديها تكاليف الإنتاج.

ثانياً: أنواع تكاليف الإنتاج

هناك أنواع من التكاليف الخاصة بالإنتاج نذكر منها الآتي:.

1. **التكاليف الصريحة:** نعني بالتكاليف الصريحة أو الظاهرة بالتكاليف المحاسبية وهي (التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل الحصول على عناصر الإنتاج مثل تكاليف إجور ومرتبات العمال ، الضرائب ، النثريات ، ثمن المواد الأولية ، مصاريف الصيانة ، مصاريف الدعاية والإعلان ومصاريف الماء والكهرباء والنقل والهاتف... الخ.
2. **التكاليف الضمنية:** هي تلك التكاليف التي لا تتحملها المنشأة بشكل صريح وواضح ومباشر ولكنها من وجهة اقتصادية تضاف الى التكاليف الصريحة أنه تم التضحية بها فمثلاً (عند بناء مصنع على قطعة أرض مملوكة لصاحبه فإنه ضحى بإستخدامها في إمور أُخرى كتأجيرها أو بيعها أو زراعتها) ، كذلك إذا عمل أحد أفراد عائلته في المصنع أو إذا قام هو بإدارة مصنعه كل هذا يعتبر تكلفة تتمثل في الإجور والفوائد التي كان بإمكانه الحصول عليها لو إستخدمها خارج نطاق عمل مصنعه.
3. **التكاليف الثابتة:** وهي تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج ، فالمنتج يدخلها في حساباته حتى لو توقف الإنتاج فهي لا تتأثر بحجم الإنتاج مثل (إيجار المباني ، أقساط المباني ، ضريبة المباني ، إستهلاك الآلات... الخ). **إذ يكون منحنى التكاليف الثابتة على شكل خط مستقيم موازي للمحور الافقي.** أي أن المنشأة تتحمل مثلاً (1000) دينار سواء أنتجت (1 طن) قماش أو (3 طن) أو (5 طن) خلال فترة قصيرة من الزمن ، لذا فإن المنحنى يكون خط مستقيم موازي للمحور الافقي.
4. **التكاليف المتغيرة:** هي تلك التكاليف التي ترتبط طردياً مع حجم الإنتاج إذ تزداد عند زيادة حجم الإنتاج وتقل إذا قل حجم الإنتاج. مثال ذلك (تكاليف المواد الخام ، تكاليف النقل ، إجور العمال). **إذ يبدأ منحنى التكاليف المتغيرة من نقطة الأصل متجهاً إلى أعلى ومن اليسار الى اليمين دليل على العلاقة الطردية بين التكاليف وحجم المتغيرات.**
5. **التكاليف الكلية:** التكاليف الكلية أو الإجمالية عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة التي يتحملها المنتج. فهي جميع عناصر التكاليف التي ينفقها المشروع في سبيل إنتاج السلع ، سواء كانت تكاليف مباشرة أو غير مباشرة. أو تعتبر مجموع عناصر المصاريف المختلفة التي حملت فعلا على الإنتاج ، إذ يسمى معدل تغير التكلفة الإجمالية حسب الكمية المنتجة بالتكلفة الحدية أو التكلفة الهامشية.

ثالثاً: متوسط التكاليف

تهتم المشروعات الإنتاجية بتحديد تكلفة الوحدة الواحدة من إنتاجها ، لأن المبيعات تتحدد بسعر الوحدة الواحدة منها ، ولذلك يتعين على المشروعات الإنتاجية معرفة تكلفة كل وحدة منتجة فضلا عن تكاليفها الكلية والمتغيرة والثابتة. فمتوسط الكلفة يعني "**تكلفة الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة ويمكن الحصول عليها بتقسيم مجموع التكاليف على عدد الوحدات المنتجة**" ، إذ توجد تكلفة متوسطة لكل نوع من هذه التكاليف سوف يتم توضيحها على النحو الآتي:.

1. **متوسط التكلفة الثابتة:** وتعرف بأنها مقدار ما تتحمله الوحدة الواحدة من تكاليف ثابتة ، وتساوي حاصل قسمة التكاليف الثابتة على حجم الانتاج ، كما إن هذا المقدار يتناقص بإستمرار مع زيادة حجم الإنتاج ، لأن التكاليف الثابتة هي مقدار ثابت لا يتغير بتغير حجم الانتاج ، لذلك فمع زيادة حجم الإنتاج تتوزع نفس التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة ، وبالتالي ينخفض نصيب الوحدة المنتجة منها ، مع ملاحظة أنها لا يمكن أن تصل الى الصفر. تكون العلاقة بين حجم الإنتاج ومتوسط التكاليف الثابتة علاقة عكسية بمعنى إذا إزداد حجم الإنتاج فأن متوسط التكاليف الثابتة سينخفض ، وإذا إنخفض حجم الإنتاج فإن متوسط التكاليف الثابتة سيزداد والسبب في ذلك يعود إلى ثبات البسط في المعادلة الآنفة الذكر (التكاليف الثابتة) وتغيير المقام (حجم الإنتاج) مما يؤدي الى تغيير قيمة الكسر.
2. **متوسط التكلفة المتغيرة:** يتمثل متوسط التكلفة المتغيرة في تكلفة الحصول على عنصر الإنتاج المتغير لكل وحدة واحدة من الإنتاج ، أي انها حاصل قسمة التكاليف المتغيرة على حجم الإنتاج. فمتوسط التكلفة المتغيرة يتمثل في نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة.
3. **متوسط التكلفة الكلية:** تعرف بأنها مقدار ما تتحمله وحدة الإنتاج الواحدة من تكاليف كلية ، ويتم الحصول عليها بحاصل قسمة التكاليف الكلية على حجم الانتاج. ويمكن أيضا الحصول على متوسط التكلفة الكلية من خلال جمع متوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة المتغيرة.
4. **التكاليف الحدية:** تعرف التكاليف الحدية بأنها مقدار التغير في التكاليف الكلية أو التكاليف المتغيرة الناتج عن تغير حجم الإنتاج بمقدار وحدة واحدة ، أي أنها تكلفة الوحدة الأخيرة من الانتاج. إذ يمكن الحصول على التكاليف الحدية من خلال قسمة التغير في التكاليف الكلية على التغير في حجم الانتاج.

5. **التغير في حجم الانتاج:** كما هو معروف أن التكاليف الثابتة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج ، أي أن معدل تغيرها يساوي صفر مما يعني أن التكاليف الحدية تساوي التغير في التكاليف المتغيرة الناتج عن تغير حجم الانتاج بوحدة واحدة وكما أنها تساوي أيضا التغير في التكاليف الكلية الناتج عن تغير حجم الإنتاج بوحدة واحدة.

رابعاً: صيغ إحتساب التكاليف

يمكن حساب متوسط التكاليف وفقاً للصيغ الآتية:.

1. **متوسط التكاليف الثابتة**

$$\text{متوسط التكاليف الثابتة} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة}}{\text{إجمالي كمية الإنتاج}}$$

2. **متوسط التكاليف المتغيرة**

$$\text{متوسط التكاليف المتغيرة} = \frac{\text{إجمالي التكاليف المتغيرة}}{\text{إجمالي كمية الإنتاج}}$$

3. **متوسط التكاليف الكلية**

$$\text{متوسط التكاليف الكلية} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الكلية}}{\text{إجمالي كمية الإنتاج}}$$

4. **التكلفة الحدية**

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{التغير في التكلفة الكلية}}{\text{التغير في الإنتاج}}$$

وبما أن التغير في التكلفة الكلية يعادل التغير في التكلفة المتغيرة لذا يمكن الحصول على الكلفة الحدية (أي الإضافة إلى التكلفة الكلية أو تكلفة الوحدة الإضافية الأخيرة) من خلال الصيغة أدناه.

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{التغير في التكلفة المتغيرة}}{\text{التغير في الإنتاج}}$$

جدول يوضح أنواع التكاليف

الإنتاج طن	التكلفة الثابتة	التكلفة المتغيرة	التكلفة الكلية	متوسط التكلفة الثابتة	متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الكلية	التكلفة الحدية
1	60	30	90	60	30	90	--
2	60	40	100	30	20	50	10
3	60	45	105	20	15	35	5
4	60	55	115	15	13.75	28.75	10
5	60	75	135	12	15	27	20

كيف نفهم التكلفة الحدية؟

التكلفة الحدية: هي مقدار التغير في التكلفة الكلية الناتجة عن زيادة الكمية المنتجة بوحدة واحدة ، تستخدم في تحليل تكاليف وأرباح الإنتاج عند دراسة زيادة الإنتاج وجدوى التوسع من عدمه. فهي التكاليف المترتبة عل زيادة الإنتاج وحدة واحدة وتمثل التكاليف المتغيرة التي يتحملها المشروع في سبيل إنتاج السلع أو الخدمات ، التكلفة الحدية في كل مستوى من مستويات الإنتاج تشمل أي تكاليف إضافية مطلوبة لإنتاج الوحدة الاضافية.

المحاضرة التاسعة

الإيرادات

محاور المحاضرة

- **الإيرادات**
  - ❖ **الإيراد الكلي**
  - ❖ **الإيراد المتوسط**
  - ❖ **الإيراد الحدي**
- **صيغ الإحتساب**

تمهيد

الإيراد في الاقتصاد هو الدخل الذي تحققه الشركة أو المصنع أو المؤسسة التجارية من نشاط أعمالها التجاري ، وهو في العادة إيراد بيع سلع أو خدمات إلى المشترين. إذ يُعرف المبلغ الإجمالي الناتج عن بيع السلع والخدمات التي تُقدمها الشركات باسم الإيرادات والتي تُساهم في تحديد القوة المالية للشركة ، حيث تبين مدى فعالية الشركات في توليد المبيعات وتحقيق هذه الإيرادات.

أولاً: مفهوم الإيرادات

تعرف الإيرادات لغة على أنها الدخل الذي ينتج عن مصدر معين ، مثل العقارات التي يتوقع أن يكون لها عائدات سنوية كبيرة ، كما تعرف على أنها إجمالي الدخل العائد من الإستثمار ، ومن مرادفات مصطلح الإيرادات (الأرباح ، المكاسب ، الدخل ، العائدات ، الوارد). كما تعرف الإيرادات لغة على أنها المبالغ المالية التي تقوم منشآت الأعمال على تحصيلها من مجال عملها الرئيسي ويستثنى منها النفقات. بينما تعرف الإيرادات إصطلاحًا على أنها المبالغ التي تحصل عليها الشركة من بيع المنتجات أو تقديم الخدمات للعملاء ، ويكون مطروحاً منها نفقات الشركة ، مثل رسوم مكتب المحاماة التي يحصل عليها مقابل خدماته القانونية أو أي رسوم أُخرى مشابهة لذلك. بينما تعرف الإيرادات الحكومية على أنها الإيرادات التي يتم تمويل الحكومات بها ، حيث تعد بمثابة الموارد المالية لها لضمان عمل هذه الحكومات. فالإيرادات هي التي تبين مدى الربح الذي تحققه الشركات من بيعها للسلع أو الخدمات وذلك بعد دفع كافة المصروفات المترتبة عليها ، وعليه من المهم معرفة تعريف الإيرادات والمصروفات بدقة من أجل معرفة

الربح الناتج من بيع السلع والخدمات. يمكن توضيح مفاهيم الإيراد (الكلي ، المتوسط ، الحدي) من خلال الآتي:.

1. **الإيراد الكلي:** يعرف الإيراد الكلي بأنه مجموع ما يحصل عليه البائع مقابل بيعه للكمية التي يبيعها من منتجاته ، فالإيراد الكلي هو حاصل ضرب الكمية المباعة (Q) في سعرها (P). فالإيراد الكلي يساوي تكلفة عناصر الإنتاج الكلية مضافاً إليها إجمالي القيمة المضافة (الربح). أي هي عبارة عن مجموع تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة إضافة إلى القيمة الاضافية التي تضاف إلى التكلفة ، والمعبر عنها (بالربح) وعند حساب الإيرادات الكلية يجب مراعاة كافة عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.
2. **الإيراد المتوسط:** يعرف الإيراد المتوسط على أنه نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي ، فهو إذاً ناتج قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة.
3. **الإيراد الحدي:** يعرف الإيراد الحدي بأنه مقدار التغير في الإيراد الكلي الناتج عن تغير الكمية المباعة بمقدار وحدة واحدة ، فهو التغير في الإيراد الكلي نتيجة بيع وحدة إضافية واحدة من الإنتاج.

ثانياً: جدول الإيرادات

نقصد هنا بجدول الإيرادات هو بيان الإيراد الكلي المتحقق عن بيع حجم معين من الوحدات المنتجة مضروباً بسعر البيع ، كذلك بيان نصيب الوحدة الواحدة من الإيراد المتوسط ، إضافة لذلك التعرف على الإيراد الحدي والذي يكون نتاج التغير الذي يحصل في الإيراد الكلي نتيجة بيع وحدة إضافية واحدة.

ملاحظة: في جدول الإيرادات قد يختلف سعر البيع أو يكون ثابتاً طبقاً لنوع المنافسة

الجدول رقم1: ثبات سعر البيع

الإنتاج المباع	سعر بيع الوحدة	الإيراد الكلي	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدي
1	10	10	10	--
2	10	20	10	10
3	10	30	10	10
4	10	40	10	10
5	10	50	10	10
6	10	60	10	10
7	10	70	10	10
8	10	80	10	10

9	10	90	10	10
10	10	100	10	10

الجدول رقم2: إختلاف سعر البيع

الإنتاج المباع	سعر بيع الوحدة	الإيراد الكلي	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدي
1	16	16	16	--
2	15	30	15	14
3	14	42	14	12
4	13	52	13	10
5	12	60	12	8
6	11	66	11	6
7	10	70	10	4
8	9	72	9	2
9	8	72	8	0
10	7	70	7	-2
11	6	66	6	-4

ثالثاً: صيغ إحتساب الإيرادات

يتم حساب الإيرادات الواردة في الجدولين 1و2 وفقاً للصيغ الآتية:.

1. الإيراد الكلي

$$\text{الإيراد الكلي} = \text{حجم الإنتاج المباع} * \text{سعر بيع الوحدة الواحدة}$$

2. الإيراد المتوسط

$$\text{الإيراد المتوسط} = \frac{\text{حجم الإيراد الكلي}}{\text{حجم الإنتاج المباع الكلي}}$$

3. الإيراد الحدي

$$\text{الإيراد الحدي} = \frac{\text{مقدار التغير في الإيراد الكلي}}{\text{مقدار التغير في حجم الإنتاج المباع الكلي}}$$

$$\text{الإيراد الحدي} = \frac{\text{الإيراد الجديد} - \text{الإيراد القديم}}{\text{حجم الإنتاج المباع الكلي الجديد} - \text{حجم الإنتاج المباع الكلي القديم}}$$

المحاضرة العاشرة

الأسواق

محاور المحاضرة

- **الأسواق: أشكالها وخصائصها**
- ❖ **سوق المنافسة الكاملة وشروطه**
- ❖ **سوق الإحتكار التام وخصائصه**
- **المنافسة الإحتكارية**
- **إحتكار القلة**

تمهيد

بشكل عام يقصد بالسوق بأنه الموضع الذي يُجلب إليه المتاع والسلع للبيع والإبتياع ، كذلك ينظر له بأنه المكان الذي يجتمع فيه طرفان أحدهما معني ببيع سلع ومنتجات معينة أو تقديم خدمة ما ، والآخر يقصد شراء هذه السلع والخدمات. كما يختلف مفهوم السوق في علم الإقتصاد عن المفهوم العام المقترن بمكان بيع السلع والخدمات ، إذ ينظر له إقتصادياً بأنه مجموعة من معاملات البيع والشراء للسلع وتشكيل سعرها بناءً على عدد لا يُحصى من القرارات ، حيث تعتمد هذه القرارات على عاملين رئيسيين يعملان معاً وهما كالآتي:.

- الطرف المنتج للسلعة: وهو الذي يتحكم بسعر العرض في السوق.
- الطرف المستهلك للسلعة: والذي بدوره يتحكم بسعر الطلب في السوق.

يحدد النطاق الجغرافي طبيعة السوق الإقتصادية ، حيث تختلف إذا كان الإقتصاد ريفياً ، أو الإقتصاد على مستوى دولة ما ، أو على المستوى الإقتصادي لمنطقة معينة ، أو على مستوى الاقتصاد الدولي.

أولاً: مفهوم السوق

هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع. أو هو العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة. **ويتميز السوق بأربع خصائص هي:.**

- كثرة عدد البائعين والمشترين.
- تجانس السلعة تجانسا تاماً.
- حرية الدخول والخروج من السوق.
- العلم التام بأحوال السوق.

كما أن العوامل المحددة لنطاق ونوع السوق يمكن تحديدها على النحو الآتي:.

1. عدد البائعين أو المنتجين للسلعة أو الخدمة.
2. عدد المشترين أو المستهلكين للسلعة.
3. درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة.
4. طبيعة السلعة ونوعها.
5. مدى الإرتباط بين البائع والمشتري وسهولة الإتصال بينهما.

ثانياً: أشكال السوق

1. سوق المنافسة الكاملة وشروطه

هي تلك السوق التي تتوافر فيها أربع خصائص تميزها عن سائر أشكال الأسواق الأخرى ، أو شروط لابد من توافرها والتي إن تخلف أحدها إنتفى أن تكون السوق هي سوق منافسة تامة أو كاملة. وهذه الخصائص هي:.

- **كثرة عدد البائعين والمشترين:** فلا بد من وجود عدد كبير من المنتجين البائعين للسلعة أو الخدمة ، وعدد كبير من المستهلكين المشترين للسلعة أو الخدمة ، مع ضآلة نصيب كل منهم ، وبذلك تعتبر المنشأة أو المنتج في حالة سوق المنافسة التامة متلقياً للسعر السائد في السوق وليس صانعاً له.
- **تجانس السلعة تجانساً تاماً:** فالسلعة هنا متشابهة ومتجانسة تماماً ، بحيث يمكن إحلال أي سلعة منها محل الأخرى في إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك.
- **حرية الدخول والخروج من السوق:** ولذلك لعدم وجود أي حواجز أو قيود إدارية كانت أو قانونية أو إقتصادية تمنع منشأة جديدة من الدخول في السوق أو منشأة قائمة من الخروج.
- **العلم التام بأحوال السوق:** حيث يشترط توافر كامل البيانات والمعلومات لدى جميع البائعين والمشترين ، سواء بالثمن السائد أو أي أمور أخرى تتعلق ببيع وشراء السلعة في السوق.

2. سوق الإحتكار التام وخصائصه

المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالإستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه وذلك بالشروط التالية:.

- أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة.
- أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق.
- عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة أو السوق وهنا يصبح المنتج المحتكر صانعاً للسعر.

هذا ويفرق البعض بين نوعين من الإحتكار:.

أ. إحتكار البيع هو السوق الذي يتولى فيه منتج واحد بيع سلعة ليس لها مثيل في السوق.

ب. إحتكار الشراء يعني قيام مستهلك واحد بشراء سلعة ليس لها مثيل في السوق.

3. سوق المنافسة الاحتكارية

وهو السوق الذي يمتاز بعدد من الخصائص يمكن تحديدها فيما يلي:

- وجود عدد كبير من المنتجين البائعين.
- تماثل السلعة مع شيء من التمييز بينها.
- حرية الدخول والخروج من السوق.

4. سوق إحتكار القلة

وهي سوق يتولى فيها عدد محدد من المنتجين بيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة يستأثر كل منهم بنسبة كبيرة من الإنتاج أو الصناعة ، ويؤثر بقراراته وبسياساته الإنتاجية أو التسويقية السعرية تأثيراً مباشراً في باقي المنتجين.

المحاضرة الحادية عشر

الناتج القومي

محاور المحاضرة

- **الناتج القومي**
- **الدخل القومي**
- **طرق حساب الدخل القومي**

أولاً: الناتج القومي

الناتج القومي هو تقدير للقيمة الإجمالية لجميع المنتجات والخدمات النهائية المنتجة في فترة معينة عن طريق الإنتاج الذي يقوم به مواطنو بلد ما. فهو بذلك يكون مجموع نفقات الإستهلاك الشخصي الخاص والإستثمار المحلي الخاص والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات وأي دخل يحصل عليه المواطنون من إستثماراتهم في الخارج مطروحاً منه الدخل المحصل من طرف الأجانب في الإقتصاد الوطني. (يمثل صافي الصادرات الفرق بين ما يصدره بلد ما مطروحاً منه الواردات من السلع والخدمات).

يرتبط الناتج القومي بمؤشر إقتصادي هام آخر يسمى الناتج المحلي الإجمالي. يراعي الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج داخل حدود بلد ما بصرف النظر عمن يملك وسائل الإنتاج. يبدأ الناتج القومي الإجمالي بالناتج المحلي الإجمالي ويضاف إليه الدخل الإستثماري للمواطنين المقيمين بالخارج من الاستثمارات في الخارج ويطرح منه الدخل الإستثماري للمقيمين الأجانب المكتسب في أرض الوطن.

يدرج دخل الإستثمار الفردي الذي يكسبه مواطنو بلد ما تحت الناتج القومي الإجمالي ، وهو ما لا ينطبق على الاستثمار الأجنبي داخل حدود بلد ما. وهذا يتناقض مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس الناتج والدخل الإقتصاديين على أساس الموقع وليس على أساس الجنسية.

قد يكون للناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي قيم مختلفة ، إذ يمكن أن يشير الفرق الكبير بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي إلى درجة عالية من الإندماج في الإقتصاد العالمي.

مفهوم الناتج القومي الإجمالي

يقيس الناتج القومي الإجمالي القيمة النقدية الإجمالية للناتج الذي ينتجه مواطنو بلد ما. ولذلك يجب أن يستبعد أي ناتج ينتجه المقيمون الأجانب داخل حدود البلد عند حساب الناتج القومي الإجمالي ، في حين يجب حساب أي ناتج ينتجه المواطنون خارج حدود البلد.

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

يرتبط الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي إرتباطاً وثيقاً جداً ، وتأتي المفاهيم الأساسية للخلافات بينهما من حقيقة أنه قد يكون هناك شركات مملوكة من قبل الأجانب المقيمين تنتج السلع في حدود البلاد ، وشركات مملوكة من قبل السكان المحليين تنتج السلع لبقية العالم فيعود دخلها على السكان المحليين.

على سبيل المثال ، يوجد عدد من الشركات الأجنبية التي تنتج السلع والخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية وتنتقل إيراداتها الخاصة بها للأجانب من البلدان خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمثل، توجد العديد من الشركات الأمريكية تنتج السلع والخدمات خارج حدود الولايات المتحدة وتحول الأرباح لمواطني الولايات المتحدة.

وإذا كان الدخل الذي تدره الشركات الوطنية خارج الولايات المتحدة يتجاوز الدخل الذي تدره شركات يملكها مقيمون أجانب داخل الولايات المتحدة يكون الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة أعلى من ناتجها المحلي الإجمالي.

لا يغني الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج القومي الإجمالي لمجرد أنه الأكثر متابعة على نطاق واسع ، ما يزال الناتج القومي الإجمالي يستحق المتابعة أيضاً لأن الإختلافات الكبيرة بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي قد تشير إلى أن البلاد أصبحت أكثر إنخراطاً في التجارة الدولية.

كلما زاد الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ، زادت درجة الدخل والنشاط الإستثماري في ذلك البلد. بما في ذلك الأنشطة العابرة للحدود مثل الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: الدخل القومي

إن قياس مستوى النشاط الإقتصادي في أي مجتمع يتطلب تطوير مقياس إقتصادي للحكم عليه ، ويعد الدخل القومي من المقاييس الأكثر إستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومعرفة مستوى الرفاهية التي وصل اليها البلد كما يساعدنا على إجراء المقارنات بين الدول.

يعرف الدخل القومي بأنه "مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" ، كما يمكن أن نعرفه بأنه "مجموع عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت داخل أم خارج البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" ، وبما أن العوائد المستلمة من قبل عناصر الإنتاج تمثل القوة الشرائية في الإقتصاد فهي لا بد ان تكون مساوية للإنفاق القومي على مختلف السلع والخدمات.

وعند دراسة الدخل القومي يجري التأكيد على:.

1. من خلال تعريف الدخل القومي فهو يتضمن جميع الدخول التي يحصل عليها مواطنو البلد سواء كانوا داخله أم خارجه ، أي يجب إستبعاد الدخول التي يحصل عليها الأجانب داخل البلد ، ويضاف إليه الدخول التي يحصل عليها أبناء البلد في الخارج.
2. إن الدخل القومي يجب أن يكون ناتج من خدمات إقتصادية ، والمعيار الذي يستخدم لتحديد فيما إذا كان الدخل المستلم يحتسب ضمن الدخل القومي أم لا هو إذا ما مثل المبلغ المدفوع مساهمة أحد العوامل الإنتاجية ، ووفقاً لذلك فان المساعدات والهبات والهدايا والفائدة على القروض الحكومية والدخول المتأتية من نشاطات غير إقتصادية لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي ، وكما أن الخدمات العرضية مثل الحصول على الأرباح من خلال شراء دار أو سند وبيعه بسعر أعلى فإنها لا تدخل في الدخل القومي وانما تعد من قبيل "الأرباح القدرية" **(وهي الأرباح التي يتم جنيها من دون جهد مبذول أو إنتاج فعلي ملموس)** ، كذلك فان الإرث لا يدخل ضمن حسابات الدخل القومي لأنه لا يعدو ان يكون انتقال ملكية.

ثالثاً: طرق حساب الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي من المواضيع الهامة التي يهتم بها علماء الإقتصاد والسياسية والتخطيط ، سبب ذلك أنه مؤشر مهم ونموذجي لقياس مدى التطور والنمو والتقدم الإقتصادي في مجتمع معين ، بالإضافة إلى دوره المهم في تكوين صورة عن مستوى الرفاهية والمعيشة لأفراد وجماعات المجتمع.

يقول "ألفريد مارشال"[1] إن الدخل القومي عبارة عن كمية ما ينتجه المجتمع من السلع المختلفة سنوياً نتيجة تفاعل عنصري رأس المال والعمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى. فهو مجموع قيمة السلع والخدمات الإنتاجية من قبل سكان المجتمع خلال سنة واحدة ، أي مجموع الإنتاج الصافي للسلع والخدمات القطرية المختلفة خلال عام من مساهمة العوامل الإنتاجية والبشرية والمادية.

الهدف الأساسي من حساب الدخل القومي هو معرفة مقدار الخدمات والبضائع التي تم إنتاجها للإقتصاد الكلي خلال فترة مقدارها عام ، ويوجد ثلاث طرائق لقياس الدخل القومي هي على النحو الآتي:.

[1] "**ألفرد مارشال**": هو إقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج ، كان من أكثر الإقتصاديين تأثيرا في عصره. إشتهر بكتابه "مبادئ الإقتصاد" حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الإقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا ، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للإقتصاد مثل العرض والطلب ، المنفعة الحدية ، كلفة الإنتاج.

1. **حساب الدخل القومي بوصفه مقبوضات:** تقدم عناصر الإنتاج مجموعة من الخدمات ومقابل ذلك فإنها تحصل على مقبوضات على شكل الأجور، والفوائد ، والريع ، أو الأرباح ، والإيجارات ، ولو أحصى وجمع المركز الإحصائي جميع ما تم قبضه خلال سنة واحدة فإن حاصل حجمها يكون مساوياً لدخل سكان المنطقة كلها ، أي أن مجموع المقبوضات يُساوي الدخل القومي.
2. **حساب الدخل القومي بوصفه نفقات:** عندما يستهلك الأفراد أو الحكومة البضائع والخدمات المختلفة من الوحدات الإنتاجية ويقوم كل من المستهلكين بدفع مبالغ نقدية مقابل حصولهم على البضائع والخدمات ، فإنه من السهل حساب الوحدات الإستهلاكية التي قامت بشراء ما أنتجته الوحدات الإنتاجية خلال سنة واحدة لمعرفة مجموع النفقات ، وبالتالي معرفة الإنتاج القومي السنوي ، لأن مجموع النفقات يساوي الدخل القومي.
3. **حساب الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة:** لمعرفة معنى القيمة المضافة يجب ذكر مثال بسيط هو الملابس القطنية ، فالفلاح يبيع القطن في الأسواق على هيئة قطن غير محلوج ، والذي يشتري القطن يحلجه في مصنع خاص ثم يبيعه لمصنع الغزل ، وبعد ذلك يتم بيع القطن المغزول إلى مصنع النسيج ، ثم يتم تحويله إلى قماش وبيعه إلى المستهلكين. وهذه العمليات تحول البضاعة من مادة خام إلى مادة مصنعة وكلما تحولت المادة من حالة إلى أخرى تزداد قيمتها بمقدار يسمى "القيمة المضافة" ، وبذلك فإن حساب الدخل القومي يعتمد بشكل كبير على القيمة المضافة ، أي من خلال ضرب مقدار كمية البضاعة النهائية في معدل سعرها في السوق.

المحاضرة الثانية عشر

النقود

محاور المحاضرة

- مفهوم النقود
- وظائف النقود
- أنواع النقود

أولاً: مفهوم النقود

تعرف النقود على أنها كل ما يحصل على قبول عام عند القيام بأي عملية تداول ، ويكون ذلك من خلال قبولها من قبل جميع الأفراد الذين يعيشون في المجتمع ، ويتم إستعمالها كوسيلة لتبادل السلع والخدمات ومقياس للقيمة ، وهي جزء أساسي من العملية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء. أو هي كل ما يتمتع بقبول عام في التداول ، أي بقبول كل أفراد المجتمع كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ، وهي أيضاً ظاهرة إجتماعية كونها تمثل جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإقتصادي الذي هو بطبيعته نشاط إجتماعي ، والنقود لا تتمتع بصفتها هذه إلا بقبول أفراد المجتمع لها ، هذا القبول الذي تحقق من خلال عملية تاريخية طويلة.

نظام المقايضة

نظام المقايضة هو نظام الصرف الذي يتم من خلاله تبادل الخدمات والبضائع بشكل مباشر بسلعة أُخرى أو خدمات أُخرى دون إستعمال وسيلة تبادل نقدية كالمال. تكون المقايضة ثنائية الأطراف ، وقد تكون متعددة الأطراف في بعض الأحيان ، بالإضافة إلى أنها تتواجد عادة بالتوازي مع الأنظمة النقدية في أغلب المناطق والبلاد المتقدمة ولكن على نطاق محدود.

نظام المقايضة بين العصور القديمة والحديثة

نظام المقايضة هو نظام يقوم على مبادلة شيءٍ بشيء آخر ، فمن يمتلك شيئاً لا يحتاج إليه ، ويريد شيئاً بحوزة شخص آخر يقوم بمقايضة هذا الشخص على ما يمتلك ، ففي العصور القديمة لم تظهر الحاجة للنقود ، حيث كان الإنسان يكتفي ذاتياً خلال تلك العصور على جميع المستويات الفردية أو العائلية أو على مستوى القبيلة ، حيث كان كل شخص يبادل جزءاً من إنتاجه مقابل السلع التي ينتجها الآخرون. المبادلة كانت تتم بواسطة المقايضة دون وجود فاصل من أي نوع ، أي دون إستخدام النقود كوسيط في عملية التبادل ، إلا أنَ هذا النظام أصبح قاصراً عن مجاراة التطور والتقدم الحضاري الذي ساد المجتمعات ، فالمقايضة ليست الصورة

المثلى للتبادل وإتمام المعاملاتِ المالية والإقتصادية ، إذ زادت حاجات الإنسانِ وأصبح يتنقل من منطقة إلى أخرى ولا يستطيع حمل كل شيء معه.

عيوب نظام المقايضة

- إنعدام وجود مقياس محدد للتبادل.
- صعوبة توافق رغبات البائع والمشتري في آن واحد.
- تعذر تجزئة بعض السلع.

أدى إنتشار عملية المقايضة إلى زيادة الإنتاج وتقسيم العمل أذ بدأ المنتج لا يعيش على ناتج عمله فقط وإنما على عائد عمله الذي وجهه لإنتاج السلع لغرض المبادلة (المقايضة) في المرحلة الأولى ثم بهدف مبادلة السلع بنقود في مرحلة لاحقة ، ومن هنا أخذت النقود تلعب دورها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. حيث كان الأفراد في العصور البدائية ينتجون السلع والخدمات البسيطة من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي ، ولكن مع تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية وظهور التخصص في أنتاج السلع والخدمات وتقسيم العمل بدأ الأفراد يتبادلون السلع والخدمات المنتجة الزائدة عن إحتياجاتهم عن طريق المقايضة ، وبما أن المقايضة تحتاج إلى سوق تتقابل فيه رغبات المنتجين إستناداً لقانون العرض والطلب ونظراً لعدم تحقق بعض أو كل تلك الرغبات فقد واجهت عملية المقايضة بعض الصعوبات التي تمثلت في صعوبة توافق رغبات المنتجين المتبادلين ، أي في رغبة كل طرف في الحصول على السلع المقدمة من الطرف الأخر سواء من حيث الكمية أو النوعية مما أدى إلى تطور عملية المقايضة ، تمثل هذا التطور بظهور النقود كشكل أخر من أشكال المقايضة وهذا يعني أن النقود ظهرت لتلافي صعوبات المقايضة من جهة ، ولتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات المنتجة من جهة أخرى.

ثانياً: وظائف النقود

ظهرت الحاجة إلى وجود النقود كوسيلة لعملية التبادل وذلك لصعوبة التعامل بنظام المقايضة الذي كان سائداً منذ القدم ، بالإضافة إلى التزايد الكبير في الإحتياجات والناتجة عن التطورات الكبيرة الحاصلة في المجتمعات ، فالنقود تقوم بالعديد من الوظائف والتي تتمثل فيما يلي:.

1. **الوظائف الأساسية:** تشمل على العديد من الأمور كجعلها وسيط مهم لعمليات التبادل ، بالإضافة إلى أنها مقياس مشترك للقيمة.
2. **وظائف ثانوية:** تتمثل في كونها تستخدم كمستودع للقيمة ، ومعنى ذلك أنه بإمكان الشخص القيام بحفظ وخزن النقود لأي فترة زمنية يريدها وينفقها في الوقت المناسب له دون تعرضها للتلف أو الفساد على عكس تخزين السلع التي تتعرض للتلف مع مرور الوقت ، بالإضافة

إلى أنه يمكن إستعمالها في العمليات المتعلقة بالمدفوعات الآجلة كالشيكات والسندات ، وتستعمل أيضاً في عملية التخزين لمنح القروض من خلال البنك.

بشكل عام يتم إستعمال النقود من قبل جميع الأفراد ويشتركون في القيام بذلك في جميع مجالات حياتهم المختلفة ، فهم يعملون من أجل الحصول على هذه النقود والتضحية بجزء منها للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون لها ، حيث ظهرت العديد من الأشكال والأنواع الخاصة بها مع مرور الوقت ، فكانت بداياتها بالنقود المعدنية ثم تطورت إلى النقود الورقية ثم إلى النقود المصرفية والشيكات من خلال البنوك ، وجميع هذه الأنواع تتلقى قبول من جميع الأفراد عند قيامهم بعمليات التبادل.

ثالثاً: أنواع النقود

مع ضرورة التطور الإقتصادي في مراحلة المختلفة أخذ أفراد المجتمع يبحثون عن سلعة وسيطة بديلة حتى يتمكنون من خلالها القضاء على عيوب نظام المقايضة ، ولذلك تنوعت السلع التي إتخذت نقوداً وإختلفت تبعاً لإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية وإختلاف العادات والتقاليد حسب المجتمعات. وقد ظهر في تاريخ التطور النقدي الأنواع الآتية من النقود:.

1. **النقود السلعية:** أول نوع من أنواع النقود التي عرفها الإنسان وتعامل بها وكانت الوسيلة الوحيدة المستعملة لعملية التداول في المجتمعات البشرية ولها العديد من الأشكال المختلفة كالماشية ، والجلود ، والقمح وغيرها من السلع. تمثل هذه النقود أول مرحلة من مراحل إنتقال المجتمعات الإنسانية من إقتصاديات المقايضة المباشرة إلى إقتصاديات التبادل على أساس إعتماد سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتحظى بقبول عام من قبل جميع أطراف المبادلات. إذاً فالنقود السلعية هي وسيلة لها قيمة ذاتية هي القيمة الإستعمالية للسلعة التي تتكون منها والتي تحتفظ بها ، سواء أُستعملت كنقود أو لم تستعمل تمييزاً لها عن القيمة التي حصلت عليها نتيجة قبولها العام كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات. رغم أن العديد من السلع قد أُستعملت كنقود في فترات مختلفة إلا أن السلع التي سادت في نهاية الأمر كنقد تلك التي إتصفت بالخصائص التي سهلت عملية التبادل وهذه الخصائص هي:.

- **الديمومة:** صفة تسمح للمستهلك بالإحتفاظ بالسلعة على مدى فترات زمنية طويلة نسبيا دون تأثر قيمتها التبادلية أو تلفها ، أي مقاومتها للهلاك وقابليتها للتخزين.
- **قابليتها للتجزئة:** وهي صفة مهمة يجب توافرها في أي سلعة كوحدة قياس لقيم السلع الأُخرى لأجل أن تتوافق وحداتها مع السلع الاخرى.
- **إمكانية حملها ونقلها:** وهي صفة مهمة أيضا من أجل توفرها في الأسواق وفي الزمن المناسب.

- **تميزها بالندرة:** أي تميز السلعة بالندرة النسبية وإرتفاع قيمتها التبادلية مقارنة بالسلع الأُخرى.

2. **النقود المعدنية:** ظهرت هذه النقود عندما واجه الكثير من الأشخاص صعوبة كبيرة في التعامل مع النقود السلعية ، ويعد هذا النوع من النقود إنتقال نوعي وتطور كبير في الحياة ، وسميت هذه المرحلة بمرحلة النقود المعدنية ، وكانت البدايات الأولى مقتصرة على التعامل بواسطة المعادن المختلفة كالنحاس والزنك والحديد وغيرها من المعادن ، ولكن في المراحل المتقدمة إستبدلت بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة.
3. **النقود الورقية:** تم إستعمال هذه النقود بدل من النقود المعدنية ، وظهرت نتيجة لتطور النظام الخاص بالمصارف والصرافة ، بالإضافة إلى الإنتشار الكبير للبنوك التجارية ، وأطلق عليها النقود الورقية النائبة.
4. **النقود الكتابية:** تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل المتطورة في إستخدام النقود ، وهي تستعمل في البنوك التجارية على شكل قيود دفترية ، وتمنح حاملها الحق في عملية السحب النقدي عند الحاجة وتتم من خلال دفاتر الشيكات.

المحاضرة الثالثة عشر

التضخم

محاور المحاضرة

- **المشاكل النقدية**
- ❖ **التضخم: المفهوم – الأسباب – النتائج**
- ❖ **الإنكماش: المفهوم – الأسباب – النتائج**

تمهيد

كثيراً ما يكون للحديث عن المال والإقتصاد آثار جانبية معقدة لا نفقهها كمن سافر في سفينة بلا ربان ، ومن تلك المواضيع أسباب غلاء الأسعار أو إنخفاض قيمة العملة ، وهو ما يعرف بالتضخم. لنفترض أن (محمد) إشترى علبة من الحلويات العام الماضي بسعر 1000 دينار عراقي لكنه في السنة الحالية أراد أن يشتري نفس العلبة فوجد أن قيمتها أصبحت 2000 دينار. هذا ما يسمى بالتضخم. والتضخم سيئ بالنسبة لذاك الشخص ، لأنه إن لم يكسب أموالاً إضافية فهي لن يستطيع شراء علبة الحلويات تلك. لكنه جيد بالنسبة (لجلال) الذي إقترض السنة الماضية 1000000 دينار من صديقه ، وهذه السنة سيعيد المبلغ نفسه لكنها فعلياً بقيمة أقل بسبب ضعف قوة الدينار هذه السنة ، وسيكون صديق (جلال) خاسراً كما خسر محمد في موضوع علبة الحلويات.

في الجانب الآخر عند (خالد) مصنع لصنع الأثاث وكان يبيع الكرسي الواحد بسعر (10000) دينار ، لكن الآن لم يعد أحد يشتري الكرسي بهذا السعر ، فالحالة المعيشية لكثير من الناس سيئة ما إضطره إلى تخفيض سعر الكرسي إلى 9000 دينار. كذلك إضطر خالد إلى التخلي عن بعض عماله ليعوض نقص الأرباح ، وأدى ذلك لزيادة عدد العاطلين عن العمل وهم بشكل طبيعي فقراء يميلون لعدم الإنفاق ، وأصبح الإقتصاد في حلقة مغلقة وفق التالي (ضعف إنفاق بسبب الفقر ، إنخفاض الأسعار ، تسريح عمال لخفض النفقات ، مزيد من الفقر ، ضعف إنفاق). وهذا يجسد تماماً حالة الإنكماش

القسم الأول: التضخم

أولاً: مفهوم التضخم

يبدو أن موضوع التضخم النقدي هو ظاهرة إقتصادية في جميع دول العالم والإهتمام بمعالجاته يحتاج الى جهود الإختصاصيين بعلم الإقتصاد داخل المؤسسات الحكومية ونتيجة لأهمية هذه الظاهرة لابد من الإشارة الى أن ظاهرة التضخم النقدي هي عالمية ولا تحصل في دولة دون

اخرى بل تحصل في الدول الغنية والدول الفقيرة ولكن بنسب متفاوتة ونتيجة لأسباب مختلفة حيث تنوعت تعاريف التضخم فمنهم من يعتبره زيادة في الأسعار أو زيادة في الإجور أو زيادة في الأرباح والأرصدة النقدية كما لا يتم الإتفاق بين الإقتصاديين حول ظاهرة التضخم النقدي بشكل دقيق إنما رجحت السبب في ذلك الى زيادة في الطلب وبالتالي زيادة للأسعار وفي ذات الوقت عجز النقود عن أداء وظائفها بشكل كامل وهذا ما يجعلنا نميل الى إعتماد نظرية التقليديين في موضوع التضخم الذي يعتبر سببه الزيادة في كمية النقود في السوق دون مواكبة لزيادة في إنتاج السلع أو الخدمات.

فالتضخم هو المعدل الإقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع مما يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة. ويُعرف أيضاً بأنه الإرتفاع المستمر والعام للأسعار. كذلك هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع إنخفاض القدرة على الشراء.

ثانياً: أنواع التضخم

إن التضخم هو ظاهرة تحدث عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات. فهناك أربعة أنواع رئيسية من التضخم مصنفة حسب سرعتها هي (الزاحف ، المتسارع ، الجامح ، المفرط). سيتم تناولها كما يلي:

1. **التضخم الزاحف:** يحدث التضخم الزاحف أو المعتدل عندما ترتفع الأسعار بنسبة 3٪ سنوياً أو أقل. فعندما ترتفع الأسعار بنسبة 2٪ أو أقل فإنها تفيد النمو الإقتصادي. هذا النوع من التضخم المعتدل يجعل المستهلكين يتوقعون إستمرار إرتفاع الأسعار وهذا من شأنه أن يعزز الطلب. يشتري المستهلكون الآن للتغلب على الأسعار المستقبلية المرتفعة وهذه هي الطريقة التي يقود بها التضخم المعتدل التوسع الإقتصادي.
2. **التضخم المتسارع:** هذا التضخم القوي أو المدمر يتراوح بين 3–10٪ في السنة وإنه ضار بالإقتصاد لأنه يؤدي إلى تسخين النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة. يبدأ الناس في شراء أكثر مما يحتاجون لتجنب إرتفاع الأسعار في الغد. يؤدي هذا الشراء المتزايد إلى زيادة الطلب حتى لا يتمكن الموردون من مواكبة ذلك.
3. **التضخم الجامح:** عندما يرتفع التضخم إلى 10٪ أو أكثر فإنه يعيث فوضى مطلقة في الإقتصاد ، إذ تفقد الأموال قيمتها بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن لدخل الأعمال والموظفين مواكبة التكاليف والأسعار. يتجنب المستثمرون الأجانب البلاد ويحرمونها من رأس المال اللازم. يصبح الإقتصاد غير مستقر ويفقد قادة الحكومة مصداقيتهم ، لذلك يجب منع التضخم الجامح بأي ثمن.

4. **التضخم المفرط:** يحدث التضخم المفرط عندما ترتفع الأسعار أكثر من 50٪ شهريًا وإنه نادر جداً. في الواقع تحدث معظم أمثلة التضخم المفرط عندما تطبع الحكومات النقود لسد التزاماتها.

ثالثاً: خصائص التضخم

يتميز التضخم بصفته من أحد أهم الظواهر الإقتصادية بمجموعة من الخصائص منها:.

1. يظهر التضخم نتيجة للعديد من العوامل الإقتصادية التي قد تتعارض معاً ، لذلك يصنف التضخم بأنه ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد.
2. ينتج التضخم عن وجود خلل في العلاقات بين أسعار الخدمات والسلع ، وأسعار العناصر الإنتاجية مثل تكاليف المنتجات ، والأجور ، ومستويات الأرباح.
3. يؤدي التضخم إلى إنخفاض قيمة العملات مقارنة مع أسعار الخدمات والمنتجات ويعبر عن ذلك باسم إنخفاض "القوة الشرائية".

رابعاً: أسباب التضخم

يعتمد ظهور ظاهرة التضخم على العديد من الأسباب من أهمها:.

1. **إرتفاع النفقات الإستثمارية والإستهلاكية:** هي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للإستخدام ، وتعكس الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل فينتج التضخم عن تلك الزيادة بسبب إرتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة ، أي يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات.
2. **عجز الموازنة المالية:** هي زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة ، وتعد من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجية قيد التنفيذ ، إذ يؤثر عجز الموازنة المالية بشكل عام في الأوضاع الاقتصادية للدول.
3. **قلة العناصر الإنتاجية:** هي إنخفاض في عدد العمال أو المواد الخام وغيرها من عناصر الإنتاج الاخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام وتؤدي إلى ظهور التضخم نتيجة لإنخفاض العرض وإرتفاع الأسعار.
4. **إنخفاض رأس المال العيني:** هو ظهور نقص في رأس المال المستخدم في مستوى التشغيل ويؤدي إلى عدم مرونة الإنتاج مما ينتج عنه إتساع الهوة بين النقود المعروضة والمتداولة من المنتجات والخدمات فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم.

خامساً: آثار التضخم

إن للتضخم آثاراً إقتصادية واخرى إجتماعية لان التضخم ظاهرة مرضية تصيب الإقتصاد والمجتمع من خلال آثاره السلبية التي تحدث خللا في إعادة توزيع الثروة القومية بين الطبقات

والفئات الإجتماعية كما يساهم في إعادة توجيه الإستثمارات الى القطاعات التي تتميز بسرعة دوران رأسمالها وبالتالي تعطي أرباحاً كبيرة وبسرعة أكبر على حساب المشاريع الإنتاجية المنتجة للسلع المادية. إن من أهم آثار التضخم:.

- إضعاف القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض الدخل لشريحة أو طبقة كبيرة في المجتمع والتي تتمثل بطبقة أصحاب الدخل المحدود وهذا ما يؤثر على موضوع الإدخار اللازم لتنفيذ الخطط الإقتصادية.
- كما سيؤدي الى إرتفاع مستمر في الأسعار والذي يشجع بدوره على الإستيراد وهذا ما يحدث شللاً في القطاعات الإنتاجية المحلية وإنخفاضاً في التصدير وبالمحصلة عجزاً في ميزان المدفوعات وهذا الذي ذكرناه يجسد خطر وضرر ظاهرة التضخم.

سادساً: معالجة التضخم

سبل المعالجة الخاصة بالتضخم طبقاً ووفقاً لنظرية الإقتصاديين النقديين الذين إتفقوا على أن ظاهرة التضخم النقدي تعيق النمو الإقتصادي في المجتمعات وينادون بتدخل الدولة للمحافظة على الإستقرار النقدي والسعري في الإقتصاد القومي ولأن الإقتصاديين النقديين يؤكدون على جوهر الظاهرة نقدي بحت ناتج عن زيادة الطلب نتيجة زيادة الكتلة النقدية الورقية في الأسواق وضعف قدرتها الشرائية وعجز في أداء دورها بشكل فعال وهذا ما يتطلب إتخاذ إجراءات للسياسة المالية لإعادة إدارة الطلب والمتغيرات النقدية تؤدي إلى ضبط الطلب كي تعود كمية النقود إلى حالتها الملائمة والتي تتناسب مع العرض الحقيقي للسلع والخدمات وذلك من خلال إحداث متغيرات حقيقية وملموسة أهمها:.

1. العمل بشكل مستمر على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عن طريق عملية امتصاص منظمة.
2. رفع أسعار الفوائد المدفوعة من قبل المصارف التجارية خصوصاً على الودائع طويلة الأجل من أجل دفع أكبر عدد ممكن نحو الإدخار ، مما يساهم في إبطاء سرعة دوران الكتلة النقدية قيد التداول وبالتالي الحد من مظاهر التضخم النقدي.
3. تسهيل حرية التداول بالعملات الأجنبية ، وعدم وضع ضوابط صارمة حيالها من أجل فسح المجال أمام تدفق العملات الأجنبية من خارج البلد بإتجاه الداخل كي تكون ظهيراً قوياً للعملة النقدية المحلية مما يساعد على تحسين القيمة الحقيقية للعملة النقدية قيد التداول.
4. منح التسهيلات اللازمة بقصد التشجيع على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية ، بهدف المساعدة في عملية إمتصاص حجم كبير من الكتلة النقدية إضافة إلى تقليص حجم البطالة عن طريق تشغيل عدد كبير من العمالة المحلية مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

5. تقديم التسهيلات اللازمة لقطاع السياحة من قروض وضمانات ومنشآت ووسائل نقل وإتصالات.
6. الترغيب بالتعامل والتداول بالأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية مما يساعد على إمتصاص جزء من الكتلة النقدية بإتجاه تنشيط أسواق الأوراق المالية والمساعدة في تجزئة التضخم النقدي.

القسم الثاني: الإنكماش

أولاً: مفهوم الإنكماش

هو عبارة عن إنخفاض متواصل في أسعار السلع والخدمات في كافة جوانب إقتصاد الدولة ، وهو عكس التضخم وأسوء منه من ناحية النتائج والآثار إلا أنه نادر الحدوث. يحدث الإنكماش عندما يعاني إقتصاد الدولة من كساد أو ركود ، مما يؤدي إلى تراجع مؤقت لأوجه النشاط الإقتصادي. أما السبب الرئيسي لحدوث الإنكماش فهو قلة الطلب على السلع والخدمات وذلك إما بسبب تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين ، أو تدني السيولة النقدية المتاحة بسبب عجز المصارف المركزية للدول عن ضخ المزيد من النقود للتداول ، وقد يحدث الانكماش المالي بسبب المنافسة الحادة بين المصنعين ومنتجي السلع والخدمات سعياً منهم لزيادة مبيعات منتجاتهم بتخفيض أسعارها.

الإنكماش هو إنخفاض عام في أسعار السلع والخدمات وعادة ما يرتبط بإنكماش في المعروض من النقود والإئتمان في الإقتصاد. أثناء الانكماش ترتفع القوة الشرائية للعملة مع مرور الوقت. ولكن يمكن أن تنخفض الأسعار أيضاً بسبب زيادة الإنتاجية والتحسينات التكنولوجية سواء كان الإقتصاد ومستوى السعر والعرض النقدي في تراجع أو تضخيم يغيران جاذبية خيارات الإستثمار المختلفة. يؤدي الإنكماش إلى إنخفاض التكاليف الإسمية لرأس المال والعمالة والسلع والخدمات على الرغم من أن أسعارها النسبية قد لا تتغير. يعد الإنكماش مصدر قلق شعبي بين الإقتصاديين منذ عقود. وفي ظاهره يفيد الإنكماش المستهلكين لأنه يمكنهم شراء المزيد من السلع والخدمات ذات الدخل الإسمي ذاته مع مرور الوقت.

يمكن الإستدلال على الإنكماش الإقتصادي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية فى أي إقتصاد هي (الأسعار ، العمالة ، ميزان المدفوعات)

ثانياً: أسباب الإنكماش

يوجد العديد من الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى الإنكماش الإقتصادي وتراجع الإنتاج سواء كانت هذه الاسباب منفرده أو مجتمعة:.

1. الصدمات الخارجية التي يتلقاها الإقتصاد من خلال تراجع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية (تراجع التصدير) أو تقلص أعداد السائحين أو إنخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو إرتفاع أسعار السلع الأولية والطاقة المستوردة مثل النفط حيث تؤدي هذه الصدمات إلى تراجع الطلب الإجمالي وبالتالي تنخفض مستويات الإنتاج.
2. التقشف الحكومي في الإنفاق والرغبة في خفض عجز الميزانية حيث ينتج عن هذا تراجع في الإستهلاك والإستثمار ، بالتالي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الذي يعقبه إنخفاض في الإنتاج.
3. إعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية إنكماشية رغبة في التحكم في الأسعار ومواجهة التضخم مما ينعكس سلباً على الائتمان بسبب إرتفاع سعر الفائدة وتناقص السيولة.

ثالثاً: نتائج وآثار الإنكماش

1. نتائج وآثار الإنكماش على الإقتصاد

يؤدي الإنكماش إلى تعطيل دور النقود في النشاط الإقتصادي وإمتصاص الزيادة في الرصيد النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشاريع التجارية وحجم الائتمان ، وإنعدام الإنفاق سواء حكومي أو إستثماري أو خاص ، ومن ثم يقل النشاط الإنتاجي وتتجمد معدلات النمو وتعود الأسعار إلى الهبوط. فالإنكماش يعنى توافر حجم ضئيل من السيولة لا يتناسب مع الإحتياجات وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تفضيل النقود كمخزن للقيمة (الإدخار) عن وظيفتها كوسيط للمبادلة وبذلك يتعطل إستخدام النقود ، حيث ينخفض الإستهلاك الفردي وتقل الأسر من مصاريفها وتقل حركة المدفوعات وتبطئ دورة التداول (سلع – نقود) ، وينكمش الجهاز المصرفي ويتناقص حجم الائتمان ، وتنعدم حركة التمويل وتحتفظ المشاريع التجارية أيضاً بكثير من أصولها في شكل نقدي أو مالي ، بدلاً من أن تحولها إلى إستثمارات حقيقية جديدة أو تستخدمها في إستبدال الطاقة الإنتاجية المستهلكة وبالتالي تكف عن زيادة الإنفاق والتوسع.

2. نتائج وآثار الإنكماش على الأسعار

في الإنكماش ينعكس الإختلال على نظام الأسعار بطريقة معاكسة للتضخم ، فيحدث إنخفاض في الأسعار لكنه يتم بطريقة عشوائية غير متوازنة ومتفاوتة حسب الأهمية بالنسبية للسلع والخدمات ، فهناك بعض السلع تحقق معدلات إنخفاض كبيرة ، يقابلها سلع اخرى تنخفض أسعارها بدرجة أقل ، وبذلك تختل معدلات المبادلة بين هذه السلع ، وتتغير كذلك تكاليف عناصر الإنتاج ، وتنخفض أجور العمال والموظفين لكنها تكون بنسبة أكبر من إنخفاض أسعار السلع الاستهلاكية ، وتتفاقم البطالة ، ويقل الطلب على السلع ، فينخفض الإنتاج ويقل أو ينعدم النمو.

رابعاً: معالجة الإنكماش

لعلاج الإنكماش يجب تحريك العجلة الإقتصادية ودفع المجتمع إلى الإستثمار وبالتالي زيادة النمو وذلك عن طريق:.

1. تطبيق سياسة اقتصادية فعالة

بالنسبة للسياسة الإقتصادية فتقوم الدولة بخفض معدلات الضرائب وإعفاء البعض منها نهائيا وذلك لإبقاء أكبر قدر ممكن من النقود في أيدي أفراد المجتمع وذلك لسببين هما:

- خطوة لمساعدتهم على تخفيف الأعباء المالية
- تحفيزهم لزيادة الإستثمار والإستهلاك

لأن زيادة الإستثمار تخلق فرصاً جديدة للعمل وبالتالي تهبط مستوى البطالة وتزيد من الحركة الإقتصادية وترفع النمو الاقتصادي ، وزيادة الإستهلاك من شأنها أن ترفع الطلب على السلع وبالتالي تحفز المستثمرين على الإنتاج وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة النمو. إضافة إلى أن بعض الإعفاءات من الضرائب تكون لتحفيز الإستثمار. كما أن الدولة تعمل على زيادة إنفاقها على المشاريع العامة المنتجة كبناء الطرق والمؤسسات والأعمال العامة ذات المنفعة الإجتماعية وهذه بدورها تزيد من الحركة الإقتصادية.

2. تطبيق سياسة نقدية مكملة للسياسة الاقتصادية

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فيجب أن يلجأ البنك المركزي إلى خفض معدلات الفائدة من أجل زيادة حجم الإقراض ، خاصة الإقراض الذي يهدف إلى الإستثمار وبناء مشاريع تجارية ، فسيتوجه الأفراد والمستثمرين بشكل أكبر إلى البنوك بغرض الإقتراض عندما تكون الفائدة على القروض منخفضة. وأيضا يلجأ البنك المركزي فى بعض الأوقات إلى رفع مستوى السيولة في المجتمع بشكل مباشر عن طريق ضخ أموال نقدية في القطاع المصرفي بما يسمى التحفيز النقدي او التيسير الكمي.

في النهاية فان السياسة المعالجة للإنكماش سواء كانت إقتصادية أو نقدية تهدف الى شيء واحد وهو رفع السيولة وبما أن السيولة مرتفعة ستكون محفزة على الإستثمار ومن ثم رفع مستوى الإنتاج وبالتالي النمو الإقتصادي.

المحاضرة الرابعة عشر

المالية العامة

محاور المحاضرة

- المالية العامة
- الحاجات العامة
- خصائص الحاجات العامة

تمهيد

القسم الأول: المالية العامة

إن مفهوم المالية العامة للدولة له جوانب تاريخية وإقتصادية وسياسية محدودة وضيقة في الفكر المالي التقليدي ، ارتبط هذا المفهوم إرتباطاً وثيقاً بدور الدولة وبالفلسفة السياسية السائدة آنذاك. ومفهوم المالية العامة في ظل الدولة الحارسة كان مفهوماً ضيقاً وعلاقته بالإقتصاد الوطني وبالمجالات الإجتماعية والسياسية كانت ضعيفة ، وهدفها كان مالياً بحتاً ولم يتعد مفهوم التوازن الحسابي بين حجم الإنفاق وحجم الإيرادات واستبعد التوسع بالإنفاق العام بسبب وظائف الدولة المحدودة ، فاقتصر دور الإيرادات على بعض الضرائب الضرورية. لقد استمر الحال في تطبيق المفهوم التقليدي للمالية العامة حتى جاءت الحربان العالميتان الأولى والثانية وما صاحبهما من تداعيات وآثار دفعت إلى ضرورة إيجاد مفهوم آخر للمالية العامة يتماشى والمتطلبات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمالية للدولة ، ويتناسب مع دورها وأهدافها الجديدة ، سواء الدولة التدخلية في ظل النظام الرأسمالي أم الدولة المنتجة في ظل النظام الاشتراكي ، وبدأت تتمايز الملامح العامة للمالية التدخلية الرأسمالية من الملامح العامة للمالية الاشتراكية. وهكذا يمكن القول إن نشأة المالية العامة الحديثة تعود إلى ظهور الدولة الحديثة ونظمها السياسية ، حيث غدا المال ركيزة السلطة السياسية ووسيلة الحكم وتنفيذ السياسة العامة للدولة ، وقد كان هنالك صلة وثيقة بين تطور المالية العامة وتطور الديمقراطيات الحديثة ، إذ كانت الضرائب هي السبب الرئيس لتشكيل البرلمانات وإقرار الحقوق السياسية للشعوب التي عملت فيما بعد على ترسيخ علم المالية وتأصيل قواعده ، وبالتالي غدا علماً مستقلاً بذاته يبحث في الظاهرة المالية من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وبدأ الاهتمام أكثر في آثارها في المستوى الداخلي والخارجي. وهذا ما أدى إلى أن يتفرع من هذا العلم فروع أخرى ، كالسياسة المالية ، واقتصاديات المالية العامة ، وجعل كل منها يركز على جانب من جوانب المالية العامة أكثر من جوانبها الأخرى.

أولاً: مفهوم المالية العامة

يمكن تعريف علم المالية العامة بأنه "العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية". من خلال هذا التعريف يمكن القول إن علم المالية يتناول بحث جانبين هما:.

- إنه يتضمن الأوجه الإقتصادية والإجتماعية والقانونية لمختلف القرارات المتعلقة بالأدوات المالية للدولة.
- إنه يتعلق باستخدام الأدوات المالية بقصد تحقيق أهداف معينة إقتصادية وإجتماعية وسياسية إضافة إلى هدفها المالي ، وتحليل دور الأدوات المالية في تحقيق تلك الأهداف.

يمكن التنويه في هذا المجال أن هذا العلم يتكون من عناصر ثلاثة هي النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة. فأي نشاط إنساني يستهدف إشباع حاجات عامة تقوم الدولة بإشباعها يتطلب المال اللازم للقيام بذلك وهذه الأموال هي النفقات العامة. وإن صرف هذه النفقات يتطلب من الدولة تأمين المال اللازم لتغطيتها تقتطعه من ناتجها القومي. وتسمى هذه الإقتطاعات الإيرادات العامة. ولكي تسير الدولة على منهاج واضح وسليم في نفقاتها وإيراداتها يجب عليها أن تقيم توازناً إقتصادياً فيما بينهما وعادة ما يُشار إلى هذا التوازن "بالموازنة العامة للدولة" وعلى ذلك فإن عناصر المالية العامة هي (النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الموازنة العامة).

ثانياً: أهداف النظام المالي

إن أي تشريع مالي مدعو إلى تحقيق تخصص الموارد وإعادة توزيع الدخل وتحقيق الإستقرار الاقتصادي.

1. **وظيفة تخصص الموارد:** إن موارد المجتمعات محدودة ، ومن ثم فإن زيادة إنتاج سلعة معينة يعني بالضرورة حرمان المجتمع من إنتاج سلعة أخرى ، وغالباً ما يؤدي تغير السياسات المالية إلى إعادة توزيع (تخصيص) الموارد في المجتمع. بمعنى أن مكونات الإنتاج القومي من سلع وخدمات قد تتعرض للتغير نتيجة لتغير إنفاق الحكومة وإيراداتها. ومن الموضوعات الأساسية التي يتعرض لها علم المالية العامة التعرف الدقيق إلى أثر استخدام الأدوات المالية في إعادة توزيع موارد المجتمع على أوجه الإنتاج المختلفة ، وإن تحديد هذه الآثار بدقة ليس أمراً سهلاً ، فقد يصعب أو يستحيل في بعض الحالات تتبع هذه الآثار أو حتى التعرف إليها وحسابها بدقة لأنها ترتبط بسلوك الأفراد بالدرجة الأولى ، لذلك حتى يمكن التعرف إلى هذه الآثار لا بد من التعرف إلى كيفية عمل كل أداة مالية (نفقة ، إيراد) والتعرف إلى مدى تأثير كل واحدة منها في سلوك الأفراد ، ونظرية المالية العامة بدأت تهتم مؤخراً بدراسة هذه الآثار نتيجة تغير دور الدولة في الاقتصاد.

2. **الوظيفة التوزيعية:** إن تغيير الأدوات المالية لا يؤثر فقط في مكونات السلع والخدمات التي تقدمها الدولة ، بل يؤثر أيضاً في طريقة توزيعها على الأفراد ، فالتوسع في الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية لا يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع سيستفيد من هذه الخدمات بالقدر نفسه. لذلك فإن تحديد الآثار التوزيعية لأي أداة مالية يلزمه تحديد من المستفيد ومن الخاسر من استخدام هذه الأداة أو تلك ، وبالتالي فإنه لا يوجد سياسة مالية مفيدة لجميع الأفراد أو مرضية لجميع فئات المجتمع ، يمكن القول إن تغير طريقة استخدام الأداة المالية سيؤدي إلى إفادة بعض الناس على حساب بعضهم الآخر ، والتغير في توزيع الدخل واتجاهاته يعدان من أهم الآثار المالية لأي سياسة مالية للحكومة. وهذا ما يجعل التحليل الاقتصادي لظاهرة إعادة توزيع الدخل مهماً للغاية في تحديد الآثار التوزيعية للموازنة العامة.
3. **الوظيفة الإستقرارية:** عادة تنشد الحكومات من وراء استخدامها لأدواتها المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ولكن لا يعني ذلك أبداً أنه هدف يجب تحقيقه في جميع الظروف الاقتصادية للدول ، فالحالة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد ذلك على المدى القريب ، ومن أجل العمل على تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي فإن الأجهزة المالية للحكومة مدعوة إلى العمل على خلق تغذية سلبية للإنفاق الخاص ، وعندما تسود حالة من التضخم الاقتصادي فإن الأدوات المالية للدولة مدعوة إلى خلق تغذية عكسية لتخفيض الطلب القومي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب على الأفراد من أجل العودة بالحالة الاقتصادية إلى الاستقرار على المدى البعيد.

لكي تتمكن السياسة المالية من تحقيق الأهداف السابق ذكرها في وقت واحد لا بد لها من التنسيق بين تلك الأهداف والأدوات عند استخدام أدواتها المالية. لكن طبيعة عمل الأدوات المالية قد يظهر تعارضاً فيما بينها من جهة ، وفيما بين أهدافها من جهة أخرى. لذلك فإن تحقيق التوافق والتنسيق بين أدوات المالية العامة يتطلب:.

أ. **دراسة العلاقات بين الأهداف المرغوب في تحقيقها:** فلا بد لكل نظام مالي أن يحدد أهدافه أولاً ، ومن ثم لا بد له من معرفة هل هذه الأهداف مستقلة تماماً عن بعضها ، أي تحقيق أحدها لا يؤثر في تحقيق الآخر ، أم هي متكاملة مترابطة أم هي متعارضة (أي تحقيق أحد الأهداف يؤدي إلى تعطيل الهدف الآخر أو التأثير السلبي في تحقيقه)؟ وإذا كانت كذلك فما هو شكل هذا الارتباط؟ هل هو تكامل أم تعارض؟. في الحقيقة أن هذه الأهداف أحياناً تكون متكاملة وأحياناً أخرى تكون متعارضة ، لذلك على مستخدمي الأدوات المالية أن يعوا هذه الحقيقة أولاً عند تحديدهم لأهدافها والتي يجب أن تأتي حلاً للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعانيها دولها.

ب. دراسة العلاقات بين الأهداف والأدوات المالية: من المعلوم أن أياً من أهداف الأدوات المالية السابق ذكرها يمكن تحقيقه بأكثر من أداة ، لذلك لا بد من دراسة العلاقة بين تلك الأهداف والأدوات من أجل اختيار أنسب الأدوات وأكفئها التي تحقق الأهداف الموضوعة لها بأقل تعارض ممكن فيما بينها ، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق بين مكونات السياسة المالية للدولة ، والتنسيق فيما بينها وبين سياساتها الاقتصادية الأخرى ، وهذا ما يبرز وحدة السياسة الاقتصادية للدولة وترابطها مع أجزائها. ودراسة هذا الترابط مهم للغاية من أجل نجاح السياسات العامة للدولة.

نظرية المالية العامة بما تقدمه من تحليل لطبيعة أدواتها وآثارها ، وما تقدمه من نهج فكري في محاولة الوصول إلى أفضل القواعد والمبادئ والأحكام لاستخدام تلك الأدوات المالية إنما تمثل الخلفية الأساسية اللازمة لنجاح الدولة في تصميم سياستها المالية. فلا يقف الأمر بها عند الاهتمام باستخلاص القواعد والمبادئ التي تعين الدولة في رسم سياستها المالية ، بل يتعدى ذلك إلى البحث والمناقشة والتحليل لدراسة أنجح الوسائل لتحقيق أهدافها وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في تلك الأهداف.

القسم الثاني: الحاجات العامة

أولاً: مفهوم الحاجات العامة

تعرف الحاجة العامة بأنها "الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية".

وتقسم الحاجات من حيث إشباعها إلى قسمين قسم يقوم بإشباعه النشاط الخاص وهو ما يعرف بالحاجات الخاصة أو الفردية كالحاجة إلى الغذاء والكساء والمأوى...الخ ، وقسم يقوم بإشباعه النشاط العام وهو ما يعرف بالحاجات العامة أو الجماعية كالحاجة إلى العدالة والأمن والدفاع...الخ ، والتي يشعر بها الناس مجتمعين ، ويمكن ملاحظة أنه لا توجد فروق جوهرية بين الحاجات الخاصة والعامة ، باستثناء بعض الحاجات الجماعية الأساسية التي لا يمكن بطبيعتها أن يقوم بأدائها غير الهيئات العامة. وبما أنه لا توجد فوارق موضوعية ولا حدود ثابتة بين الحاجات العامة والخاصة ، فإن ما يعتبر حاجة عامة في دولة ما قد يسمح القيام به من طرف الأفراد في دولة أخرى ، وفي نفس الدولة ما يعتبر اليوم حاجة عامة كان في عصر مضى يعتبر حاجة خاصة ، فحدود الحاجات العامة في مجتمع معين وفي لحظة معينة يتوقف على طبيعة دور الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: خصائص وطبيعة الحاجات العامة

1. **الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة:** وهي الحاجات التي لا يمكن تجزئة إشباعها وتجزئة المنفعة المتولدة عنها بالنسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد دون البعض الآخر ، فإشباع الحاجة إلى الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وإقامة العدالة لابد أن يتم بالنسبة إلى جميع الأفراد ككل لا يتجزأ ، ويتميز هذا النوع من الحاجات العامة بالسمات الآتية:
   - إن الكمية المستهلكة من هذه الخدمات تكاد تكون متساوية بين جميع الأفراد.
   - لا يمكن تطبيق مبدأ الاستبعاد في مثل هذه الحاجات العامة.
   - هذه الحاجات غير قابلة للتجزئة ويستحيل استبعاد أي فرد من التمتع بمنافع هذه الخدمات.
2. **الحاجات المستحقة:** هناك نوع آخر من الحاجات يمكن تجزئتها ، أي تجزئة إشباعها ويعني هذا إمكانية فصل حاجة الأفراد عن حاجة البعض الآخر ، وتتوقف حدود هذه الخدمات أو الحاجات على الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لدور الدولة في المجتمع ، وهي حاجات يمكن أن يترك أمر القيام بها للنشاط الخاص غير أن الهيئات العامة تقوم بها إذا كانت هناك منفعة عامة تستدعيها ، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها:
   - إن المنفعة الاجتماعية التي تعود من إشباع هذه الحاجات أكبر من المنفعة الفردية.
   - الأولويات الاجتماعية السائدة تحتم الإشباع الجماعي لهذه الحاجات.
   - الاعتبارات السياسية والاستراتيجية...الخ ، ومن أمثلة هذه الحاجات المستحقة الحاجة إلى التعليم العام والصحة والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والغاز...الخ.
3. **السلع الفردية التي يقوم النشاط العام بإشباعها:** وهذه السلع بإمكان النشاط الخاص أو جهاز السوق أن يقوم بتوجيه الموارد الضرورية لإشباعها ، إلا أنه ولاعتبارات مختلفة استراتيجية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية يقوم النشاط العام بإنتاج هذه السلع والخدمات ، مثل صناعة الأسلحة ، صناعة الحديد والصلب ، وكافة الصناعات الأخرى التي يقوم النشاط العام من خلال المشروعات العامة بإنتاجها ، ويتسع نطاق هذا النوع من السلع كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أو في ظل ما يسمى بالدولة المنتجة أو المتدخلة.

المحاضرة الخامسة عشر

النفقات العامة

محاور المحاضرة

- **النفقات العامة**
- **عناصر النفقات العامة**
- **تقسيمات النفقات العامة**

تمهيد

لقد إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطوراً يساير التطور الذي لحق بدور الدولة.

أولاً: مفهوم النفقات العامة

يتخذ مصطلح النفقات العامة عدة معانٍ ، ومنها أنها عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام ، أو إشباع حاجة ، أو رغبة عامة ، أي بمعنى آخر هو قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود أو شخص تابع لها لتقديم منفعة عامة وتحقيقها. أو هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص من أشخاص القانون العام من أجل تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجه عامة أو هي مبلغ نقدي تنفقه هيئة عامة من أجل إشباع حاجات عامة. وتعرف النفقة العامة كذلك بأنها "عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة".

ثانياً: عناصر النفقات العامة

من التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم النفقات العامة يمكن القول أن النفقة العامة ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:.

1. **عنصر المنفعة:** يعني أن يحقق الإنفاق الحكومي أقصى منفعة عامة وممكنة.
2. **عنصر الإقتصاد:** يعني أن يُقتصد في الإنفاق الحكومي بشكل يمنع التبذير والإسراف في الأموال العامة.
3. **عنصر الترخيص:** وهذا يتطلب أخذ إذن من السلطة التشريعية في الدولة على أوجه صرف النفقات العامة.

ثالثاً: الشروط الواجب توفرها في النفقات العامة

1. **الصفة النقدية:** مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو أحد هيئاتها العامة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة. فالنفقات العامة تمتلك الصفة النقدية كون طبيعة الإقتصاد هي طبيعة نقدية. وأن المعاملات التي تحدث ما بين الأفراد أنفسهم هي نقدية ، ولان الدولة عند تعاملها مع الافراد تتعامل بعلاقه نقديه.
2. **الصفة العمومية:** أي ان النفقة العامة يجب ان تخرج من الذمة المالية لأي شخص من أشخاص القانون العام (الدولة أو أحدى هيئاتها) وليس أن تخرج من الذمة المالية لشخص من اشخاص القانون الخاص.
3. إشباع حاجة عامة أو تحقيق نفع عام أو استهداف النفقة العامة لإشباع حاجات عامة طالما أن الأفراد متساوين في تحمل الاعباء الضريبية (لأن مصدر تمويل النفقات العامة هو الضرائب) سواء المقيمين في الداخل أو في الخارج ، فمن المنطقي أن يتساوى في النفع العام الناتج عن الإنفاق العام وذلك أن تكون النفقة سداد لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة وفي حال عدم توفر هذا الشرط يجعل الدولة فاقدة لمشروعيتها لأنها يجب أن تحقق الصالح العام وفي حال عدم تحقق فان الدولة سوف تتعرض للمسائلة في إستخدام هذا الشرط للصالح العام.

رابعاً: أنواع النفقات العامة

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة كما يراها علماء المالية العامة ، وهذه التقسيمات تختلف حسب طبيعة النفقة العامة ، هدفها ، تكرارها ، آثارها الاقتصادية. وسوف نركز على التقسيمات التالية (النفقات العادية والنفقات غير العادية ، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية ، النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية). لقد تم إختيار هذا التقسيم لأسباب منها أن هذا التقسيم يعكس طبيعة الإنفاق في الدولة الحديثة ويأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

1. **النفقات العادية والنفقات غير العادية:** يرتكز هذا التقسيم على مدى تكرار وإنتظام النفقة ، فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي تتصف بالتكرار أي تظهر في الميزانية العامة كل سنة مالية وليس بالضرورة تكرارها بنفس الحجم ومن الأمثلة على النفقات العادية ، أجور العاملين ، نفقات صيانة الطرق ، النفقات اللازمة لسير المرافق العامة. أما النفقات غير العادية لا تتصف بالتكرار بل هي استثنائية وطارئة تقتضيها ظروف ومواقف معينة مثل الحروب ، الكوارث الطبيعية ، إنشاء السدود والمطارات ، نفقات على المشاريع الكبرى. إن هذا التقسيم يرتبط بالمفهوم التقليدي للنفقات العامة حيث يتم تغطية النفقات العادية

بالإيرادات العادية (أملاك الدولة ، الضرائب ، الرسوم) ويتم تغطية النفقات غير العادية بالإيرادات غير العادية (القروض ، والإصدار النقدي) لكن يكون في أضيق الحدود.

2. **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** النفقات الحقيقية يقصد بها تلك المبالغ التي يتم صرفها من قبل الدولة للحصول على سلع وخدمات سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية ، أما النفقات التحويلية لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات كما في النوع السابق وفقا لهذا النوع يتم تحويل جزء من مصادر الإيرادات العامة إلى بعض فئات المجتمع كالفقراء والمحتاجين وبناء عليه فإن النفقات التحويلية تعمل على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع دون أن تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.
3. **النفقات الإدارية والرأسمالية:** النفقات الإدارية يطلق عليها (النفقات الجارية أو النفقات الإستغلالية) وهي تلك النفقات الضرورية لتسيير المرافق العامة بالدولة مثل رواتب العاملين ، مصاريف التشغيل والصيانة ، شراء السلع والخدمات وهذا النوع من النفقات لا يسهم في تكوين رأس المال ويقتصر دورها على ضمان إستمرار المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة. أما النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية تساهم في زيادة تكوين رأس المال كنفقات الإنشاء والتعمير والاستثمارات العامة.

المحاضرة السادسة عشر

الآثار الإقتصادية للنفقات العامة

محاور المحاضرة

- **الآثار الإقتصادية للنفقات العامة**
  - ❖ **أثرها على الإنتاج**
  - ❖ **أثرها على الإستثمار**
  - ❖ **أثرها على الدخل وتوزيعه**
  - ❖ **أثرها على الإستهلاك**

أولاً: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي

تحدث النفقات العامة آثاراً إقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي ، من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والإدخار والإستثمار ، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج ، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي ، وذلك على النحو الآتي:.

1. **أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والإدخار والإستثمار:** مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد ، وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل ، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني. كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء) تعتبر ضرورية للإنتاج ، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب دونها القيام بالإنتاج ، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي. وكذلك تزيد النفقات العامة ، وهي تؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد المستفيدين منها ، وتزيد من إمكانات الأفراد على الادخار. كذلك وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار ، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة...الخ ، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.
2. **آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية) وفي انتقال عناصر الإنتاج:** يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية والقوة العاملة ، ورأس المال والفن الإنتاجي ، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية تبعاً لمدى توافرها كمياً ، ومستواها نوعياً ، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج كماً ونوعاً. ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة

الإنتاجية القومية وتحديده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة ، وهما النفقات العامة الاستثمارية ، والنفقات العامة الإستهلاكية.

- إذ يقصد بالنفقات العامة الاستثمارية هي النفقات العامة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية وبخاصة في المدة الطويلة ، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.
- أما النفقات العامة الإستهلاكية وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة ومثلها النفقات والإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث ، والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية (التعليم الفني والتدريب) تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري ، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد ، ومثلها كذلك ، الإعانات الإقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها.

3. **آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:** من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الإستثمار وعلى أموال الاستهلاك ، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي ، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك ، وتشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي إذ يزداد أهمية مع إزدياد تدخل الدولة ، ومن هنا فإن النفقات العامة تؤدي دوراً هاماً في تحديد مستوى التشغيل الكلي ، ومستوى الناتج القومي الجاري ، عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي ، وهو ما يعني أن أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي ، وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج القومي.

ثانياً: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة ، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل ، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي عن طريقين: أولهما شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الإستهلاكية. وثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك وبناءً على ذلك ، فإن أثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات ، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات.

1. **النفقات العامة التي تشكل طلباً مباشراً على السلع والخدمات الإستهلاكية:** تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلباً على بعض السلع والخدمات الإستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي ، على النحو التالي:.

- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الإستهلاكية مثل الخدمات العلمية والطبية والثقافية والصحية والأمن والقضاء والدفاع ، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام ، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات إستهلاكية.
- تقوم الدولة بشراء بعض السلع الإستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية ، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين ، وأفراد القوات المسلحة ، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ، ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

2. **توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للإستهلاك:** تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو دون مقابل ، تخصص هذه الدخول جزئياً أو كلياً للإستهلاك وذلك حسب التفصيل التالي:.

- تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها ، فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال والموظفين أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها ، أو تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها ، وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي ، حيث يقوم هؤلاء الأفراد ونظراً لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخول أو جميعها على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية.
- تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الإجتماعية والإقتصادية دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة ، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة إستهلاكها ، ومن الواضح أن هذه الإعانات الإجتماعية والإقتصادية توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الإستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي.

المحاضرة السابعة عشر

الإيرادات العامة

محاور المحاضرة

- **الإيرادات العامة**
  - **المفهوم**
  - **الأقسام**

تمهيد

تقوم الدول بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيراً من الأموال وتحتاج تلك الخدمات والمشاريع إلى كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تقوم بتحقيقها وحتى يمكن جذبها وتحفيزها على العمل وضمان بقاءها لابد من توفير موارد مالية كافية ومن المهم معرفة مصدرها أيضاً ومن هنا يتم طرح الإشكالية التالية ما المقصود بالإيرادات العامة؟ وكيف يتم تقسيمها؟ ومن أين يتم الحصول عليها؟

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الحكومات من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، فالإيرادات العامة هي موارد إقتصادية يتم الحصول عليها في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة ، فهي الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام. أو هي مجموع الاموال التي تجبيها الحكومة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

ثانياً: تطور الإيرادات العامة

كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف لدى الجماعات البدائية الأولى ، إذ كان القيام بواجب الحراسة والدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة. فلم تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة ولو لتمويل الحروب. ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمركز الإيرادات بيد حاكم قوي ، وفي الأصل كان الحاكم مسؤولاً عن إيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته وقيامه بواجباته. ذلك لأنه السيد المطلق التصرف بالأملاك الموجودة ضمن حدود بلاده ، يمنحها حيناً للمقربين والحاشية ، ويحتفظ بها عموماً للإستفادة من ريعها وإيراداتها ، وكان نتيجة لذلك كل إيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو إيراد التاج ينفقه على تصريف أمور الرعية وتلبية حاجاتها ، فكانت الملكية العامة ملكية أميرية تعود لشخص الأمير. وكان مال الحاكم هو مال

خاص. ولم تساعد هذه النظرة في إيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات الحاكم الخاصة. فكانت النظرية الغالبة حين انتشر نظام الإقطاع في القرون الوسطى "أنّ الأرض لله عز وجل يستخلف عليها أولياء الأمر فتكون لهم ويوزعون أقاليمها بين أمراء الأجناد عندهم ، ويوزع الأمير إقليمه بين تابعيه ، والتابع يوزع مقاطعته بين مختاريه ، ويوزع المختار كورته بين جماعته وهكذا تجري السلسلة نزولاً حتى تنتهي بالزراع". فيدعى الأعلى متبوعاً والأدنى تابعاً. وحقوق المتبوع على التابع أن يلبي دعوته للحرب بعدد معين من الجند المجهز ، ويفديه بماله وروحه عند الحاجة ، ويدفع لخزينته مبالغ معينة من المتحصل من ريع تلك الأراضي". ومع ضعف عهد الإقطاع توحدت المقاطعات ، وعقد اللواء للملك صاحب السلطان المطلق. لكن هذا التطور لم يغير النظرة إلى مفهوم الإيرادات العامة ، حتى إن بعض الملوك كانوا يدّعون أن الأراضي جميعها ملك لهم يتصرفون بها وفق رغباتهم. وبقيت الإيرادات العامة تعتمد أساساً على الأملاك العامة ، أو ما كان يعرف بأملاك الحاكم الخاصة أو الأملاك. وجد العرب المسلمون في الكتاب والسنة قواعد أساسية تحدد أنواع الإيرادات العامة ومصادرها ، كما اقتبسوا ما كان معمولاً به في البلاد المفتوحة ، حتى توصلوا إلى تنظيم ديوان الخراج. ولما تطور مفهوم الدولة وعظمت وظائفها وازدادت نفقاتها ، لم تعد إيرادات أملاك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة المتزايدة. فكان يتوجه إلى الرعية يطلب العون والمساعدة. وكان ذلك في صورة تبرعات اختيارية حين تلمّ بالبلاد نائبة أو حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمة والذود عن كيانها. ولم تلبث هذه التبرعات الاختيارية الاستثنائية أن صارت فرائض إجبارية ودائمة نتيجة تناقص الإيرادات الإقطاعية من جهة ، وعدم استجابة الرعايا لطلبات الحاكم المتزايدة بالتبرع من جهة أخرى ، فظهر مفهوم الاقتطاعات العامة مورداً أساسياً للدولة تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة. وكان لابد من أن يقابل ذلك تبدل في مفهوم الإيرادات ، فلم تعد تلك الإيرادات تأتي من أملاك خاصة للحاكم ، وإنما صارت إيرادات مصدرها الرعية توضع تحت تصرف جهة عامة تستخدم امتيازاتها القانونية في إدارتها ، فهي بالتالي إيرادات عامة. ويتم توزيع العبء الناجم عنها بين المكلفين توزيعاً عادلاً ووفق مبدأ المساواة. فظهر مفهوم المال العام الذي يختلف عن مال الحاكم الخاص. ونشأت مجموعة من القواعد القانونية تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين. فكان لزاماً نتيجة هذا التطور أن تصبح الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها الحكومات لتوفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة وأداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف

ثالثاً: أقسام الإيرادات العامة

قسم الكتاب الماليون الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص وهي على النحو الآتي:.

1. **من حيث مصدر الإيرادات:** تقسم إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة ، يقصد بالإيرادات الأصلية تلك التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها ، أما المشتقة فهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين.
2. **من حيث التشابه مع إيرادات القطاع الخاص:** ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة ، وإيرادات متعلقة بالنشاط العام وليس لها نظير في إيرادات الأفراد ومثالها الرسوم والضرائب والغرامات المالية ، ويعيب هذا التقسيم أن الدولة وهي بصدد إدارة ممتلكاتها الخاصة تتمتع بسلطات عامة لا يتمتع بها الأفراد ، قد تستعمل الدولة هذه السلطات لتضمن أثمان مبيعاتها جزء منها يعتبر ضريبة في الواقع ومن ثم لا يمكن القول بأن إيرادات ممتلكات الدولة تعتبر شبيهة بإيرادات نشاط الإفراد شبها كاملاً.
3. **من حيث سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات:** قسمت إلى إيرادات تستند إلى الإجبار وإيرادات لا تستند إليه. الإيرادات المستندة على الإكراه من جانب الدولة في الحصول على الإيرادات استنادا إلى سيادتها وتشمل الضرائب ، الغرامات ، الرسوم ، التعويضات ، القروض الإجبارية بمعنى آخر (إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة). أما الإيرادات التي لا تستند إلى الإجبار هي التي تحصل عليها الدولة من ملكية خاصة بها ، مثال ذلك تأجير الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة ، الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كمقابل لسلعة أو خدمة تبيعها ، القروض الإجبارية التي تستند إلى الإجبار حيث تعرض الدولة على الأفراد إقراضها مبالغ معينة لمواجهة بعض الإنفاق العام ولمدة معينة تلتزم الدولة بعد انقضائها بردها بالإضافة إلى فائدة معينة في مواعيد مجددة.
4. **من حيث دورية الإيرادات العامة:** هناك تمييز بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية ، فالعادية هي التي تحصل عليها الدولة سنويا وبصورة دورية كإيرادات ممتلكاتها الخاصة والضرائب و الرسوم ، ودورية الإيراد قد ترجع إلى طبيعة إيرادات الممتلكات العامة أو للنصوص التشريعية. أما غير العادية أو الاستثنائية فيقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة ، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر كالقروض والإصدار النقدي ، وبيع جزء من ممتلكاتها وبالرغم من أن هذا التقسيم قد لعب دوراً كبيرا في الفكر المالي القديم إلا أنه قد فقد الكثير من أهميته في العصر الحالي ، فقد كان الغرض قديماً هو اللجوء إلى الموارد غير العادية في الظروف غير العادية كوسيلة تكميلية ، ولكن مع تطور دور الدولة وزيادة النفقات العامة واتساعها وقصور الإيرادات العامة في مواجهة تطور النفقات العامة ، أصبح اللجوء إلى ما يسمى بالإيرادات غير العادية أمراً عادياً ومتكرراً بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء.

رابعاً: مصادر الإيرادات العامة

1. **مصادر الإيرادات العامة من ممتلكات الدولة:** تعتبر إيرادات الدولة من ممتلكاتها أحد مصادر الإيرادات التي يمكن الإعتماد عليها لتمويل النفقات الحكومية ، وتختلف الأهمية النسبية التي يتمتع بها هذا العنصر من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها ودرجة تقدمها الاقتصادي. إذ تنقسم إيرادات الدولة من أملاكها إلى عدد من الإيرادات من أهمها هو **(الدومين)**

أ. **مفهوم إيرادات الدومين:** معنى كلمة الدومين ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة ومنها ما يخضع لأحكام القانون العام كالترع والشوارع والميادين ، ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص شأنه شأن الممتلكات الخاصة مثل الأراضي التي تتولى الحكومة بيعها أو تأجيرها. فالدومين هو كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وسواء كانت أموالاً منقولة أو عقارية ويمكن تقسيم الدومين وفقاً لمعيار النفع إلى الدومين العام والدومين الخاص.

ب. **أهمية إيراد الدومين:** كان الدومين هو المصدر الأساسي في إيرادات الدولة إلا أنه قلت أهميته النسبية مع التطور الإجتماعي واستتبعه تطور نشاط الدولة. إن دومين الدولة كان في ما مضى دومين زراعياً بصفة أساسية وأن دخله كان يمثل جانباً هاماً من الإيرادات الكلية للدولة. ثم تناقصت أهمية الدومين الزراعي وإيراداته بالنسبة للإيرادات الضريبية حتى مطلع القرن الحالي ، ثم تطورت صورة أخرى من الدومين هي الدومين الصناعي والتجاري والمالي. وأخذت أهميتها تزداد في تغذية الإيرادات العامة تبعاً لازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واضطلاعها بجانب كبير من النشاط الإنتاجي حتى أصبحت تشكل جزءً هاماً من الإيرادات العامة وإن بقيت الضرائب المصدر الأول في تكوين هذه الإيرادات ، لاسيما في الاقتصاديات الرأسمالية ، وتعتمد أهمية الدومين كمصدر للإيرادات العامة بهذه البلدان في المستقبل على سير تطور الدولة في مختلف ميادين الإنتاج فيها ، أما الاقتصاديات الاشتراكية فإن دائرة دومين الدولة تغطي كل أو معظم فروع الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والمالي ، وتسهم إيراداته بالجانب الأكبر من الإيرادات العامة.

ت. **تقسيمات الدومين:** ينقسم الدومين إلى عام وخاص

1. **الدومين العام:** وهي التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة مثل (الحدائق ، الغابات ، الأنهار) ، وعادة لا تحصل الدولة على مقابل الانتفاع بها إلا أنه في بعض الدول تفرض الرسوم على زيارة الحدائق العامة والمتاحف العامة وغيرها ويكون الهدف من ذلك الرغبة في

تنظيم استعمال الأفراد لها ، والإيرادات المحصلة من هذه الأملاك لا تقل في الغالب إيراداً كبيرا يعول عليه في الاقتصاد القومي.

2. **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص و تحقق نفعاً عاماً للفئة التي تستخدمها وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة ، وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع هي:.

أ. **الدومين العقاري:** تملك الدولة أموالاً عقارية تدر عليها أرباحاً تدخل خزينتها وتعتبر الإيرادات العامة ، وتشمل هذه الإيرادات بصورة خاصة الإيرادات الناشئة عن ملكية الدولة للأراضي وللأبنية والغابات والمناجم. ولقد كان النشاط الزراعي المتعلق باستغلال الأراضي من أهم أنواع الدومين الخاص في العصور الوسطى ، ويأتي دخل هذا النوع من الدومين من ثمن بيع المنتجات الزراعية ومن الأجرة التي يدفعها المستأجرون.

ب. **الدومين الصناعي والتجاري:** ويضم هذا الدومين مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد ، وتدر أغلب هذه المشروعات إيرادات مالية تعتبر مصدراً من مصادر الإيرادات العامة وقد ازدادت أهمية الدومين الصناعي والتجاري في الدول الرأسمالية تحت تأثير المذهب التداخلي ، والذي انتشر بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد أزمة النشاط الرأسمالي في الثلاثينات من القرن الماضي ، والذي اقتضى تدخل الدولة في حياة المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كانت تحجم عن ذلك من قبل تحت تأثير المذهب الحر. ويرجع اتساع تدخل الدولة أساسا إلى الإيديولوجية السائدة فيها ومدى تجسيدها للنشاط الاقتصادي الفردي ، كما يرجع إلى المقارنة بين مزايا الاستغلال الفردي مع فرض الضرائب على أرباحه وبين مزايا الاستغلال الحكومي والحصول على كل أرباحه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الأخرى بطبيعة الحال. إن إقامة الدولة للمشروعات الصناعية والتجارية قد يكون بهدف تحقيق أغراض مالية تتمثل في الحصول على إيرادات للخزانة العامة ، أو قد تستهدف الدولة من وراء ذلك تحقيق أغراض اجتماعية تتمثل في توفير خدمة عامة للمواطنين كالخدمات الصحية والتعليمية وخاصة لفئات معينة بالإضافة إلى خدمة توريد المياه والكهرباء وأخيرا قد تستهدف الدولة من بعض المشروعات الصناعية تحقيق أهداف لها علاقة بالأمن القومي تتمثل في خدمة المجهود الحربي وضمان إنتاج أنواع معينة من الأسلحة والمعدات الحربية.

ت. **الدومين المالي:** وهو أحدث أنواع الدومين الخاص ظهوراً ويقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تمثل إيراداً مالياً يدخل ضمن دخل أملاك الدولة ، ولقد ازدادت أهمية الدومين المالي

في الوقت الحاضر بالإضافة إلى حدوث تطور في مضمونه ، فلم يعد قاصراً على الإيرادات الناتجة عن حق الدولة في إصدار النقود بل أصبح يتضمن أساساً الأسهم التي تمثل مساهمة الدولة في مشروعات ذات الاقتصاد المختلف (التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة) كما تسيطر الدولة على بعض المشروعات ذات النفع العام حتى تتمكن من توجيهها إلى ما يحقق الصالح العام ، وقد يوجه النقد إلى توجه الدولة لاستثمار أموالها في شراء الأسهم والسندات نظرا للتقلبات الاقتصادية الكبيرة التي تتعرض لها سوق الأوراق المالية في بعض الأحيان مما يؤثر على إيراد الدولة ويصبح غير ثابت أو مضمون. إلا أن الدولة قد تجد نفسها مدفوعة إلى ممارسة مثل هذا النشاط المالي لتحقيق هدف سياسي أو مصلحة اقتصادية يكون من شأنه اطمئنان الأفراد إلى شراء الأسهم والسندات الخاصة بالمشروعات التي تشارك فيها مما ينتج عليه إنجاح حركة التنمية الاقتصادية التي تحتاج إليها البلاد هذا فضلا عن فوائد القروض التي تمنحها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية وللمؤسسات والمشروعات العامة.

2. مصادر الإيرادات الأخرى

من المصادر الاخرى للإيرادات هي على النحو الآتي:.

أ. **الضريبة:** تعددت التعاريف التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة غير أن هذه التعاريف تنصب في معين واحد "الضريبة هي الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بها بصفة نقدية ودون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العامة".

ب. **الرسم:** وهو عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة.

ت. **القرض العام:** مبلغ من المال تحصل عليه الدولة أو أحد هيأتها العامة من الأفراد طبيعيين أو معنويين سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها.

المحاضرة الثامنة عشر

الضرائب

محاور المحاضرة

- **القسم الأول: الضرائب (المفهوم – العناصر – الأغراض – اسس فرض الضرائب)**
- **القسم الثاني: الوعاء الضريبي (أنواع الضريبة)**
- **القسم الثالث: سعر الضريبة (النسبي – التصاعدي – التنازلي)**
- **العدالة الضريبية (القواعد الأساسية للضرائب)**

تمهيد

الضرائب هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة ، أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم وغيرها أو كدعم سلع وقطاعات معينة ، أو الصرف على البنية التحتية كبناء الطرقات والسدود ، أو التأمين على البطالة. في الأنظمة الديمقراطية تحدد قيمة الضريبة بقوانين يصادق عليها من ممثلي الشعب. عادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب وتوزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية بعد تحديد الميزانيات.

القسم الأول: الضرائب

أولاً: مفهوم الضرائب

تعد الضرائب من أهم أشكال الإيرادات العامة للدول ، حيث تمتلك نظريتها أهمية كبيرة بين النظريات المستخدمة في المالية العامة ، كما تتميز بدورها المهم في المساهمة بالوصول للأهداف الخاصة بالسياسة المالية ، لذلك ظهرت العديد من المفاهيم والتعريفات المرتبطة بالضرائب ، فتعرف بأنها فروض إلزامية تحدد من خلال الدول ويلتزم الأفراد بدفع قيمتها دون مقابل من أجل تقديم المساعدة للدول في تحقيق الأهداف المجتمعية. ومن تعريفاتها الاخرى هي مساهمة ذات طبيعة نقدية أو عينية يقدمها الأفراد للدول التي يعيشون فيها سواء أكانوا يحصلون على فائدة من الخدمات العامة أم لا ، وتفرض الدول هذه الضرائب لإرتباطها مع أهداف إقتصادية ، وسياسية، ومالية. **فالضريبة هي مبلغ نقدي تفرضه الدولة على الأفراد والشركات ، بهدف تمويل النفقات التي تترتب على الدولة لتأمين الخدمات الإجتماعية ، ودفع رواتب الموظفين في الدوائر الحكومية والوزارات ، ولإنشاء وتأهيل البنى التحتية ، ولدعم السلع الأساسية من أجل تأمينها للمواطن بسعر أقل.**

من خلال ما جاء في التعاريف التي تناولت مفهوم الضريبة أنه توجد العديد من الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي على النحو الآتي:.

1. تعد الضريبة نوعاً من أنواع الإقتطاعات المالية المفروضة بشكل نقدي.
2. تدفع القيمة الخاصة بالضريبة بشكل إجباري وإلزامي عن طريق الإعتماد على تنفيذ متطلبات قانون جباية الضرائب الخاص بكل دولة ، إذ تحرص الدول على تحديد الوسائل والأدوات المستخدمة في متابعة وتحصيل وحل أي نزاعات خاصة بالضرائب المفروضة.
3. تعتبر قيمة دفع الضريبة نهائية ، أي لا يمكن ردها للمكلف بها لأنها لا تصنف ضمن الودائع أو الأمانات المالية المُستردة لأصحابها في وقت لاحق.
4. لا يحصل دافع الضريبة على مقابل ، أي أن الضرائب عموماً لا تحقق منافع خاصة بل تسعى إلى تحقيق النفع بشكل عام.
5. لا تنفق قيمة الضرائب على أشياء محددة بل تنفق على كافة المنافع العامة.

ثانياً: عناصر الضريبة

تمثل عناصر الضريبة بمجموعة من المبادئ والشروط والقواعد التي تنظمها قواعد القوانين التشريعية. الضريبة بحد ذاتها هي عبارة عن مدفوعات تفرضها الهيئات المرخص لها من الدولة للميزانية والأموال من خارج الميزانية لتحسين رفاهية السكان والحفاظ على الجهاز الإداري. إذ لا يتم فرض الضريبة الكاملة إلا بعد تحديد العناصر والفئات الرئيسية للأشخاص الملزمين بالدفع. هذا وتشتمل الضريبة على مجموعة من العناصر هي على النحو الآتي:.

- **الأساس:** الأساس الذي يتم على أساسه حساب مبلغ الضريبة.
- **المعدل:** مقدار الفائدة المستحقة على الأساس المحدد.
- **الفترة:** الوقت الذي يكون فيه المعدل الثابت والقاعدة الضريبية ساريان.
- **الكائن:** أي يتم دفع الضريبة منه.
- **الموضوع:** الشخص الملزم بدفعها.
- **المصطلح:** الفترة التي يجب أن يتم الدفع.

ثالثاً: أغراض الضريبة (وظائف الضريبة)

للضريبة ثلاث وظائف رئيسية تشمل وظيفة مالية ، وظيفة إقتصادية ، وظيفة إجتماعية.

- تشير الوظيفة المالية للضريبة إلى تأمين الإيرادات المالية لخزينة الدولة من أجل تغطية النفقات المترتبة.
- تشير الوظيفة الإقتصادية للضريبة إلى دور الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تستخدمها من أجل تحفيز النمو أو الحد من مستويات التضخم. ذلك يعني أنه خلال فترات النمو المرتفعة المقترنة بمستويات تضخم عالية تلجأ الحكومات إلى رفع المعدلات الضريبية من أجل إمتصاص التوافر النقدي الكبير بهدف تفادي تزايد معدلات التضخم

أكثر. أما خلال فترات الانكماش عادة ما يتم خفض معدلات الضريبة أو حتى اللجوء إلى الإعفاءات الضريبية من أجل تحفيز الإنفاق ما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج وما يتبعه من زيادة في الإستثمار والتوظيف على المدى الطويل ، وبالتالي إعادة التوازن إلى الأسواق. كذلك تلعب الضرائب المفروضة على الواردات دوراً هاماً في حماية المنتجات والصناعات المحلية ، وبالتالي حماية إنتاج الشركات والمصانع وموظفيهم.

- تلعب الضريبة دوراً إجتماعياً أيضاً في تحقيق الإستقرار الإجتماعي ، حيث توظف الإيرادات الضريبية لتأمين الخدمات الإجتماعية بكلفة أقل ، أو حتى مجاناً ما يعيد توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

رابعاً: أسس فرض الضرائب

1. **المساهمة في دعم الحكومة:** عن طريق مشاركة الأفراد في تقديم مبالغ مالية تتوافق مع قدرات كل منهم ، وبالتالي رفع نسبة الإيرادات المالية الحكومية.
2. **ثبات قيمة كل ضريبة:** على الحكومة تحديد قيمة الدفع الخاصة في الضرائب.
3. **إختيار أفضل الوسائل لتحصيل الضريبة:** فيجب أن تكون طريقة الإستيفاء من الطرق المريحة التي تساهم في الدفع بسهولة ، كما يجب تحديد وقت محدد لسداد قيمة الضرائب.
4. **تقدير الوضع المالي العام للمجتمع:** أي يجب مراعاة القدرات المالية عند الأفراد مثل محدودي الدخل ، لذلك يجب أن يكون تأثير الضريبة بسيطاً على دخل الأفراد.

القسم الثاني: الوعاء الضريبي (أنواع الضرائب)

توجد أنواع عدة للضرائب ولكل منها مجال خاص فيه ومن أهمّ هذه الأنواع:.

1. **الضرائب على الأشخاص:** هي من أقدم أنواع الضرائب المعروفة منذ العصور الوسطى حيث فرضت على كافة الأفراد وتتميز بسهولة حسابها وتحصيلها وفرضها.
2. **الضرائب على المال:** هي التي تفرض على كافة أموال فرد ما ، وتتميز بالعدالة والوفرة ، ولكن لا يمكن حصر كافة أملاك الأفراد مما يؤدي إلى تشجيعهم على التهرب الضريبي.
3. **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** هي الضرائب الشائعة والمنتشرة في العصر الحديث ، ولكن من الصعب التفريق بينها ، لذلك يتم الإعتماد على إستخدام مجموعة من المعايير للمقارنة بين هذه الضرائب وهي:.

- **ثبات الخدمة أو المنتج الخاضع للضريبة:** هي كافة المواد التي تفرض عليها الضرائب ، ففي حال كانت ثابتة بشكل مستمر تعد من الضرائب المباشرة ، أما في حال لم تكن ثابتة عندها تعد من الضرائب غير المباشرة.

- **معيار التحصيل:** وهو الإستناد على طبيعة الجهة الإدارية التي تحصل الضرائب أو الوسيلة المستخدمة في تحصيلها ، ويختلف هذا المعيار بين دول العالم.
- **نقل العبء الخاص بالضرائب:** وهو التمييز بين الضرائب غير المباشرة والمباشرة بالإعتماد على الأفراد الذين يتحملونها ، حيث تعتبر الضريبة مباشرة عندما يتحملها المكلف الأخير بها ، بينما تصنف الضريبة بأنها غير مباشرة في حال نقلت من المكلف بها إلى شخص آخر.

4. **الضرائب على الدخل:** هي ضرائب تفرضها الدول على الأفراد الذين يعيشون في مجتمعاتها ، وتعد من الضرائب المهمة ، لذلك ظهرت لها العديد من المفاهيم والتعاريف المختلفة بين المفكرين والكتاب ، وتشمل هذه الضرائب نوعين هما:.

- **ضريبة الدخل العامة:** هي إعتماد كافة دخول الفرد على ضريبة واحدة فقط مهما كانت للفرد مصادر متعددة من الدخل.
- **ضريبة فروع الدخل:** تعرف أيضاً باسم الضرائب النوعية أي تفرض الضريبة وفقاً لنوع الدخل الخاص بالفرد ، ويعتمد ذلك على تقسيم المصادر الرئيسية للدخل حيث يوجد دخل ناتج عن العمل ويتبع لضريبة الأجور ، ويوجد دخل ناتج عن رأس المال ويتبع للضريبة الخاصة بالأموال المنقولة.

القسم الثالث: سعر الضريبة

يقصد بسعر الضريبة النسبة بين مقدار مبلغ الضريبة ومقدار المادة الخاضعة لها ، وقد يترك المشرع سعر الضريبة دون تحديد مكتفياً بتحديد المبلغ الإجمالي الواجب تحصيله كضريبة. تنقسم الأنظمة الضريبية إلى ثلاث فئات رئيسية تصاعدية وتنازلية ونسبية. تؤثر الضريبة التنازلية على أصحاب الدخل المنخفض أكثر مما تؤثر على أصحاب الدخل المرتفع ، في حين تؤثر الضريبة النسبية أو الثابتة على الجميع على حد سواء ، إذ يدفع الجميع نفس الضريبة بصرف النظر عن الدخل ، أما الضريبة التصاعدية فتؤثر مالياً على الأفراد والشركات مرتفعة الدخل أكثر مما تؤثر على ذوي الدخل المنخفض.

1. **الضرائب التنازلية:** يدفع أصحاب الدخل المنخفض ضرائب تمثل مبلغاً من دخلهم ، وتكون أعلى مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع ، ذلك لأن الحكومة تطبق الضريبة نسبة مئوية من قيمة الأصول التي يشتريها دافع الضرائب أو يمتلكها دون إرتباط بأرباح الفرد أو مستوى دخله. تشمل الضرائب التنازلية ضرائب الممتلكات العقارية وضرائب الإنتاج على المواد الاستهلاكية مثل البنزين أو تكلفة السفر جواً ، وتكون ضريبة الإنتاج ثابتة وتضاف إلى سعر المنتج أو الخدمة.

2. **الضرائب النسبية:** يطبق نظام الضرائب النسبي أو الضريبة الثابتة نفس معدل الضريبة على الجميع بصرف النظر عن الدخل أو الثروة ، إذ يهدف إلى خلق المساواة بين معدلات الضرائب الهامشية ومتوسط معدلات الضرائب المدفوعة. ومن الأمثلة الأخرى للضرائب النسبية تشمل ضرائب الفرد وضرائب الإيصالات الإجمالية والضرائب المهنية. يعتقد مؤيدو الضرائب النسبية أنها تحفز الإقتصاد من طريق تشجيع الناس على العمل لأنه لا توجد عقوبة ضريبية على كسب المزيد ، ويرون أنه بوسع الشركات أن تنفق وتستثمر أكثر في ظل نظام ضريبي ثابت ما يساعد على زيادة العائد الإقتصادي.
3. **الضرائب التصاعدية:** يعتمد تقدير الضرائب في النظام التصاعدي على المبلغ الخاضع للضريبة من دخل الفرد ، إذ يتبع جدولاً متصاعداً ، لذلك يدفع أصحاب الدخل المرتفع أكثر من أصحاب الدخل المنخفض ، إذ يزيد معدل الضريبة ومن ثم الالتزامات الضريبية مع زيادة ثروة الفرد ، فيدفع أصحاب الأجور المرتفعة نسبة مئوية أعلى من الضرائب ، ومن ثم أموالاً أكثر مقارنة بما يدفعه أصحاب الدخل المنخفض. يهدف هذا النظام إلى التأثير على أفراد الطبقة العليا دون سائر الطبقات ما يعكس افتراض أنهم يستطيعون دفع المزيد.

القسم الرابع: العدالة الضريبية (القواعد الأساسية للضرائب)

يعتمد تطبيق الضرائب على مجموعة من القواعد الأساسية التي تعد أُسساً تلتزم بها الدول وتسعى هذه القواعد إلى تعزيز التوافق بين مصالح الممولين والخزينة العامة ، وفيما يأتي توضيح لأهم هذه القواعد:.

1. **قاعدة المساواة:** تشير إلى إعتبار العدالة الضريبية من المبادئ المهمة للنظام الضريبي الفعال حيث تسعى السلطة المشرعة للضريبة إلى تطبيق هذه العدالة أثناء توزيع الأعباء بين أصحاب الضرائب ، حيث تطور هذا المفهوم مع تطور المجتمعات ، فيقصد بالعدالة عند التقليديين بأنها مساهمة كافة أفراد المجتمع بتحمل النفقات الخاصة بالدولة وفقاً لمقدرة التكلفة النسبية لكل منهم أي أن تتناسب مساهمتهم مع دخولهم.
2. **قاعدة اليقين:** هي قاعدة تشير إلى الضريبة الجيدة التي تكون محددة بشكل واضح ، بمعنى أن تكون ضريبة صريحة ومعينة ، فإسلوب وموعد تحصيلها معروفان ، وسعرها واضح ومحدد ، وتشير هذه القاعدة إلى وجود معرفة مسبقة عند الفرد المكلف بالضريبة من الدولة.
3. **قاعدة الثبات:** تشير إلى أن حصيلة الضرائب لا تتغير نتيجة للتغيرات الإقتصادية وتحديداً في فترة الكساد الاقتصادي ، ولكن تزداد حصيلة الضرائب غالباً عند زيادة الإنتاج والدخول العامة.

4. **قاعدة المرونة:** هي أن يصحب التغير بالدخل من الناحية المكانية والزمانية تغير بحصيلة الضرائب ، أي أن الضرائب المرنة هي التي تشهد زيادة بقيمتها بسبب إرتفاع معدلاتها مع عدم ظهور إنكماش في وعائها الضريبي ومن ثم ظهور إنخفاض بحصيلتها.

المحاضرة التاسعة عشر

الرسوم

محاور المحاضرة

- **الرسوم**
  - ❖ **المفهوم**
  - ❖ **الأنواع**
  - ❖ **الخصائص**
  - ❖ **المقارنة بين الرسم والضريبة**

أولاً: مفهوم الرسوم

يشار إلى الرسوم المالية على أنها مقابل مالي مدفوع من خلال الأفراد لمؤسسة عامة لقاء الحصول على خدمة محددة تنفذ للفرد الذي يطلبها وغالباً ما تكون قيمة الرسم المالي أقل من قيمة الخدمة المقدمة من خلاله ، حيث تدفع قيمة الفرق بين التكلفتين من خزينة الدولة العامة. الرسوم هي مبلغ مالي يدفعه المواطن في دولة ما ، مقابل نفع خاص يحصل عليه من قبل إحدى الهيئات العامة يؤدي إلى تحقيق نفع عام. ويدفع الرسم بصورة نقدية عندما يريد الفرد الحصول على خدمات ، كرسم الوثائق أو استصدار جواز سفر ، أو الحصول على رخصة ما ، ويكون في أغلب الأحيان إجبارياً ومن شرط الحصول على هذه الوثائق دفع الرسم.

ثانياً: أنواع الرسوم

تقسم الرسوم بطبيعتها إلى نوعين هما:.

1. **الرسوم الصناعية:** هي الرسوم المفروضة على خدمات الهاتف والبريد.
2. **الرسوم الإدارية:** وتشمل الرسوم الآتية:.

- الرسوم المفروضة على النشاطات المدنية ، مثل رسم إنشاء بناء.
- الرسوم المفروضة على الحياة العملية ، مثل رسم دخول الحدائق العامة.
- الرسوم القضائية ، مثل الرسوم الخاصة في كاتب العدل.

ثالثاً: خصائص الرسم

هي جميع المميزات التي تتميز بها الرسوم، وهي على النحو الآتي:.

الميزة النقدية: هي اشتراط دفع قيمة الرسم بشكل نقدي ، إذ ليس من المقبول أن تتخذ الرسوم صورة عينية بدلاً من دفعها نقداً ، ويرتبط شرط الدفع النقدي مع طبيعة التطورات المالية الحديثة والمؤثرة على الدول من حيث دفعها لمصروفاتها وحصولها على إيراداتها بشكل نقدي.

الميزة الجبرية: هي إلتزام دفع الأشخاص لقيمة الرسوم مقابل حصولهم على خدمة ما ، وجاءت هذه الميزة الجبرية للمحافظة على إستقرار المؤسسات العامة والدول.

ميزة تقديم خدمات خاصة: هي من المميزات الأساسية التي تساهم في تحديد طبيعة الرسوم المالية ، حيث يطبق الرسم عندما يتقدم شخص ما بطلب للحصول على خدمة خاصة فيه من إحدى هيئات الدولة ، وتعتبر هذه الخدمة عبارة عن المقابل الناتج عن دفع ثمن الرسم.

رابعاً: المقارنة بين الضرائب والرسوم

تعد كل من الضرائب والرسوم وسائل مالية حكومية تستخدم في زيادة نسبة الإيرادات العامة ، ولكن توجد فروق بين كل منهما سواء من حيث الطبيعة أو إلزامية الدفع أو الحصول على خدمات في المقابل أو الهدف من الفرض ، وفيما بيان أهم الفروق بينهما:.

1. **من حيث الطبيعة:** هو الاختلاف بين طبيعة كل من الضريبة والرسم ، إذ تفرض الضرائب وفقاً لنسب مئوية بهدف رفع الإيرادات ، بينما يعتمد فرض الرسوم على إرتباطها بتقديم خدمة كمقابل لها.
2. **من حيث إلزامية الدفع:** هو الاختلاف المرتبط بإلزامية دفع الضريبة والرسم من خلال الأفراد والمنشآت ، إذ تعد الضرائب إلزامية الدفع ، بينما يكون دفع الرسوم طوعياً ، أي غير إلزامي.
3. **من حيث الخدمات المقدمة:** هو الاختلاف وفقاً للمقابل الناتج عن كل من الضريبة والرسم ، إذ لا يمكن أن يحصل الأفراد أو المنشآت عموماً على أي خدمات أو فوائد مقابل دفعهم لقيمة الضرائب المترتبة عليهم ، بينما يوفر الدفع المباشر لقيمة الرسوم الحصول على عدة مميزات أو خدمات حكومية.
4. **من حيث الهدف:** هو الاختلاف في الهدف من فرض كل من الضريبة والرسم ، إذ تفرض الرسوم عموماً بهدف التحكم أو تنظيم عدة أنواع من النشاطات ، أما الضرائب فتفرض بهدف تحقيق المصالح العامة للدولة.

المحاضرة العشرون

القروض العامة

محاور المحاضرة

- **القروض العامة**
  - ❖ **المفهوم**
  - ❖ **الأنواع**
  - ❖ **الآثار الإقتصادية للقروض العامة**
  - ❖ **المقارنة بين القروض العامة والضرائب**

أولاً: مفهوم القروض العامة

يعد القرض العام مصدراً آخر من مصادر الإيرادات العامة يضاف إلى مصادرها الأخرى المتمثلة بالضرائب وإيرادات القطاع الإشتراكي والإعانات والرسوم والإصدار النقدي الجديد. والقرض مصدر تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الإعتيادية وعندما تعجز مواردها الأخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها أو الإستثمارية. فالقرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من خلال اللجوء إلى الغير (أفراد ، مصارف ، مؤسسات) وتتعهد برده مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدته المحددة. أو هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة. وعلى أساس ذلك يمكن أن نوجز الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى القروض:.

1. عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى.
2. لمعالجة وضع اقتصادي معين كحالة التضخم.
3. عندما تكون للضرائب ردود أفعال عنيفة.

ووفقاً لما جاء في التعاريف أعلاه يتضح أن من خصائص القرض العام أو ما يسمى بعناصر القرض هي على النحو الآتي:.

1. القرض العام عقد.
2. القرض العام يصدر طبقاً لإذن من السلطة المختصة.

ثانياً: أنواع القروض العامة

يختلف تقسيم القروض العامة باختلاف المعيار الذي تستند إليه

- من ناحية مصدر القرض المكاني (القروض الداخلية والقروض الخارجية)

- من ناحية حرية الإكتتاب فيها (القروض الاختيارية والقروض الإجبارية)
- من ناحية توقيت القرض (القروض المؤبدة والقروض المؤقتة)

1. **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** إن التمييز بين القرض الداخلي والقرض الخارجي إنما يتم على أساس مصدر القرض فإذا كن مصدره داخلياً عد القرض داخلياً وإذا كان مصدره خارجياً عد القرض خارجياً. وعلى أساس ذلك يمكن تحديد الفرق بين القرض الداخلي والقرض الخارجي من خلال الإختلافات على النحو الآتي:.

أ. يحقق القرض الداخلي للدولة الحصول على جزء من مدخرات الأفراد (من القوة الشرائية للأفراد) بالعملة المحلية ، في حين أن القرض الخارجي يحقق للدولة المقترضة قوة شرائية بالعملات الأجنبية. وفي هذه الحالة له أهمية كبيرة ولا سيما في حالة عجز ميزان مدفوعات الدولة المقترضة أو حالة معاناتها من النقص في إحتياطيها من العملات الصعبة اللازمة لتمويل حاجاتها من المعدات الإنتاجية اللازمة لسير عملية التنمية.

ب. لا يعدو أن يكون القرض الداخلي نقلاً للقوة الشرائية من فئة إلى أخرى دون أن يؤدي في النهاية إلى زيادة القوة الشرائية في التداول ، وإنما إلى نقل جزء من هذه القوة من أيدي الأفراد المكتتبين إلى الدولة. في حين أن القرض الخارجي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للدولة المقترضة بما يعطيه للإقتصاد القومي من قوة شرائية خارجية تسهل عملية تمويل التنمية الاقتصادية. ويكون في هذه الحالة أداة تساعد على زيادة النمو الاقتصادي بما يعكسه الأخير من زيادة في معدلات التشغيل والعمالة داخل الدولة.

ت. يحمل القرض الداخلي الإقتصاد القومي للدولة عبء الادخار الذي يمثله ، أي عبء الحرمان من الإستهلاك وهو ما يؤلف عبئاً عينياً على الجيل الحاضر في حين نجد أن القرض الخارجي يعفي الجيل الحاضر من عبء هذا الادخار.

2. **القروض الإختيارية والقروض الإجبارية:** إن الأصل في القرض أن يكون إختياريا ، لذا يعد عنصر الإختيار الفارق الأساسي بين القرض والضريبة. ومع ذلك فقد تلجأ الدولة في حالات معينة إلى القروض الإجبارية. القروض الإختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الإكتتاب بها وموعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الإقراض من عدمه. أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة سلطتها في إجبار الجمهور على إقراضها. وقد يتحقق الإجبار في القرض بصورة مباشرة حينما تُلزم الدولة مواطنيها بالإكتتاب بقروضها على أساس وعد منها برد تلك القروض. وقد يتحقق الإجبار بشكل غير مباشر حينما تعمل الدولة على فرض رقابة شديدة على الائتمان الخاص بقصد تقيده وتوجيه المدخرات الفائضة إلى القروض العامة. وتكون هذه الوسيلة ناجحة عندما تكون غالبية هيئات الإقراض تابعة إلى الدولة (صناديق التوفير ، البنوك المؤممة ، صناديق التأمينات

الاجتماعية) وفي هذه الحالة لا نكون بصدد إلزام قانوني مباشر يجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب ، وإنما تقبل تلك الأطراف على الإقراض لعدم وجود قرض آخر لاستغلال مدخراتهم. ويمكن أن نرد أهم الظروف التي تُلجئ الدولة إلى القروض الإجبارية وهي على النحو الآتي:.

أ. الرغبة في امتصاص القوة الشرائية في أوقات التضخم المالي على أن تعيد الدولة المبالغ المقترضة بعد انتهاء الظروف.

ب. تلجأ الدولة كثيراً وهي تقوم بالإصلاح الزراعي أو بتأميم المشروعات الخاصة إلى صرف التعويض على شكل سندات تستحق خلال مدة زمنية معينة.

ت. تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري في حالة ضعف ثقة الأفراد بالدولة بحيث لو كان القرض اختياريا لما قدموا عليه بسبب انعدام ثقتهم بالحالة الاقتصادية.

ث. في حالة الكوارث والحروب والحالات الطارئة الأخرى.

ج. قد تلجأ الدولة عند حلول أجل السداد إلى تأجيل ذلك الأجل ويعني ذلك نشوء قرض إجباري جديد. ويعني ذلك أن الدولة تعيد بإرادتها المنفردة إقتراض المبالغ التي حل أجلها لمدد جديدة.

3. **القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:** القرض المؤبد هو القرض الذي لا تلتزم الدولة بتسديده في فترة زمنية محددة وتنتهز الدولة الفرصة المواتية لتسديده مثل تحقيق فائض في الميزانية أو ترى إن أحوال السوق مناسبة من حيث أسعار الفائدة. ومن المشاكل التي تنشأ في الغالب من القرض المؤبد هو تراكم الفوائد حتى عند مجيء حكومات متعاقبة فأنها ستواجه صعوبة عند سدادها ولذلك تتراكم المبالغ مما يكلف الدولة عبئ ثقيل في آخر المطاف. أما بالنسبة للقروض المؤقتة فأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي على النحو الآتي:.

أ. **القروض قصيرة الأجل:** فهي القروض التي لا تتجاوز موعد سدادها عن السنة الواحدة وقد تلجأ إليها الدولة عندما يكون هناك ضرورة للإنفاق قبل تحصيل الإيرادات وتسدد الديون بعد تحصيل الإيرادات. وقد تتبع الدولة في هذه الحالة إصدار اذونات الخزينة العامة للحصول على القرض التي يمكن أن تشترى من قبل المصارف والمؤسسات المالية. أما إذا كان العجز حقيقي أي تفوق النفقات على الإيرادات هنا تقوم الدولة بإصدار اذونات الخزينة غير العادية التي تشتريها أيضا المصارف والمؤسسات المالية وتقوم بدفع ثمنها إلى الدولة لاستغلالها في تغطية هذا العجز.

ب. القروض متوسطة الأجل: هو الذي يكون لفترة زمنية تتراوح بين السنة والخمس سنوات.

ت. **القروض طويلة الأجل:** هو الذي يكون لفترة زمنية تتجاوز الخمس سنوات. إن الدولة عادة ما تلجأ إلى النوعين الأخيرين من القروض العامة وذلك إما دعماً للمجهود الحربي أو للإسهام في تمويل للتنمية الإقتصادية.

بناءً على ما تم ذكره فيمكن تحديد الفرق بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة أو طويلة الأجل على النحو الآتي:.

1. يكون سعر الفائدة منخفضاً في القروض قصيرة الأجل ومرتفعاً في القروض متوسط أو طويلة الأجل.
2. تجري العادة على أن المكتتبين بالقروض قصيرة الأجل هم البنوك المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ، في حين أن المكتتبين بالقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل هم الجمهور ، فضلاً عن الجهات المشار إليها آنفاً وأسباب ذلك يعود إلى إرتفاع مبالغ الأذونات وانخفاض أسعار فائدتها.
3. يحدد تأريخ واحد للوفاء بالقروض قصيرة الأجل في حين قد يحدد تاريخان للوفاء بالقروض متوسطة وطويلة الأجل يمكنها التسديد في أقربهما ويجب عليها التسديد في أقصاها.

ثالثاً: الآثار الإقتصادية للقروض العامة

إن القروض العامة هي أداة أساسية من أدوات السياسة المالية لما لها من تأثير ملحوظ على توزيع العبء المالي العام بين فئات المجتمع وعلى مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه ، وهي أداة مهمة لتحقيق التناسق والربط بين السياسة المالية والنقدية نتيجة لآثارها الواضحة على الطلب الفعلي وعلى كمية النقد المتداول ناهيك عن إسهامها في تمويل الإنفاق الحكومي.

1. **الآثار الإقتصادية للقروض العامة الخارجية:** القروض العامة الخارجية لها آثار إقتصادية هامة بالأخص على الدولة المقترضة ، تتحدد هذه الآثار بالكيفية التي يتم فيها إنفاق حصيلة هذه القروض. فالقروض الخارجية يترتب عنها وضع قوة شرائية تحت يد الدولة المقترضة تستعين بها لتقوية أرصدتها من العملات الأجنبية أو لإستخدامها في شراء سلع من الخارج وفي الحالتين تؤدي هذه القروض إلى تحسين مركز ميزان مدفوعاتها. قد تكون القروض الخارجية إما سائلة أو على صورة سلع وخدمات توضع تحت تصرف الدولة المقترضة. فإذا إحتفظت بها الدولة في الصورة الأولى أمكن تخليص السوق النقدي من العوامل الإنكماشية فيدفع إلى التوسع النقدي ، أما إذا استخدمت حصيلة هذه القروض في شراء سلع وخدمات فإن آثارها تختلف تبعا لنوع السلع المستوردة إستهلاكية كانت أو إنتاجية. ففي حال كانت إستهلاكية فإنها تزيد من عرض هذه السلع وبالتالي تكون أداة مقاومة لإرتفاع الأسعار في

الداخل ، وفي حال كانت إنتاجية فإنها تمكن من التوسع في الإستثمار ورفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية الإقتصادية خصوصاً في الدول المتخلفة.

2. **الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:** يتطلب تحليل الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية التمييز فيما إذا كانت هذه القروض حقيقة أم صورية. فالقروض الداخلية الحقيقية تعني تحويل بعض الموارد الحقيقية (القوة الشرائية الفعلية ، الدخل) إجباراً أو إختياراً إلى القطاع الحكومي. أما القروض الداخلية الصورية تعني قيام الدولة بالإقتراض من وحدات الجهاز المصرفي التي تقوم بخلق مفتعل لقوة شرائية جديدة غير حقيقية يترتب عليها زيادة كمية النقود وهذه القروض لا تختلف في حقيقتها عن قيام الدولة بإصدار نقدي جديد.
3. **آثار القروض العامة في الإستهلاك والإدخار:** يندفع الأفراد إلى زيادة الإدخار والتقليل من الميل للإستهلاك نتيجة إمتلاكهم لسندات الدين العام وحجم المزايا التي يحققونها من هذه السندات. قد يتحقق ذلك بصورة أوضح عندما تقوم الدولة بالتقنين من الإستهلاك بل قد يزداد الميل للإدخار ليس عن رضا الأفراد بل عن طريق الإلزام عندما تصدر الدولة قرضا إجباريا. ومن ناحية اخرى يلاحظ أن إصدار بعد القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك. ويحدث هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن إكتتابهم في القروض العامة سوف يخفض القوة الشرائية للنقود التي إكتتبوا بها فيتجهون إلى شراء السلع الإستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة.
4. **آثار القروض العامة في إعادة توزيع الدخل القومي:** يتوقف أثر القروض على إعادة توزيع الدخل القومي على الأمور التالية:.

- **مصدر تمويل فوائد القرض العام:** إذا كان المصدر هو الضرائب النسبية أو الضرائب غير المباشرة فهذا يعني أن الطبقات الفقيرة هي من سيتحمل العبء الأكبر ، أما إذا كان مصدر التمويل هو الضرائب التصاعدية فهذا يعني أن الطبقات الغنية هي التي تتحمل غالبية العبء.
- **الجهة التي تقبض الفوائد:** إذا كانت أغلب السندات مملوكة من قبل الأغنياء فإن المستفيد هو الطبقة الغنية وهنا يكون أثر القروض في إعادة توزيع الدخل القومي يتجه نحو زيادة التفاوت بين الطبقات ، والعكس صحيح إذا كانت أغلبية السندات مملوكة من قبل الفقراء.
- **التنظيم الفني للقرض:** إن إصدار السندات بقيمة مرتفعة يعني أن الأغنياء هم من يكتتبون بها ومن ثم فإن إعادة التوزيع تتجه إلى زيادة التباين والاختلاف بين طبقات المجتمع ، والعكس صحيح وخصوصا في حال اقترن ذلك بنظام ضريبي يقوم على الضرائب التصاعدية أساسا.

رابعاً: المقارنة بين القروض العامة والضرائب

إن من أوجه التشابه والإختلاف بين القرض العام والضريبة هي على النحو الآتي:.

1. **أوجه التشابه: تتفق القروض العامة مع الضرائب في كونهما**

- القرض والضريبة كلاهما من مصادر الإيرادات.
- القرض والضريبة في كل منهما يحتاج إلى صدور قانون.
- القرض والضريبة في كل منهما يتحملها الأفراد.

2. **أوجه الاختلاف: تختلف القروض العامة عن الضرائب من خلال**

- القرض له وجه إنفاقي محدد ، في حين أن الضريبة ليس لها وجه إنفاقي محدد.
- الضريبة مساهمة إجبارية ، في حين أن القرض العام إختياريا.
- الضريبة تعد على أنها فريضة بلا مقابل ، في حين أن القرض له مقابل معين متمثل بالفوائد المدفوعة للأشخاص المكتتبين.
- الضريبة إيراد نهائي للدولة ، أما القرض فهو إيراد مؤقت يسدد عند حلول ميعاد السداد.
- تؤثر الضريبة على جانب الإيراد فقط عند التحصيل ، في حين يؤثر القرض على جانب الإيراد في الميزانية عند التحصيل وجانب الإنفاق في الميزانية عند السداد.

تم إعداد هذا المحتوى بالإستناد إلى المنهاج السنوي المقرر لمادة مبادئ الإقتصاد والمالية العامة من عدة مواقع علمية مختصة وبعض المصادر من كتب ودوريات ومقالات العربية والأجنبية ومراجعتها كي تناسب مستوى طلبة الدبلوم التقني.